

السلام المجرأ في الشرق الأوسط

تحرير : د. حسن البراري

ترجمة : رامي جرادات

تدقيق لغوي : د. يوسف رابعة

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(٢٠٠٩/١٢/٥١٦١)
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر
عن رأي المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

(ردمك) : ISBN 978-9957-484-12-5
العنوان : السلام المجزأ في الشرق الأوسط
التحرير : حسن براري
الترجمة : رامي محمد جرادات

نشر عام ٢٠٠٩ عن مؤسسة فريدريش ايبرت
مكتب عمان
ص.ب.: ٩٢٦٢٣٨، عمان ١١١١٠ الأردن
www.fes-jordan.org E-mail: fes@fes-jordan.org
© مؤسسة فريدريش ايبرت ٢٠٠٩
جميع الحقوق محفوظة، لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو إستعمال أي جزء من
هذه المطبوعة من دون إذن مكتوب من الناشر.
طباعة: شركة المطبعة الإقتصادية، عمان، الأردن

ISBN 978-9957-484-12-5

قائمة المحتويات

٥	قائمة بأسماء المؤلفين الذين ساهموا في كتابة صفحات هذا الكتاب
٧	تصدير
٩	المقدمة
	١٠١ السلام مع إسرائيل بين الحقيقة والوهم
١٨	١٠١ سلام الحسين
٢٠	٢٠١ وهم السلام الحار
٢٦	١٠٢٠١ عوائق التطبيع
٢٨	٣٠١ تصادم المصالح أم تصادم الاستراتيجيات؟
٣١	٤٠١ الخاتمة والدروس المستفادة
	١٠٢ إسرائيل وجيرانها العرب: السلام، والعقبات، والفرص
٣٧	١٠٢ عوامل مشتركة
٣٩	٢٠٢ علاقات السلام الإسرائيلية الأردنية على مستوى الحكومات: حالة خاصة
٤٤	٣٠٢ السلام المصري الإسرائيلي البارد
٤٥	٤٠٢ دور القيادة في صنع السلام
٤٩	٥٠٢ لا سلام، ولا تطبيع على المستوى الشخصي
٥١	٦٠٢ سوريا وإسرائيل: من الصراع إلى السلام
٥٣	٧٠٢ مفاوضات السلام
	١٠٣ العلاقات المصرية الإسرائيلية: من الحرب الباردة إلى السلام الدافئ
٦٠	١٠٣ إطار مفاهيمي
٦١	١٠١٠٣ الصراع الاجتماعي الممتد
٦٥	٢٠٣ من السلام البارد إلى الحرب الباردة
٦٩	٣٠٣ الطريق إلى السلام الدافئ
٧٠	٤٠٣ مصر، وإسرائيل: آفاق المستقبل
٧٢	٥٠٣ خلاصة: الدروس، والعبر المستفادة
	١٠٤ مراجعة لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية
٧٧	١٠٤ عملية أوسلو
٨٦	٢٠٤ قمة كامب ديفيد وتبعاتها

٩١	انتفاضة الأقصى	٣٠٤
٩٥	صُنع السلام، ودوامه الحرب الحالية	٤٠٤
١٠٠	خُلاصة، واستنتاجات: الدروس والعبر المُستفادة	٥٠٤
	٥٥ اتفاقات أو سلو: النص، والنوايا، ومسألة السلام	
١١٠	للتاريخ أهميته	١٠٥
١١٤	نصٌ متناقض	٢٠٥
١١٨	عاملان مهمان: حماس، وبتنياهو	٣٠٥
١٢١	مغامرات باراك، وعرفات	٤٠٥
١٢٥	الوقائع الجديدة تتطلب نهجاً جديداً أيضاً	٥٠٥
	٥٦ إسرائيل ولبنان: علاقةٌ مُتقلبة	
١٣٢	هل هي عمليةٌ سلام فعلاً؟	١٠٦
١٣٦	عقبات التوصل إلى اتفاقية عن طريق المفاوضات	٢٠٦
١٣٧	١٠٢٠٦ لبنان ليس شريكاً بمعنى الكلمة	
١٣٩	٢٠٢٠٦ تجاهل سوريا	
	العلاقات المستقبلية: الشروط الواجب توفرها من أجل التوصل إلى	٣٠٦
١٤١	اتفاقية للسلام مقارنةً بالشروط الكافية لتحقيق ذلك	
١٤٤	خُلاصةٌ واستنتاجات: الدروس، والعبر المُستفادة	٤٠٦
	٥٧ مفاوضات السلام السورية - الإسرائيلية: مسار الفرص الضائعة	
١٥٠	عملية مدريد: الصراع على الجولان عبر مفاوضات السلام	١٠٧
١٥١	وديعة رابين والانسحاب من الجولان	٢٠٧
١٥٨	بيريز و"الشرق الأوسط الجديد"	٣٠٧
١٦٠	باراك والفرصة الأخيرة	٤٠٧
١٦٤	الدروس المستفادة	٥٠٧
١٦٩	الخاتمة: تغيير النموذج	

قائمة بأسماء المؤلفين الذين ساهموا في كتابة صفحات هذا الكتاب

حسن براري: يعمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة نبراسكا - أوماها في الولايات المتحدة بعد حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة دورام في المملكة المتحدة، والدكتور براري أيضاً عضو زمالة في المعهد الأمريكي للسلام، وباحثاً ومحاضراً في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. ومن بين عدة كتب أخرى من تأليفه، فقد صدر للدكتور براري في عام ٢٠٠٩ كتاب بعنوان (الإستسرال: دراسة العرب لإسرائيل: تقييم نقدي) عن دار إيثاكا للنشر في لندن. وللدكتور حسن براري أيضاً مقالات في صحيفتي الرأي (بالعربية) والجوردان تايمز (بالإنجليزية) اليومييتين اللتان تصدران في الأردن.

إدوارد (إدي) كاوفمان: يعمل زميلاً في مجال الأبحاث، ومديراً في مركز التنمية الدولية وإدارة النزاعات في جامعة ميريلاند، ويقوم الآن بالتدريس في مركز التخصصات المتعددة في هيرتزليليا في إسرائيل. عمل كاوفمان بين عامي ١٩٨٤، و٢٠٠٤ كبيراً للباحثين، ومديراً تنفيذياً لمعهد (هاري س. ترومان) لأبحاث دعم السلام في الجامعة العبرية في القدس. وقد قام كاوفمان بتأليف، والمشاركة في تأليف اثني عشر كتاباً من بينها كتاب (بناء الجسور بين طرفي الفجوة: بناء السلام في إطار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني).

مانويل حساسيان: شغل منصب نائب رئيس جامعة بيت لحم مدة عقد من الزمان، ورئيس المجلس الفلسطيني للتعليم العالي مدة أربع سنوات. وترأس حساسيان أيضاً فريق العمل المكلف بملف القدس في دائرة المفاوضات الفلسطينية، ويشغل منذ العام ٢٠٠٩ منصب سفير السلطة الفلسطينية لدى المملكة المتحدة. ويُعتبر كتاب (المُواطنة والدولة في الشرق الأوسط: النهج والتطبيق) واحداً من بين عدة كتب شارك السفير حساسيان في تأليفها.

موشيه ماعوز: خبير في الشؤون السورية، ومنطقة الشرق الأوسط وشغل البروفيسور ماعوز منصب مدير معهد ترومان في الجامعة العبرية، وعمل زميلاً في المعهد الأمريكي للسلام. ومن بين الكتب التي ألفها كتاب صدر عام ١٩٨٨ عن دار غروف وايدنفيلد في نيويورك بعنوان (السيرة السياسية لأبي الهول في دمشق: حافظ الأسد).

محمد ياغي: يقوم بالتحضير حالياً لرسالة الدكتوراه في جامعة غيلف في كندا، ويكتب عموداً في صحيفة الأيام الفلسطينية اليومية. وعمل السيد ياغي في عدة منظمات غير ربحية محلية ودولية مثل المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (MIFTAH)، ومؤسسة كونراد أديناور، ومركز الدراسات الرئاسية، ومنظمة غلوبال انتيغريتي (Global Integrity). كما حصل على الزمالة لثلاث سنوات ضمن برنامج ليفر في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى حيث انصب جل تركيزه خلال تلك الفترة على حراكيات السياسة الفلسطينية.

فاتن غُصن: حصلت على درجة الدكتوراه في جامعة بينسيلفانيا عام ٢٠٠٦، وتعمل حالياً أستاذة مساعداً في كلية الإدارة الحكومية والسياسات العامة في جامعة أريزونا. وتركز في اهتماماتها البحثية على طبيعة التفاعل بين الفرقاء سواء في إطار التعاون أو النزاع. ومن منشوراتها مقال بعنوان "المفاوضات، والمدافع، والأموال: هل يُبلي القادة الذين يخضعون لقيود معينة بلاءً أفضل من غيرهم؟" في كتاب من مجموعة مقالات بعنوان (أسباب النزاع الدولي وتبعاته: البيانات، والأساليب، والنظرية) صدر عن دار راوتليدج للنشر في لندن لمحرره غلين بالمر عام ٢٠٠٨.

رضوان زيادة: يعمل الآن استاذاً زائراً في مركز دراسات حقوق الانسان في جامعة كولومبيا، وزميلاً زائراً في تشاتام هاوس (المعهد الدولي للعلاقات الدولية) في لندن. وعمل أيضاً استاذاً زائراً في مركز (كار) لحقوق الانسان في جامعة هارفارد بين عامي ٢٠٠٨، و٢٠٠٩، زميل في المعهد الأمريكي للسلام (USIP) في واشنطن العاصمة بين عامي ٢٠٠٧، و٢٠٠٨. ومن أحدث انتاجاته كتاب بعنوان (السلطة والسياسة في سوريا: أجهزة الاستخبارات، والعلاقات الخارجية، والديمقراطية في الشرق الأوسط الحديث) سيصدر في عام ٢٠١٠ عن دار آي بي توروس في لندن.

عماد جاد: حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة ويعمل كبيراً للباحثين في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. ويعمل محرراً لمجلة (Digest Israeli) الشهرية التي تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وصدر أحدث كتب الدكتور جاد في القاهرة عام ٢٠٠٩ بعنوان (الانتخابات الإسرائيلية عام ٢٠٠٩: أزمة المجتمع والنخبة السياسية) عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.

تصدير

تسبب الصراع العربي الإسرائيلي بهزاتٍ عنيفة زلزلت منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الستة الماضية. حيث اندلعت ست حروب منذ تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨ ناهيك عن حصول مناوشاتٍ لا تُحصى على الحدود المختلفة، وتواتر الانتفاضات والقلاقل الداخلية في بلدان المنطقة. وكاد الصراع العربي الإسرائيلي أن يتسبب باندلاع مواجهة عالمية في أكثر من مناسبة مع غياب حلٍ لمركز ذلك الصراع المتمثل في المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين.

ومن السهل ان يستذكر المرء كيف انزلقت المنطقة إلى الهاوية منذ انهيار عملية أوسلو في أواخر تسعينيات القرن الماضي. وكما يدرك المرء المستقبل القاتم الذي يتربص بالمنطقة، فما عليه سوى استحضار القليل من الأحداث التي زخرت بها المنطقة مؤخراً مثل انتفاضة الأقصى التي اندلعت منذ العام ٢٠٠٠، أو الحرب بين إسرائيل وحزب الله عام ٢٠٠٦، أو الحرب الأخيرة في غزة أواخر العام ٢٠٠٨، وبدايات عام ٢٠٠٩.

ولا يعني هذا الأمر غياب كثير من الأحداث، والمبادرات الأخرى التي تمت خلال العقد نفسه، مثل قمة كامب ديفيد في يوليو (تموز) عام ٢٠٠٠، والمفاوضات في طابا (٢٠٠٢)، واتفاق جنيف، أو مبادرة جنيف في ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠٣، ومؤتمر أنابوليس في نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠٠٧.

ومع توالي تكرار الصراع في هذه المنطقة المضطربة، فمن السهل على المرء أن ينسى أنه قد تم التوقيع على معاهدين اثنتين للسلام، وهما معاهدة كامب ديفيد في العام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل، واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن في العام ١٩٩٤. ورغم قلة الإنجازات التي تحققت في هذا الإطار، فلا ينبغي أن تمر الذكرى الثلاثون على معاهدة كامب ديفيد، والذكرى الخامسة عشرة لاتفاقية وادي عربة مرور الكرام.

وعلى خلفية تلك الأمور، فقد وُلدت فكرة مراجعة أوجه النجاح والفشل التي مرت بها عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تحليل اتفاقيتي كامب ديفيد، ووادي عربة، وتناول المحاولات الفاشلة التي جرت من أجل التوصل إلى سلام بين إسرائيل وجيرانها سوريا، ولبنان -والأهم من ذلك كله - التوصل إلى السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويقوم الكُتَّاب المرموقون الذين سطرُوا صفحات هذه الدراسة بتحليل الحراكيات، والتطورات المختلفة التي شهدتها المسارات (مسارات محادثات السلام) المختلفة،

ويخلصون إلى تسليط الضوء على الدروس المستفادة، وتقديم التوصيات للمعنيين بعملية السلام الحالية. وسيجد القاريء بين يديه استعراضاً للفرص الضائعة، ووجهات النظر التي يتم سوقها لدحض التشاؤم الذي يهيمن على الوضع الإقليمي في الوقت نفسه. وقد حرصت مؤسسة فريدريش أيبيرت - التي قامت بتمويل هذه الدراسة - على إيجاد مساحة حرة تتيح طرح طيف واسع من الآراء التي لا تعبر بالضرورة عن مواقف المؤسسة (مؤسسة فريدريش أيبيرت).

وينبغي تحقيق عدد من الشروط المسبقة من أجل التوصل إلى سلام دائم، ويبرز من بين تلك الشروط على وجه الخصوص توفر الإرادة السياسية. وبالطبع ليس هناك شئ في الأفكار الخلاقة التي تفي بمتطلبات الأطراف كافة وباحتياجاتها المنظورة. ومن سوء طالع هذه المنطقة أن يتم إضاعة المفاهيم الخاصة بتحقيق السلام الشامل أو تحييدها على الرغم من أنها مفاهيم واضحة ومعلومة الهوية.

وسيعثر القاريء على عدد من الآراء التي تمت صياغتها بعناية، والتي تبين مدى النجاح في التوصل إلى السلام على شخصيات القادة المعنيين. ويحتاج القادة إلى إقناع ناخبهم ومواطنيهم بأن مزايا السلام تستحق عناء القيام بتلك الخطوة الإضافية والضرورية من أجل الإطاحة بالعوائق التي تحول دون تحقيق السلام. ومن الأهمية بمكان لأولئك القادة أيضاً أن يُفنعوا الطرف الآخر - قادة وشعوباً على نحو سواء - بأنه يمكن التغلب على المخاطرة المنطوية في تجاوز حالة انعدام الثقة التي مر عليها عقود من الزمن.

ومما لا شك فيه أنه من السهل إلقاء اللوم على غياب شخصيات قيادية جماهيرية جاذبة هذه الأيام تقف وراء عدم تحقيق التقدم المنشود في عملية السلام. ولكن يجب على قادة الدول المعنية بشكل مباشر، وكذلك قادة دول اللجنة الرباعية، ودول الجامعة العربية أن يأخذوا بعين الاعتبار أن الصراع يصبح صراعاً ممتداً تزداد معه صعوبة التوصل إلى حل مع كل عام يمر.

وعليه، فإننا نأمل أن تفلح هذه الدراسة بجلب الانتباه إلى جملة الأمور، وأن تُذكر صنّاع القرار في هذه المنطقة غير المستقرة، والثرية في أن معاً، بأن الوقت يمضي بسرعة.

أخيم فوغت،

عمان، في سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠٩

حسن البراري

هل وصلت عملية السلام في الشرق الأوسط إلى نهاياتها؟ هل فات الوقت على حل الدولتين؟ هل مازال هناك سياسيون يمتلكون مواصفات القيادة القادرة على مواصلة مشروع السلام؟ أسئلة كهذه وغيرها هي موضع نقاش يجري مؤخراً، وبخاصة بعد فشل عملية أنابوليس وبعد صعود بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل. فالجانب العربي قد انتابته مشاعر مثيرة للاشمئزاز واليأس بمجرد وصول نتنياهو للحكم، بعد الانتخابات الأخيرة، لأن مواقفه المعلنة وغير المعلنة ضد عملية السلام معروفة وواضحة، إذ ينظر الكثيرون إلى فترة حكومته التي امتدت من عام ١٩٩٦م وحتى بداية عام ١٩٩٩م على أنها نقطة تحول سلبية لعملية كان من الممكن أن تكون واعدة وممكنة.

وفي معرض تحليلنا لإخفاق جهود ومبادرات صنع السلام في الشرق الأوسط، يمكن الإشارة إلى حقيقة مفادها أن القادة الفلسطينيين والقادة الإسرائيليين فشلوا بشكل كبير في تحقيق السلام المنشود، فعندما حانت ساعة الحسم أثناء محادثات كامب ديفيد في تموز من العام ٢٠٠٠م تردد الجانبان ورفضوا اتخاذ بعض المبادرات السياسية اللازمة للتوصل إلى تسوية تاريخية، والثابت أن كل اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية التي أعقبت انهيار محادثات كامب ديفيد لم تفض إلى نتائج ملموسة أو قابلة للتنفيذ.

ويبقى التناوب بين الصعود والهبوط اللذين يصيبان عملية السلام في الشرق الأوسط أمراً يحير المراقبين وصناع السياسة، فعلى عكس كل محاولات حل النزاعات في المناطق الأخرى من العالم، فإن الصراع العربي الإسرائيلي فيه كثير من التعقيد بسبب كثرة اللاعبين الخارجيين (ومن ضمنهم اللاعبون على مستوى أقل من دولة)، وهؤلاء اللاعبون يتبنون سياسات متناقضة، ولهذا فإن نجاح عملية السلام مسألة بالغة التعقيد، لدرجة يمكن فيها القول أنها بحاجة إلى معجزة إلهية!

فعملية السلام بين العرب وإسرائيل هي أبعد ما تكون عن النجاح، وهي تعاني مما يمكن تسميته المواجهة الدائمة والمزمنة. فالسعادة الغامرة والتفاؤل اللذان صاحبنا انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م لم يدوما، بل تلاشيا في وقت قصير، كما أن مستوى الإحباط الناتج عن عدم وجود أي تقدم حقيقي قد تفاقم بسبب الموقف

الأميركي إزاء عملية السلام؛ لأن الرئيس بوش وضع عملية السلام على أدنى سلم أولوياته مدة سبع سنوات من رئاسته، الأمر الذي ساهم في وصول الثقة المتبادلة بين العرب وإسرائيل إلى مستويات غير مشجعة، وربما إلى الحضيض.

وإذا كان هناك ما يمكن قوله، فإن السنوات التي تلت انهيار محادثات كامب ديفيد خلقت أجواء من التشاؤم، وحتى محاولة أميركا المتأخرة في أنابوليس قد أثبتت أنها «متأخرة جداً»⁽¹⁾، فعملية أنابوليس لم تفض إلا إلى القليل، كما أنها في الوقت ذاته قد قوضت من مصداقية القيادة الفلسطينية المعتدلة وموقفها، ولا ننسى أنها كانت تعاني أصلاً من الافتقار إلى المصداقية بين كثير من الفلسطينيين. فالرئيس الفلسطيني محمود عباس كان بأمس الحاجة لتحقيق نجاح سياسي، إذ حاول توظيف عملية أنابوليس لتقوية مكانته على الساحة الفلسطينية، ولا يمكنه الآن أن يستعيد ثقة شعبه، بعد أن أخفقت مقاربتة في تحقيق نتائج ملموسة.

والحقيقة المرة أن إسرائيل انتخبت حكومة يمينية متشددة، وغير مقتنعة بفكرة حل الدولتين، فنتيها هو أصدر كثيراً من التصريحات العلنية والواضحة بأن السلام مع الفلسطينيين ليس أولوية، ومن ثم فإن فرص السلام تبدو ضئيلة مع هكذا حكومة. وفي الوقت ذاته فإن المشهد السياسي الفلسطيني يعاني من انقسامات عميقة يصعب تجسيروها. ولذلك فإن البدء بعملية سلام حقيقية تحتاج إلى قيادة واثقة من قدرتها وشرعيتها، وهو أمر لا يتوفر الآن في كلا الجانبين؛ الإسرائيلي والفلسطيني.

ومع ذلك يمكن القول أن العرب والإسرائيليين قد خطوا خطوات كبيرة نحو السلام، ففي واقع الأمر بدأت عملية السلام مع زيارة الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات إلى إسرائيل عام ١٩٧٧م، وقد سجلت كثيراً من النجاحات الواضحة؛ فإسرائيل توصلت إلى سلام مع مصر وسلام مع الأردن بالإضافة إلى اتفاقية أوصلو مع الفلسطينيين، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن يصير المراقبون على أن عملية السلام فشلت في وقت توصل فيه الطرفان إلى صفقات تاريخية؟ كما أن هناك من يرى أن حكومة إسرائيلية يمينية، كحكومة نتنياهو الحالية، هي أكثر قدرة على صنع السلام من أي ائتلاف محسوب على يسار الوسط!

في كثير من الأوقات يتبين لنا أن المراقبين مخطئون في تحليلاتهم، ويبدو أنهم يقللون من أن أي تنازل إسرائيلي عن الأرض لصالح الفلسطينيين يخلق معركة حامية الوطيس في الداخل الإسرائيلي، فكثيراً ما شهدنا سقوط حكومات إسرائيلية بسبب تقديم تنازلات، حتى وإن كانت قليلة. ولم يعد مفاجأة قولنا أن المنطقة العربية أبعد بكثير عن السلام مما كان يمكن أن يكون قبل عشر سنوات، فالمفاوضات المتقطعة بين العرب والإسرائيليين أنتجت سلسلة من الإحباطات،

Hassan A. Barari, "The Annapolis Process: Too Little and Too Late," www.css-jordan.org

(١)

والسياسيون والمراقبون والمحللون على السواء يتساءلون: أين الخطأ؟ وما الدروس المستفادة التي يمكن تعلمها؟

يحاول المساهمون في هذا الكتاب الإجابة عن الأسئلة الواردة أعلاه، سعياً لفهم ديناميكيات الفشل، وليس من أجل إلقاء اللوم على أي جهة. وقد ساهم في هذا العمل عدد من الخبراء والأكاديميين المعروفين، إذ كنا قد طلبنا من كل واحد منهم تقديم ورقة في ورشة عمل عقدت في عمان في شهر تشرين أول عام ٢٠٠٨م، واستضافتها مؤسسة فريدريتش أيبرت، وبعد مناقشة الأوراق المقدمة عمل المشاركون على تطوير أوراقهم لتشكّل فصول هذا الكتاب.

بشكل عام، يمكن القول أن مركزية القضية الفلسطينية في التناوب بين الصراع والسلام أمر لا يخفى على ذي بصر. ولذا جاء الجزء الأول من الكتاب ليعالج حالتين ناجحتين في حل النزاع، لكنه في الوقت نفسه يشير إلى التأثير السلبي للعلاقات الثنائية بين إسرائيل ومصر، وكذلك بين إسرائيل والأردن، على محادثات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وربما كانت سبباً في إحفاقها. ويهدف الفصل الأول إلى تحديد ديناميكيات النجاح والإخفاقات في السلام بين الأردن وإسرائيل، إذ يرى أن العلاقة الثنائية بين الأردن وإسرائيل على درجة كبيرة من الأهمية للطرفين، مع ذلك لم يتمكننا من إدارة علاقاتهما بشكل مستقل عن المسار الفلسطيني.

فالقادة الإسرائيليون لم يدركوا أنه من الاستحالة بمكان فصل العلاقات الثنائية مع الأردن عن التقدم أو التراجع في المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، غاب عن نتنايهو منطق احترام سيادة الدول الشريكة عندما تبنى سياسة خارجية أدت إلى تآكل الدعم الشعبي الأردني للعملية. فمحاولة الاغتيال الفاشلة لرئيس المكتب السياسي لحماس في عمان هو مثال بارز على عدم فهم الإسرائيليين وعدم قدرتهم على ضرورة مراعاة الحساسيات الأردنية، الرسمية والشعبية، وأخذها بعين الاعتبار^(٢).

في الفصل الثاني يثير البرفسور موشيه معوز من الجامعة العبرية عدداً من الأسئلة، أهمها: لماذا تمكنت مصر من التوصل إلى سلام مع تل أبيب بعد مرور ثلاثين عاماً على قيام دولة إسرائيل، كما توصلت الأردن إلى النتيجة ذاتها بعد مرور أربعة وأربعين عاماً؟ ولماذا يبدو السلام مع مصر بارداً، ومع الأردن فاتراً؟ وما الذي يمكن عمله لتحسين العلاقات وتحقيق التطبيع؟ ثم لماذا لم تتمكن إسرائيل من التوصل إلى سلام مع سوريا ولبنان بالرغم من المحاولات المتعددة، وما هي فرص العلاقات السلمية في المستقبل المنظور؟، كل تلك الأسئلة يحاول البرفسور معوز معالجتها من خلال تفحص العوامل الدولية والإقليمية والتاريخية والأيدلوجية والثقافية

See Efraim Halevy, *Man in the Shadows* (New York: St. Martin's Press, 2006).

(٢)

والاقتصادية التي تشكل الدعامات الأساسية لبناء العلاقات الدولية في المنطقة.

في الفصل الثالث ينقض الدكتور عماد جاد - من مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية - الرؤية التقليدية، التي تفيد أن السلام بين مصر وإسرائيل بارد، فهو يصر على أن هذا الوصف صحيح فقط للمرحلة التي سبقت عام ٢٠٠٤م، عندما كانت مصر تربط تطور علاقاتها الثنائية مع إسرائيل بالتقدم في عملية السلام على المسار الفلسطيني، ولأسباب كثيرة ومتنوعة بدأت تفصل علاقاتها مع إسرائيل عن جميع المسارات التفاوضية العربية الإسرائيلية، مما أدى إلى تشكل سلام "حار" مع إسرائيل، ومع ذلك فإن العلاقات على مستوى الشعوب ما زالت فاترة، فالشعب المصري لا يقبل إمكانية التطبيع بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبسبب التصريحات المعادية لمصر التي تصدر عن بعض السياسيين المتطرفين في إسرائيل، واستمرار سياسة الاستيطان وتغيير الوقائع على الأرض.

يتناول الجزء الثاني من الكتاب المسار الرئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي ألا وهو المسار الفلسطيني. ففي الفصل الرابع يقدم البرفسور أدي كوفمان والدكتور مانويل حساسيان وجهة نظر إسرائيلية فلسطينية مشتركة لتوصيف ما حدث، وكيف يمكن توظيف المجتمع المدني لتسريع عملية السلام، والعمل على إنجاحها، أما محمد ياغي - باحث فلسطيني من معهد واشنطن - فيقدم في الفصل الخامس وجهة نظر فلسطينية حول الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام، حيث يختلف في طروحاته مع ما ذهب إليه بعض الباحثين الذين قالوا بأن حل الدولتين قد انتهى، ويقول: إن مقاربة أوسلو قد استنفدت مهامها التاريخية ولم تعد قابلة للعمل. وهو وبهذا المعنى يصر على أن التوصل إلى سلام يتطلب تأسيس مقاربة جديدة تستند على فكرة مفادها أن الدول العربية تتفاوض مع إسرائيل لحل المسألة الفلسطينية بوصفها جزءاً من الصراع الكبير بين إسرائيل من جانب وكل من سوريا ولبنان وفلسطين من جانب آخر؛ لأن ذلك يضمن التوصل إلى اتفاقية حقيقية، شاملة ومستدامة وقابلة للحياة، ويتمتع اللاعبون الأساسيون من خلالها بدعم كامل.

أما الجزء الثالث من الكتاب فيتناول ما يمكن تسميته "العمل غير المنتهي"، وي طرح المثلث الإسرائيلي اللبناني السوري من جهتي نظر: واحدة لبنانية وأخرى سورية. فالدكتورة فاتن غصن - من جامعة أريزونا - تتناول بشكل نقدي العلاقة بين لبنان وإسرائيل، وتقدم عدداً من الدروس المستفادة من تلك العلاقة، كما تقدم اقتراحات للمستقبل. وتعالج بعض عوائق السلام وبخاصة الانقسامات اللبنانية الداخلية فيما يتعلق بالمفاوضات مع لبنان ودور حزب الله والتلازم بين المسارين السوري واللبناني وكل القضايا المهمة مثل الأرض والأمن وحقوق المياه واللاجئين الفلسطينيين.

في الفصل السابع يراجع الدكتور رضوان زيادة - من جامعة هارفارد- المسار السوري الإسرائيلي ويعطي تفسيراً لأسباب وديناميكية الفشل في المفاوضات، ويناقش الخلافات العميقة حول حقيقة انسحاب إسرائيل من أراض فلسطينية، وكيف ضيَّع أيهود باراك فرصة للسلام مع سوريا، في وقت كان العالم فيه متعطشاً لرؤية حزب العمل على سدة الحكم، بعد أن تمكن الليكود وعلى يد نتنياهو من تقويض عملية السلام في سنوات رئاسته الأولى للحكومة. ويرى الكاتب في هذا الفصل أن كلاً من سوريا وإسرائيل بحاجة إلى الاعتراف بأن هناك مكونات معينة في صفقة السلام، وهي نهائية وغير قابلة للتفاوض، فعلى إسرائيل القبول بأن سوريا لن توافق أبداً على أي صفقة لا تضمن استعادة أراضيها حتى حدود الرابع من حزيران، وأن أي تلاعب من أي نوع عن طريق طرح بدائل جغرافية سوف يعمل على انخفاض الثقة السورية بإسرائيل. وفي المقابل فإن على سوريا الاستجابة لمطالب إسرائيل في مواضيع الأمن والمياه والتطبيع. وأخيراً، وحسب الفصل المتعلق بالدكتور رضوان زيادة، فإن سوريا كان عليها أن تغير في الطريقة التي تعاملت بها مع المفاوضات في المرحلة التالية، وبخاصة فيما يتعلق بالانفتاح على المجتمع المدني السوري ومناقشة الأمر بشكل علني. ومثل هذه المقاربة ستساعد العملية السلمية، كي تصل إلى اتفاقية شعبية قابلة للبقاء، بحيث لا تكون مفروضة من الخارج، حسب شروط الإرادة الدولية. وهذا لا يمكن أن يحصل دون أن ينتهج النظام السوري نهجاً ديموقراطياً حقيقياً، يؤدي إلى الأخذ بمبدأ التداول السلمي للسلطة. مثل هذا التطور سيفضي إلى اتفاقية قابلة للحياة، ومتفق عليها في الداخل، ولا تعيد تجربة السلام مع مصر، والتي أثارت المشاكل الكثيرة داخل المجتمع المصري.

بقي أن نقول: إن هذا الكتاب لم يكن ليرى النور لولا المساعدة التي قدمها مكتب فريدريتش إيبيرت في عمان، ولذلك أود أن أعبر عن امتناني لهذه المؤسسة لاهتمامها وعنايتها وتمويلها لهذا الكتاب منذ البداية حتى اكتماله. كما أنني أتقدم بالشكر الخالص للمشاركين في إعداد فصول هذا الكتاب، الذين سلموا أوراقهم وفصولهم في الوقت المتفق عليه، وأشكرهم على تحمل طلباتي التحريرية غير المنتهية.

الفصل الأول

حسن البراري

السلام مع إسرائيل:

بين الحقيقة والوهم

١. السلام مع إسرائيل: بين الحقيقة والوهم

مقدمة

ما إن قام الأردن وإسرائيل بتوقيع معاهدة السلام عام ١٩٩٤م حتى سارع كثير من المراقبين والمحللين إلى التوقع بأن العلاقات السلمية بين الطرفين ستكون مختلفة بشكل كبير عن العلاقات المصرية الإسرائيلية التي تلت توقيع معاهدة كامب ديفد عام ١٩٧٩م، والتي صنعت سلاماً "بارداً". لكن الواقع يشير إلى أن العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل قد تأثرت كثيراً وتوترت بفعل عوامل شتى، ولم تستعد حرارتها وحميميتها التي ميزت السنة الأولى من توقيع الاتفاقية، وقد شكل اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في تشرين ثاني عام ١٩٩٥م، نقطة تحول في تلك العلاقات. وحسب وجهة النظر الأردنية، فإن تولي بنيامين نتنياهو السلطة في إسرائيل عام ١٩٩٦م، واتخاذ عدد من الخطوات التي توصف بأنها استفزازية وبخاصة في القدس قد أثار الشكوك في التقدم نحو السلام الحقيقي.

ومع ذلك يمكن القول أنه تم الحفاظ على السلام بين البلدين بالرغم من التقلبات والتوترات التي شهدتها المنطقة، منها صعود أرئيل شارون إلى سدة الحكم في إسرائيل، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي ساهمت في تعزيز مكانة الأصوليين بشكل عام، فبعد اندلاع الانتفاضة واستمرار العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بالإضافة إلى السياسة الإسرائيلية المتعنتة نحو الفلسطينيين قامت المعارضة الأردنية - غاضبة ومنتسحة بكل تلك العقبات - بالدعوة لإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل.

وما من شك في أن مجمل التطورات أدت إلى إضعاف معسكر السلام في الأردن، إلا أن الموقف الرسمي الأردني بقي كما هو دون تغيير، وبالفعل فقد جاءت الذكري الخامسة عشرة لتوقيع اتفاقية السلام بين البلدين، وبقي الأردن معنياً بالاستمرار في إرسال رسالة السلام، كما أنه معني أيضاً بخلق "مركز عربي" مؤثر لتحقيق مصالح الأردن الحيوية والاستراتيجية، على حد قول مروان المعشر^(١).

فجوهر الدبلوماسية الأردنية هو البحث عن حل الدولتين، وعدم توفر الحل يؤثر كثيراً على تصور الأردن عن إسرائيل ونواياها، ومن الواضح أنه لا يمكن لأحد أن

(١) لمزيد من التفاصيل انظر مروان المعشر:

Marwan Muasher, *The Arab Center: The Promise of Moderation* (New Haven and London: Yale University Press, 2008).

يدعي أن العلاقة بين البلدين هي كما أرادها رابين والحسين، فقد أخفقت إسرائيل في إدراك الحقيقة الدامغة، أنه لا يمكنها الحديث عن علاقات دافئة مع الأردن بينما تستمر في التنكر للفلسطينيين وحرمانهم من حقهم في تقرير المصير، كما أن الأردنيين لم يبذلوا الجهد الكافي لترويج السلام في المجتمع الإسرائيلي. وبكل بساطة، فإن هناك من يعتقد أن سعي الأردن الدائم للسلام مع إسرائيل كان يجب أن يرافقه توظيف أفضل لأدوات السلام، ومن ضمنها مخاطبة المجتمع الإسرائيلي، وبناء الجسور مع أولئك الذين يشاركون الأردن رؤيته للسلام والازدهار والاستقرار. يهدف هذا الفصل فضلاً عن دراسة تاريخ العلاقة بين البلدين إلى التركيز على مواضيع محددة، وإلقاء الضوء على العوائق والسياسات التي قللت من فرص تحقيق سلام دافئ بينهما. ويتكون الفصل من ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول منها ما يمكن تسميته "سلام الحسين"، وذلك من خلال متابعة الأحداث الرئيسية في العلاقة الثنائية بين البلدين في تلك المرحلة التي مهدت لعملية السلام، ويمكن توصيف العلاقات الثنائية خلال تلك المرحلة بأنها مزيج من التعاون والصراع والتوتر. أما القسم الثاني فيعالج قضية صعوبة التوصل إلى سلام حقيقي، أو ما يسمى "السلام الحار"، مركزاً بشكل خاص على الأسباب الرئيسية وراء فشل بناء ذلك السلام، مع تسليط الضوء على إشكالية التطبيق ومعيقاته. أما القسم الثالث فيركز على موضوع الاستراتيجيات وتضاربها واختلاف وجهات النظر حولها، وربما يكون ذلك هو الأكثر تأثيراً على مستقبل العلاقات بين البلدين. وأخيراً، تقدم الخاتمة عدداً من الدروس المستفادة.

١٠١ سلام الحسين

تثبت أحداث التاريخ يوماً بعد يوم أنه لا يوجد قائد قدم كل ما في وسعه لصنع السلام مع إسرائيل كما فعل الملك حسين، فبعد دخول الأردن الكارثي في حرب عام ١٩٦٧م، كان له مصلحة كبيرة في خلق الظروف الإقليمية التي تسمح لصناعة السلام، ومنذ ذلك الوقت أسقط الأردن بشكل نهائي من حساباته المواجهة مع إسرائيل عسكرياً وتبنى الملك حسين مقاربة دبلوماسية، ترى أن معادلة «الأرض مقابل السلام» هي الوسيلة الوحيدة لإحداث مصالح تاريخية بين الأعداء، ومع ذلك كان الأردن طرفاً واحداً من بين مجموعة من الأطراف، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ثمة عاملين قد قلصا من مجال مناورة الأردن في أعقاب حرب عام ١٩٦٧م، وفي الفترة التي سبقت قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨م.

أولاً، لم تستطع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الخروج - أو على الأقل إحداث اختراق - من المأزق الإقليمي الذي ميّز السنوات التي سبقت حرب عام ١٩٧٣م، وقد أظهرت غولدا مئير رابع رئيس حكومة لإسرائيل تعنتاً غير مسبوق في التعامل مع الأردن، حتى أن يوسي بيلين انتقد حكومتها لتبنيها مقولة «لا يوجد من نتكلم معه»، وهي مقولة هدفت إلى تغطية عدم قدرة إسرائيل على صناعة السلام^(٢)، وقد فرضت حينها شراكة غولدا مئير مع حزب المفدال المتطرف قيوداً على حكومتها، مما انعكس على موقفها وجعلها مترددة في الموافقة على صفقة سلام مع الملك حسين، الذي عبر في لقاءاته السرية معها عن قدرته ورغبته الحقيقية للتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل^(٣)، يضاف إلى ذلك، الخلافات داخل الحزب الحاكم (حزب العمل)، التي أدت إلى شذوثة سياسية، واختلاف في وجهات النظر، الأمر الذي جعل من مسألة صناعة القرار مسألة مستحيلة التحقق؛ لأنها تعرض الحزب إلى خطر الانهيار والانقسام، لكنها في الوقت ذاته كانت تساعد في الصعود التدريجي لقوى اليمين^(٤).

ثانياً، شكل ظهور منظمة التحرير الفلسطينية على المسرحين: الإقليمي والدولي قيوداً آخر على سياسة الملك حسين الخارجية^(٥)، فلم تسع منظمة التحرير الفلسطينية لتحرير الأراضي المحتلة من الاحتلال الإسرائيلي فقط، لكنها سعت أيضاً إلى الحصول على استقلال عن العرب وتحديدًا عن الأردن، وقد قاتلت المنظمة بشراسة للتخلص من قضية تمثيل الأردن للفلسطينيين في المحافل الدولية، ومن ثم وضعت جل جهدها وطاقاتها في تلك القضية، بدلاً من تركيز الجهد لتحرير فلسطين، وقد انحاز العرب لموقف المنظمة وساندوا مطالبها، مما أضعف كثيراً من مواقف عمان في المطالبة باستعادة الأراضي المحتلة.

ومع نهاية عقد الثمانينات من القرن المنصرم وجد الأردن نفسه بين مطرقة التعنت الإسرائيلي وسندان مراوغة الموقف الفلسطيني. فقد سعت إسرائيل بنجاح إلى بناء حقائق جديدة على الأرض على شكل مستوطنات، وهو ما قلص من الرقعة الجغرافية التي كان من المفترض أن تعود إلى الأردن لقاء معاهدة السلام، ومع اندلاع الانتفاضة الأولى في شهر كانون أول عام ١٩٨٧م، أدرك الملك حسين أنه لا يمكن الموازنة بين هدفه في السياسة الخارجية: عدم السماح بإقامة

(٣) انظر آفي شلايم:

Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (London: Allen Lane/ Penguin, 2000).

(٤)

For more details on the internal divisions within Labor during that era, see Hassan Barari, *Israeli Politics and the Middle East Peace Process* (London and New York: Routledge, 2004), chapter one.

(٥) انظر عدنان أبو عودة

Adnan Abu Odeh, *Jordanians, Palestinians and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process* (Washington, D.C: United States Institute of Peace Press, 1999).

دولة فلسطينية، وفي الوقت ذاته منع الليكود من ضم الضفة الغربية، وبناء على هذا التشخيص الجديد، سعى الأردن إلى عمل دفاعي استباقي عندما أعلن قراره الاستراتيجي فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية^(٦)، وقد صدم ذلك القرار إسرائيل، وبخاصة حزب العمل الذي كان يتبنى فكرة الخيار الأردني، ولذا فإنه في الوقت الذي تيقن فيه أن قرار الملك حسين كان قراراً استراتيجياً وليس مناورة سياسية، تغيرت أفكاره بشكل متسارع، فبات جيل الشباب هو المسيطر على قراراته وتوجهاته، وله اليد الطولى في رسم السياسات والاستراتيجيات، والشباب هم مجموعة كانت تنادي بتبني الخيار الفلسطيني بدلاً من الخيار الأردني، ومع وصول رابين إلى قمة الحزب فإنه يمكن القول: إنه قد تم التخلي عن الخيار الأردني بشكل نهائي، وحل محله الخيار الفلسطيني.

بيد أن ديناميكية المثلث الأردني الفلسطيني الإسرائيلي لم تكن مستقلة عما يحدث في المنطقة غير المستقرة، فالتغيرات البنوية في النظام الدولي - الذي أصبح أحادي القطب - وهزيمة العراق في حرب الكويت، هي أمور عمقت الخلل في موازين القوى لصالح إسرائيل، وأصبح لها تأثير على حسابات وتقديرات مختلف الأطراف في الشرق الأوسط، ومن ضمنهم الأردن. وقد ضعف الموقف الأردني أكثر بعد أن تدهورت علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية، وبسبب ذلك الحصار أصبح الأردن يتطلع للخروج من العزلة الإقليمية والدولية، ولذا لم يتردد في الانضمام إلى قطر مؤتمر مدريد للسلام، الذي عقد عام ١٩٩١م، كما قام بتوقيع اتفاقية السلام بعد أن وقع الفلسطينيون اتفاق أوسلو في أيلول عام ١٩٩٣م.

٢٠١ وهم السلام الحار

أيد ممثلو الشعب الأردني وكذلك الشعب الإسرائيلي اتفاقية السلام التي وقعت بين البلدين عام ١٩٩٤م، ومباشرة بعد توقيع المعاهدة تمكن الملك حسين وبسهولة من الحصول على مصادقة البرلمان الأردني للتوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل. وقبل ذلك أعطى حكومته أوامر لتغيير قانون الانتخابات حتى يضمن برلماناً يصادق على المعاهدة في حال اكتمال شروطها، ومن جانب آخر، حصل إسحاق رابين على تأييد مشابه من حكومته ومن الكنيست الإسرائيلي لدرجة أن حزب الليكود أيد الاتفاقية، وهو ما شكل مصدر اطمئنان للجانب الأردني^(٧)، فضلاً

(٦) انظر حسن البراري: (Hassan Barari, Jordan and Israel: Ten Years Later (Amman: CSS, 2004

عن ذلك كانت هناك حالة من التفاهم والصدقة تطورت بين الحسين ورايين، على المستوى الشخصي، من الممكن أنها ساهمت في تجاوز بعض المشاكل والعقبات المحتملة في العلاقة الثنائية.

والآن، بعد مرور خمسة عشر عاماً على توقيع الاتفاقية بين الجانبين، فإن إخفاقهما في بناء مع يمسي بد(السلام الحار) قد لا يكون أمراً مفاجئاً، ففي البداية خلق توقيع الاتفاقية تفاقولاً عاماً بأن الأردن وإسرائيل سيقدمان نموذجاً للسلام مختلفاً عن النموذج المصري الإسرائيلي (السلام البارد)، إلا أن الواقع بدأ أكثر تعقيداً من ذلك الأمل، فالطرفان عجزا عن الحصول على التأييد المناسب للسلام والحاجة لاستمراره، ومع ذلك لم توضع فكرة السلام الحار على المحك والامتحان قبل مجيء بنيامين نتنياهو للحكم في شهر حزيران عام ١٩٩٦م.

ومنذ البداية، ظهر وبشكل واضح أن تأييد الأردنيين للسلام لن يستمر بدون شروط، فالتقدم على المسار الفلسطيني الإسرائيلي كان ضرورياً للملك حسين وللأردنيين للمضي في الموافقة على السلام. كما يمكن الجزم بأن الإسرائيليين لم يكونوا راغبين بتفهم معادلة العلاقات المترابطة بين الأردن وفلسطين، وأن العلاقة معهم تتأثر كثيراً بالمسألة الفلسطينية. وربما لهذا السبب استثمر الملك حسين العلاقة الشخصية مع رايين، وفي إحدى المناسبات بين أن رايين كان مخلصاً لمفهوم السلام، وأنه كان أيضاً يفهم المصالح الأردنية بشكل جيد. وكان مروان المعشر السفير الأردني الأول لإسرائيل قد أكد في اجتماعه الأول مع رايين على استحالة فصل العلاقة الثنائية الأردنية الإسرائيلية عن التقدم على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، يقول: «لقد أخبرته بأن الأردن يسعى لسلام كامل مع إسرائيل، لكن هذا السلام يعتمد على التقدم على المسار الفلسطيني وعلى إقناع الأردنيين بأن السلام سيجلب لهم الرخاء الاقتصادي»^(٧)، والمفارقة أن حساسية رايين لموقف الأردن لم تمنع حكومته من أن تكون هي سبب أول أزمة في العلاقات الثنائية، ففي الثامن والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٩٥م قررت حكومته مصادرة مساحة تصل إلى ١٣٤ هكتاراً من أراضي القدس الشرقية، ولم يطمئن الحسين لهذا القرار الاستفزازي، ولذا انضم الأردن للمجتمع الدولي في إدانة قرار الحكومة الإسرائيلية، وأكثر من ذلك،

(٧) هناك بعض الدوائر المؤثرة في صفوف حزب الليكود دفعت باتجاه تأسيس دولة فلسطينية في الأردن، وكان الملك حسين متيقظاً لموقف الليكود وبالتالي فرح الأردن لتأييد الليكود للاتفاقية. ومع ذلك امتنع أرئيل شارون الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء عن التوقيع على الاتفاقية وكتب بعد ثلاثة أيام من المصادقة على الاتفاقية مقالاً في صحيفة يديعوت أحرنوت يشرح فيه لماذا كان من الصعب عليه تأييد اتفاقية السلام مع الأردن.

(٨) لمزيد من التفاصيل: انظر

بعث الحسين برئيس ديوانه مروان القاسم لتسليم رسالة ملكية وشخصية إلى رابين، وهي رسالة حازمة يطلب فيها الملك من رابين التراجع عن القرار^(٩)، وحسب مروان القاسم فقد تفهم رابين جيداً أن الأردن معني ومهتم بعلاقة وثيقة، لكن ليس على حساب القدس، وأدرك لأول مرة أن قرار حكومته لن يستقبله الأردنيون بالترحيب، ومن ثم فإن منظومة العلاقة بمجملها قد اهتزت، لكن وبعد أيام قليلة لاحقة جمع رابين أركان حكومته، لدراسة الموقف، وخرجت بتعليق القرار المذكور، ويرى مروان المعشر أن تلك الحادثة بالتحديد أقنعت رابين وجعلته يدرك أن ”العلاقة مع الأردن هي أكثر تعقيداً من علاقته الشخصية بالملك حسين، وأن وجهة نظر الملك حول هذا الموضوع منسجمة مع الحفاظ على الإجماع الوطني الأردني، وأن الأردن لن يتردد عن مواجهة الأمر بشكل مباشر عندما يتعلق الأمر بمسألة غاية في الأهمية كما هو الحال في القدس“^(١٠)، ومن اللافت أن قرار رابين بالتراجع عن الخطوة الاستفزازية التي اتخذتها حكومته قد جعلت الملك حسين ينظر إليه على أنه شريك يمكن الوثوق به، كما أن ذلك جعل رئيس الحكومة الإسرائيلي يدرك أن الأردن يمكن له أن يوظف السلام مع إسرائيل للمساعدة في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ولهذا السبب شعر الملك حسين بأنه فقد شريكاً حقيقياً بعد اغتيال رابين في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥م، وقد تعمق هذا الشعور بعد صعود نتنياهو للسلطة في حزيران ١٩٩٦م، وبرهنت فترة حكم نتنياهو بأنها كانت نقطة تحول في العلاقة الأردنية الإسرائيلية، وهي للآن لم تعد إلى المستوى الذي كانت عليه أيام رابين والحسين.

اتبع رئيس الحكومة الإسرائيلي الجديد بنيامين نتنياهو سياسة جديدة إزاء الفلسطينيين أثارت غضب الأردن، كما افتقدت سياساته الطائشة وبخاصة فيما يتعلق بالقدس مراعاة الحساسية اللازمة للمصالح الأردنية، واندلعت الأزمة الأولى عندما قامت إسرائيل بفتح النفق في مدينة القدس القديمة في أيلول ١٩٩٦م، مما أدى إلى اندلاع انتفاضة مصغرة، وقد فوجئ الأردن بالخطوة الإسرائيلية الأحادية التي لم تكن نتاج تفكير عميق، ومن هنا بدأ الأردن يرى أن نتنياهو لن يدرك خطورة إحداث التغييرات في وضع القدس، وأنها يجب أن لا تتم إلا بعد مداوات ثنائية ومفاوضات بين الأطراف المعنية، ولا يمكن أن تفرض بالأمر الواقع. وانتهت الانتفاضة المصغرة بخسائر في الأرواح من الطرفين لم يكن هناك حاجة لهدرها، وتلك الأعمال هي التي جعلت أغلب الأطراف تفقد الثقة بحكومة نتنياهو. أما الملك حسين فقد اعتبر أن قرار فتح النفق الذي قام به نتنياهو بشكل أحادي

(٩) مقابلة شخصية مع مروان القاسم، عمان ١٨ تموز ٢٠٠٤.

Interview with Marwan al-Qassim, Amman, July 18, 2004

(١٠) انظر مروان المعشر: 48، Marwan Muasher, *The Arab Center: The Promise of Moderation*, p.

هو بمثابة اعتداء وتدنيس واضح ومخالف للمادة رقم ٩ من معاهدة السلام، والأسوأ من ذلك أن قرار نتنياهو جاء بعد ثلاثة أيام فقط من زيارة قام بها دوري غولد المستشار السياسي لنتنياهو، وبعد أن استقبله الملك في قصره، وهو ما أدى إلى أن يُثار الشك في أن قراره بهذا التوقيت جاء بالترتيب والتنسيق والتواطؤ مع الأردن، وخلال لقاء في البيت الأبيض جمع ياسر عرفات والرئيس بيل كلينتون تصادم الملك حسين مع نتنياهو، وانتقده علناً بالغطرسية واستخدام القوة، وقد تأثر نتنياهو بتلك المواجهة، واقترب من الحسين، ووعده بأنه سيسعى إلى تحسين الصورة، كما أنه مصمم على مفاجأة الملك بعمل سار.

اشد الضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لاستئناف عملية السلام، وتدخل الأردن بكل ثقله وعلاقاته فتم توقيع اتفاق (برتوكول) الخليل في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٧م بين الرئيس عرفات ونتنياهو، وهو اتفاق تاريخي؛ لأنه المرة الأولى التي يوافق فيها حزب الليكود على التنازل عن جزء مما يسميه "أرض إسرائيل"^(١١)، وربما يرقى إلى مستوى الثورة الأيدلوجية في الفكر التنقيحي لليكود. وهذا الاتفاق الذي جاء نتيجة تدخل ناجح من الملك حسين كان بإمكانه أن يشكل نقطة تحول في علاقة الحسين مع نتنياهو بعد أن وصلت إلى الحضيض على إثر قرار فتح النفق. لكن نتنياهو لم يكن حر التصرف؛ لأن هناك قيوداً مفروضة عليه من ائتلافه الحكومي الذي ضم أحزاباً يمينية ومتدينة^(١٢)، وفي محاولة منه لتمرير صفقة اتفاق الخليل وضمان مصادقة الحكومة والكنيسة عليها، قرر أن يسترضي شركاءه من الأحزاب المتدينة^(١٣)، ومرة أخرى اختار القدس مسرحاً آخر للمواجهة، عندما أمر بإقامة مستوطنة جديدة في منطقة جبل أبو غنيم الذي يسميه الإسرائيليون (هار حماه)، ويقع جنوب القدس، وهذه المستوطنة الجديدة تعني قطع مدينة القدس عن محيطها العربي في الضفة الغربية.

اشتات الملك حسين غضباً، فبالرغم من التدخل الأردني الناجح في اتفاق الخليل مطلع ١٩٩٧م، فقد شعرت عمان أن نتنياهو لم يكن صادقاً في مواقفه من عملية السلام. وفي كلمات الملكة نور ما يدل على ذلك، إذ تقول: "مقاربة نتنياهو قصيرة النظر والمتطرفون في حكومته كان لهم أثر كبير في الضغط على الملك حسين كي يراجع موقفه من عملية السلام، فكل شيء عمل له طيلة حياته، وكل علاقة عمل على بنائها بكل مشقة هي مبينة على الثقة والاحترام، وكل حلم في السلام

(١١) انظر حسن البراري: *Jordan and Israel: Ten Years Later* (Amman: CSS, 2004).

(١٢) اللافت أن سبعة أحزاب من أصل ثمانية في الائتلاف الحكومي عارضت اتفاقات أوسلو.

Seven parties of his eight-party coalition opposed the Oslo agreements.

(١٣) انظر نيل لوكري *The Israeli Labour Party: In the Shadow of the Likud* (Reading: Garnet, 1997).

والازدهار الذي يمكن أن يتحقق لأطفال الأردن كان يتحول إلى كابوس، لا أعرف حقيقة كم كان من الممكن أن يحتمل الملك حسين^(١٤)، كما أن الغضب الذي اجتاح الملك حسين بسبب سياسة إسرائيل الطائشة في القدس دفعه لأن يبعث برسالة إلى نتنياهو بتاريخ التاسع من آذار ١٩٩٧م، يوبخه لأنه قوض ثقته في عملية السلام، وجاء في الرسالة ” حزني حقيقي وعميق بسبب الأفعال التراجيدية المتراكمة التي بادرت بالقيام بها من موقع رئاسة الحكومة الإسرائيلية جاعلا السلام الذي اعتبره أغلى هدف في حياتي، يبدو أكثر فأكثر سراياً مخادعا، كان يمكنني أن أقف بعيداً لو لم تكن حياة كل العرب والإسرائيليين ومستقبلهم تنزلق بسرعة شديدة نحو هاوية من إراقة دماء وكارثة يجلبها الخوف واليأس، وأنا بصراحة لا أستطيع تقبل حجتكم المتكررة بأنكم تفعلون ما تفعلونه مكرهين تحت التهديد والضغط... كيف أعمل معك شريكاً وصديقاً حقيقياً في هذه الأجواء المربكة والمربكة، وأنا أحس بنية تحطيم كل ما عملت على بنائه بين شعبينا ودولتينا...”

وبعد مرور أيام معدودة على تلك الرسالة، قام جندي أردني بإطلاق النار على عدد من طالبات المدارس الإسرائيليات في منطقة الباقورة مما أدى إلى مقتل سبع منهن، وأدى هذا الحادث إلى مرارة شعر بها الملك الذي تحرك بدوره وبسرعة لاحتواء الأزمة، وقام بزيارة العائلات الإسرائيلية التي قتل أبناؤها، وبالرغم من أن البعض ربط بين رسالة الملك إلى نتنياهو وحادثة الباقورة إلا أن أغلب الإسرائيليين لم يكونوا مقتنعين بذلك؛ لأنهم يحترمون الملك بشكل كبير، وقد بدا هذا الشعور بشكل واضح عندما قام بزيارة العائلات للتعزية، ثم الطريقة التي استقبل بها. أما على الجانب الآخر فهناك عدد كبير من الأردنيين والعرب لم يكونوا سعداء بتلك الزيارة، وتساءلوا فيما إذا كان نتنياهو سيقوم بزيارة مماثلة لو كان الوضع معكوساً.

وصلت العلاقة إلى أدنى مستوى لها عندما أمر نتنياهو عملاء الموساد الإسرائيلي باغتيال رئيس المكتب السياسي لتنظيم حماس خالد مشعل في عمان، إلا أن المحاولة باءت بالفشل في ٢٥ أيلول عام ١٩٩٧م. فقد قام عملاء الموساد بالتعرض لخالد مشعل في الطريق العام وحقنوه بأذنه بحقنة سم تتحرك ببطء حتى يموت دون أن يعرف السبب، وكان موته طبيعياً، وقد غضب الملك حسين كثيراً من هذا الاعتداء الذي وقع على مواطن أردني، وأدرك أن نتنياهو لم يستوعب بعد معنى أن يكون هناك سلام بين البلدين؛ لأن السلام يعني احترام سيادة الطرف الآخر - حسب شيمعون شامير، أول سفير إسرائيلي بعمان - وهو ما لم يفهمه نتنياهو

(١٤) آفي شلايم:

Avi Shlaim, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace* (England: Allen Lane-Penguin Books, 2007) p.570.

بعد^(١٥)، كما أن احترام السيادة شيء لم يفهمه المقربون من نتنياهو، وهم مجموعة من السياسيين غير المجربين، ولهم العقلية نفسها. ونظراً للاستثمار الكبير الذي كان يتأمله الملك حسين في عملية السلام، ونظراً لإحباطه الشديد من نتنياهو فإنه كان أقرب إلى مراجعة الموقف من السلام مع إسرائيل، وتفيد رندا حبيب الصحفية المقربة من الملك حسين أن الملك بعث بتحذير لنتنياهو يقول فيه: إن لم ترسل إسرائيل المضاد للسم فإنه سيغلق السفارة الإسرائيلية في عمان وسيلغي معاهدة السلام مع إسرائيل^(١٦)، فكان الشعور بالخيانة كبيراً ومؤلماً، لأن المحاولة الفاشلة جاءت بعد ثلاثة أيام من اجتماع أردني إسرائيلي مشترك للبحث في طرق محاربة الإرهاب، وقد حضر الملك شخصياً الاجتماع طالباً من الوفد الإسرائيلي نقل عرض حماس هدنة مدتها ثلاثون عاماً.

لكن فشل المحاولة أربك نتنياهو أمام شعبه وأمام حكومته، ولاحقاً النقد بعث برئيس الموساد داني ياتوم للالتقاء بالملك حسين، لكن الملك قال بأنه لا يمكن التسامح مع الأمر وأنهى اللقاء، وقام الأردنيون بتوبيخ داني ياتوم بشكل كبير وعاد إلى إسرائيل يجر أذيال الخيبة والفشل، وعندها لجأت القيادة الإسرائيلية إلى إفرام هليفي، صديق الملك، للمساعدة بإقناعه لإطلاق سراح عملاء الموساد المحتجزين بعمان، وقد تمكن هليفي من تأمين إطلاق سراحهم لكن ليس دون ثمن كبير^(١٧)، ثم تعرض نتنياهو بعد ذلك إلى نقد كبير داخل إسرائيل، وقد سببت العملية الفاشلة على خالد مشعل صراعاً خفياً في الحكومة والأجهزة الأمنية، واستثمر شارون العملية بشكل ناجح ليقوي من علاقاته ومن موقفه إزاء رئيس الحكومة نتنياهو، ونتيجة لذلك، سلم نتنياهو ملف العلاقات الأردنية لشارون بناء على طلب من الأردن.

وقد ارتكب نتنياهو كثيراً من الأخطاء في بقية فترة رئاسة حكومته، وبخاصة في قضايا مهمة للأردن مثل قضية المياه والسلام مع الفلسطينيين، وصار الأردنيون يضربون به المثل على المراوغة والخديعة، كما عرفوه شخصاً مؤيداً ومشجعاً للاستيطان والتوسع، وأنه جاء ليقوض عملية أوسلو؛ لذلك كان فوز باراك الساحق عليه في الانتخابات العامة الإسرائيلية، عاملاً لطمأنئة الجانب الأردني، فكان الانطباع السائد والمتوقع أن يكمل باراك من حيث انتهى رابين، إلا أن المرآة عليه

(١٥) مقابلة مع شيمعون شامير، عمان، ١٧ أيار ٢٠٠٤.

(١٦) رندا حبيب، الحسين أبا وأبنا: الأردن في ثلاثين عاماً (بيروت: دار الساقي ٢٠٠٨) ص. ٣٤.

(١٧) دفعت إسرائيل ثمناً لإطلاق عملاء الموساد الاثنتين الذين احتجزتهم السلطات الأردنية وهو إطلاق الشيخ أحمد ياسين وثلاثة وعشرين أردنياً وخمسين فلسطينياً. لمزيد من التفاصيل عن دور إفرام هليفي في الأزمة انظر كتابه:

فشلت، والتفاوض في قدومه خبا، لأنه هو وعرفات أخفقا في التوصل إلى سلام في كامب ديفيد، ومن المؤكد أن موت الملك حسين عام ١٩٩٩م كان نقطة فاصلة في الطريقة التي تقارب بها الأردن مع إسرائيل.

١٠٢٠١ عوائق التطبيع

العوائق أمام عملية السلام كثيرة ومتعددة، إلا أن معضلة أو إشكالية التطبيع تبقى الأهم والأبرز، ويبدو أن التغلب عليها أمر صعب المنال، فالانطباع العام في الأردن أن إسرائيل ليست جدية في جهودها تجاه السلام مع الفلسطينيين، وأن هذا الوضع هو المفتاح لفهم عدم وجود حالة قوية من التطبيع بين البلدين. فما إن وقع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل حتى غدت تلك المعاهدة نقطة الخلاف الرئيسية بين الحكومة والمعارضة؛ لأن الأخيرة لم تقتنع بإصرار الحكومة على أنها استردت حقوق الأردن كافة، وبخاصة أن جل أطراف المعارضة الأردنية لا يقبلون عملية السلام لأسباب أيولوجية^(١٨)، وقد اكتسبت القوى المعارضة لعملية التطبيع دفعا إضافيا مع اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من أيلول عام ٢٠٠٠م، ومما زاد من القدرة على التعبئة أن الأردنيين كانوا يشاهدون التغطية التلفزيونية لما يقوم به الجيش الإسرائيلي من مدهامات وتقتيل واعتداءات بشكل يومي، ولذلك لا غرابة في أن يصبح التطبيع عيباً ومنافياً للوطنية!

لقد عمل الملك حسين بدوره، وأكثر من أي شخص آخر على خلق انطباع بين الأردنيين بأن السلام مع إسرائيل سيكون المفتاح للرخاء المالي، وبوابة الازدهار الاقتصادي، ولذا شاعت مفاهيم مثل: المشاريع المشتركة والاستثمارات الخارجية المباشرة والمساعدات الأميركية السخية، وهي مفاهيم أصبحت كبسولات تتناولها الحكومات المتعاقبة، وبعد أن وقع الأردن إعلان واشنطن في تموز عام ١٩٩٤م كانت نسبة الذين ربطوا بين السلام والتحسين في الوضع الاقتصادي من بين الأردنيين هي ٨٣٪، وهي نسبة عالية، لكن بعد مرور سنتين على ذلك عكست الاستطلاعات إحباط الأردنيين بسبب قلة عوائد السلام، فمثلاً، كشفت الاستطلاعات التي جرت بداية عام ١٩٩٦م أن الأردنيين محبطون من نتائج السلام وجدوا؛ إذ أفاد ٤٦٪ منهم أن الاقتصاد تدهور في السنة التي تلت توقيع المعاهدة مع إسرائيل، والأهم من ذلك أن

(١٨) لمزيد من التحليل العميق عن إشكالية التطبيع انظر حسن البراري:

Hassan A. Barari, *Jordan-Israel: Ten Years Later* (Amman: CSS, 2004), pp.43-58.

الأردنيين يرون أن أغلبية الشعب لا يحصل على منافع وفوائد من صفقات السلام مع إسرائيل، وفي الواقع فإن هناك وجهة نظر أردنية – ربما لا تكون متوازنة – تفيد بأن إسرائيل لم تسع لإيجاد طرق لتحسين الروابط الاقتصادية التي من الممكن أن يكون لها أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني.

وعلى عكس المراحل الأولية من المعاهدة فإن الأردنيين والإسرائيليين أخفقوا في التغلب على العوائق التي وقفت في وجه التجارة بينهما، وأحد هذه العوائق التي يشير إليها الإسرائيليون أن رجال أعمالهم محبطون بسبب عدم تعاون نظرائهم الأردنيين معهم؛ وذلك بسبب معضلة التطبيع، ومثال على ذلك يجد الإسرائيليون من الصعوبة بمكان توظيف محامين أردنيين لتسهيل أعمالهم في الأردن؛ لأن المحامي الذي يقبل بذلك يخاطر بمستقبله المهني، فسوف يطرد من النقابة ويصبح منبوذاً، كما أن هناك عائقاً آخر أمام التطبيع، وهو أن القطاع الخاص الأردني لم يبد تحمساً وجاهزية لاختراق السوق الإسرائيلي، ويلقي عوديد إيران، ثاني سفير لإسرائيل في عمان، اللوم على الأردنيين في انخفاض مستوى التعاون، ويقول بما نصه: "كيف يمكن لك أن تطور تجارة عندما يكون رئيس غرفة التجارة في عمان ضد التعاون؟"^(١٩).

على أية حال، لا يستطيع أي واحد منا أن ينفي وجود تجارة وأعمال مشتركة قائمة بين البلدين، فعلى سبيل المثال توفر المناطق المؤهلة صناعات آلاف الوظائف للأردنيين، وهي وظائف ما كان يمكن أن يتم توفيرها لولا وجود المعاهدة، ومن ثم فهناك بعض الإنجازات بصرف النظر عن تواضع حجمها^(٢٠)، وبعيداً عن عوائد السلام وفوائده، فإن الأردن مهتم بعملية سياسية شاملة تساعد على تسوية العلاقات السلمية مع إسرائيل، لكن وبسبب الوضع القائم فإننا نتساءل عما إذا كان الطرفان سيتمكنان من التوصل إلى سلام شامل أم أنهما سيبقيان في تصادم مستمر حول المصالح والاستراتيجيات.

(١٩) صحيفة الجوردان تايمز، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨.

(٢٠) لتحليل معمق عن المناطق المؤهلة صناعياً، انظر:

Amal A. Kandeel, "The US-Market-Oriented Qualifying Industrial Zones: Economic Realities and Scope of Benefits (1996-2006)", *Arab Study Quarterly*, vol.30, no.3 (summer 2008).

ترى الكاتب أنه وبالرغم من أن هذا الترتيب الاقتصادي الخاص الذي بموجبه وجدت المناطق المؤهلة صناعياً قد احتوى على عناصر تساعد على إيجاد فوائد مالية، وبالرغم من أنه في الواقع وفر بعض الفوائد للأردن من هذه المناطق المؤهلة صناعياً، إلا أنها لم تكن كافية وقد جرى تضخيمها إعلامياً.

٣٠١ تصادم المصالح أم تصادم الاستراتيجيات؟

يكن المفتاح لتحليل مستقبل العلاقات الأردنية الإسرائيلية ومعرفتها بشكل صحيح في المصالح والاستراتيجيات، فالمصلحة الإسرائيلية العليا هي الحفاظ على يهودية وديموقراطية الدولة، ففي عام ٢٠٠٠م، اجتمع في مدينة هرتسليا نخبة متنوعة من المجتمع الإسرائيلي لمناقشة التحديات التي ستواجه دولة إسرائيل في القرن الحادي والعشرين، وبعد مداوات مطولة توصل المؤتمرون إلى إجماع وطني عرف باسم وثيقة هرتسليا، وهي وثيقة حددت مصالح إسرائيل النهائية بشكل يتماشى مع الأيدولوجية الصهيونية بأن إسرائيل هي دولة يهودية وديموقراطية^(٢١)، وعلى هذه الأرضية فإن الإسرائيليين يحددون التهديد المستقبلي لهذه الدولة اليهودية والديمقراطية بلغة الديموغرافيا.

وقد عبر البرفسور أرونون سوفير عن تصور الإسرائيليين للتهديد الديموغرافي في كتابه بعنوان: (إسرائيل، ديمغرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠: مخاطر وفرص)، حيث يرى في هذا الكتاب أن اليهود الإسرائيليين سيكونون أقلية في الرقعة الجغرافية الممتدة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن بحلول عام ٢٠٢٠م^(٢٢)، وفي هذه السنة بالتحديد ستكون نسبة اليهود ٤٢٪ من السكان الذين سيبلغ عددهم ما يقارب ١٥ مليون نسمة، وبهذا المعنى يحذر البرفسور أرونون سوفير من أن إسرائيل إذا فشلت في الانفصال عن الفلسطينيين، وإذا لم تتمكن من تحديد حدودها للحفاظ على أغلبية يهودية فإنها سوف تختفي في غضون عقدين من الزمن.

لهذا السبب، وبالرغم من وجود وجهات نظر مختلفة بين الإسرائيليين حول كيفية التعامل مع هذه الحقائق الديموغرافية القائمة، فإن هناك غالبية إسرائيلية بدأت تتغير وتوافق على فكرة دولة فلسطينية مستقلة، وكما تشير مختلف الاستطلاعات التي أجراها معهد تامي شتايمنتس لأبحاث السلام إلى أن هناك غالبية الثلثين من اليهود في إسرائيل يوافقون على فكرة حل الدولتين^(٢٣)، والقيام بهذه الخطوة ليس سهلاً على إسرائيل، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الفكرة قد ولدت كثيراً من المشاكل والصراعات داخل حزب الليكود، مما أدى إلى انشقاق داخلي فيه، ثم انفصال جزء

(٢١) انظر وثيقة هرتسليا:

The Herzliya Conference on the Balance of National Strength and Security in Israel, December 2000.

(٢٢) انظر أرونون سوفير:

Arnon Soffer, *Israel, Demography 2000-2020: Dangers and Opportunities* (Haifa: Center for National Security Studies, 2001).

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول تطور الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية انظر:

Tami Steinmetz at the Center For Peace Research (<http://www.tau.ac.il/peace/>).

منه، وتشكيل حزب جديد هو كديما، ويرى كثير من الإسرائيليين أن سيناريو حل الدولتين هو مسألة في غاية الأهمية وهو أمر طارئ^(٢٤).

وكما أن هناك غالبية من الإسرائيليين يؤيدون فكرة حل الدولتين وسيلة للحفاظ على الطبيعة اليهودية لإسرائيل، ولتجنب سيناريو حل الدولة الواحدة، فإن الأردنيين يدعمون الفكرة ذاتها لتجنب سيناريو وحدة أردنية فلسطينية أو علاقة كوندراالية، وهناك اعتقاد شائع بين الأردنيين مُفاده أن الوحدة مع فلسطين (على شكل الخيار الأردني أو الكوندراالية) سوف يحول الأردنيين أقلية في بلدهم، ومجرد التفكير في ذلك يشكل كابوساً كارثياً يقض مضاجعهم.

وفي واقع الحال، يعرف الأردن أن مصلحته الوطنية العليا تتحقق من خلال حل الدولتين، ولذا فإن الملك عبدالله - وفي كل المناسبات - يصرح بشكل واضح بأن عدم تحقق حل الدولتين أمر مثير للانزعاج والقلق، كما يبين ذلك مروان المعشر وفي كتابه؛ إذ يرى أن فكرة حل الدولتين تمتلك قبولاً في الأردن، وشعبيتها في صعود مستمر^(٢٥)، ويناقش - وهو على حق - أن المدرسة الفكرية القديمة التي كانت سائدة في الأردن قد ولت وانتهت، وهي ترى أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ستشكل تهديداً للأردن، وأنها ستكون لكسب ود المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني، وتنافس الأردن على تمثيلهم وولائهم، والآن هناك مدرسة أخرى ظهرت بقوة، وترى أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة إنما هي في مصلحة الأردن، وضمان لوجوده، وبطبيعة الحال هناك كثير من الأسباب ساعدت في تغيير الأفكار في الأردن، وكان من أهم محفزات ذلك الكابوس الديموغرافي الذي كان مطروحاً في إسرائيل فكرة أن الأردن هو فلسطين، وقد ظهرت هذه المقولة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وبخاصة عندما خشي الأردن الشعار الذي رفعه متطرفو الليكود في ذلك الوقت.

وبناء على هذه الأفضية، سعى الأردن وبحماس شديد للترويج لفكرة حل الدولتين، وهو أمر ركز عليه - كثيراً - الملك عبدالله، الذي ساهم في خلق الزخم المناسب لحل المسألة الفلسطينية، ومن ثم لعب الأردن دوراً مهماً في مجالين مترابطين، وإن كانا مختلفين، أولهما، المساهمة بشكل كبير ومكثف في ترويج مبادرة السلام العربية، وثانيهما، العمل بشكل وثيق مع إدارة بوش لتطوير خطة خارطة الطريق من أجل تنفيذ رؤية حل الدولتين، كما استضاف قمة العقبة التي التقى فيها شارون وبوش وعباس وعبدالله للإعلان عن خطة خارطة الطريق، كما

(٢٤) قبيل بداية العام اليهودي، أكد رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت على هذه الفكرة في مقابلة مع يديعوت أحرونوت بعنوان: "حان الوقت لقول هذه الأشياء". وقال أولمرت في هذه المقابلة بأنه كان يقوم بالبحث الروحي نيابة عن الأمة واقترح أولمرت على إسرائيل أن تنسحب من كل الأراضي المحتلة ومن ضمنها القدس للتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين والسماح لإقامة الدولة الفلسطينية.

(٢٥) انظر مروان المعشر: 30-26. *Marwan Muasher, The Arab Center: The Promise of Moderation*, pp.26-30.

أن هناك كثيراً من المسؤولين الأردنيين يرون أن لقاء الملك عبدالله مع الرئيس بوش في الأول من آب عام ٢٠٠٢م، جاء لحث الأخير على تبني خطة خارطة الطريق، ومن أجل إبقاء الضغط على الرئيس بوش وكسب مزيد من التأييد قام الملك عبدالله بإلقاء خطاب طويل في جلسة مشتركة للكونغرس ومجلس الشيوخ في آذار ٢٠٠٧م، وقد ناشد الملك ممثلي الشعب الأميركي للمساعدة في تنفيذ حل الدولتين فيما يتماشى مع خطة خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

والأردن ليس مهتماً بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فقط، بل يراقب عن كثب صعود التطرف في المنطقة بكاملها، والفرضية السائدة في عمان، والتي يوافق عليها القليل من الإسرائيليين، هي أن حل الصراع العربي الإسرائيلي سيساعد وسيساهم في خلق قوى عربية معتدلة يمكن أن يكون لها الكلمة الفصل في الصراع مع قوى التطرف، وهي قوى تعمل على اختطاف القضية الفلسطينية، وفرض طريقتهم في حلها، ويرى الأردن أن التوصل إلى حل مع إسرائيل هو السبيل الأهم للتقليل من صعود الحركات الأصولية في منطقة الشرق الأوسط.

ورغم كل الظروف إلا أن الأردن وإسرائيل حافظا على مستوى متواضع من العلاقات، كما أنه ومن النادر أن قام الملك عبدالله بزيارة إسرائيل، وهذا الابتعاد هو مساو للاعتراف الذي لا يخلو من الاستياء بأن السلام مع إسرائيل لا يعمل كما يجب، فالحكومة تجد من الصعوبة بمكان إقناع المواطنين أن السلام مع إسرائيل له فوائده في الوقت الذي يرى فيها الشارع الأردني إسرائيل وهي تتنكر لحقوق الفلسطينيين الوطنية في التحرر والاستقلال.

فبينما يتفق الأردنيون والإسرائيليون على ضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلا أنهم لا يتفقون على الطريقة، ومن هنا فإن العلاقة بينهما مرشحة للوصول إلى حالة من التصادم، فكثير من الأردنيين يتهمون إسرائيل بعدم الجدية في فكرة السماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، ويقولون: إن إسرائيل وببساطة تعمل على شراء الوقت من أجل إحكام قبضتها على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية، وهم يخشون من أن إسرائيل تقوم وعن قصد بتنفيذ سياسات تعجيزية وإجراءات مشددة في الحياة اليومية والمعيشية للفلسطينيين حتى تجبرهم على الرحيل الطوعي إلى الأردن.

على أية حال، وكما يرى الموقف الأردني الرسمي فإن هذا السيناريو (الترانسفير الطوعي) لن يحدث لأسباب كثيرة وموضوعية، وقد أكد على ذلك الملك عبدالله عندما كرر غير مرة أن الأردن هو الأردن وفلسطين هي فلسطين، ومع ذلك، لم يوضح الأردن كيف سيرد على احتمال فشل إقامة دولة فلسطينية، فهل في جعبته خطة بديلة أو مشروع بديل في حال فشل حل الدولتين؟ والجواب أننا لآن لم نرأي بدائل مطروحة.

٤٠١ الخاتمة والدروس المستفادة

ما من شك في أن سوء الفهم والانطباعات المتبادلة الخاطئة قد ساهمت بشكل كبير في وصول العلاقات بين البلدين إلى المستوى الحالي، وبشكل عام لا يثق الأردنيون بنوايا إسرائيل تجاه الفلسطينيين وتجاه بلادهم، لهذا السبب يبدو من الصعوبة بمكان أن تقوم الحكومة الأردنية بالاشتباك في علاقات مفتوحة مع إسرائيل، فالملك عبدالله يسير على خط دقيق، وهو يصوغ الخلافات مع إسرائيل على أنه لا يوجد حل للمشكلة الفلسطينية، وحسب وجهة النظر الأردنية، فإن العرب قاموا بفعل ما يترتب عليهم لإغراء إسرائيل بالدخول في حل سلمي شامل مع الدول العربية مجتمعة، وكان الأردن رأس الحربة عندما حمل وجهة النظر العربية إلى أوروبا والولايات المتحدة لإقناعهم بأن الوضع حساس ورحج.

لقد وصلت عملية السلام بشكلها الحالي إلى نهاياتها ولم تعد مجدية، ولذا فإن المحاولة المتأخرة جداً، والتي جاءت في أنابوليس لتنشيط عملية السلام لم تثمر ولم تؤد إلى النتائج المرجوة، مما سيزيد من تعقيد العلاقة الأردنية الإسرائيلية، ولا يوجد هناك إصلاح لهذه العلاقة المتردية في الوقت المنظور، وعليه فإن التحسن في العلاقات الثنائية بين البلدين يتحدد ويتأثر بالسياق الاستراتيجي، فكلما البلدين يحتاج للعمل بشكل وثيق لتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة، واختيار الأردن للتعامل مع إسرائيل من خلال القناة الأميركية ثبت أنه غير مجد، وعلى العرب بشكل عام أن يتفهموا أن الرئيس الأميركي - أي رئيس أميركي - يشعر دائماً أنه من الصعب ممارسة الضغط على إسرائيل؛ فالسياسة الداخلية الأميركية هي متغير يعمل على تحديد قدرة أي رئيس أميركي من وضع ضغط كبير على إسرائيل كما يريد العرب ويتمنون، وبعبارة أخرى، يجب أن لا نستهن بفكرة مد الجسور للتعامل مع المجتمع المدني الإسرائيلي في محاولة للانتصار على المتطرفين في مجتمعهم، ولهذا هناك من يقول: إن على الأردنيين أن يعيدوا النظر باستراتيجيتهم في التواصل مع الإسرائيليين من معسكر السلام، الذي يشاركنا الرأي في طريقة التوصل إلى حل سلمي نهائي.

أما المكوّن الثاني والمهم جداً فهو مسألة القيادة، فحتى يتحقق السلام في الشرق الأوسط لا بد من وجود قيادة قوية، تستطيع أن تسير بثبات، ولكن بحذر أيضاً، لأن طريق العملية السلمية مزروعة بحقول من الألغام، ويمكن القول أن كلا من الملك حسين ورايين كانا يتمتعان بهذه المواصفات، وهو ما تبين خلال مسيرة المفاوضات الطويلة، حيث لم يفقدا البوصلة ولم يحيدا عن الهدف النهائي القاضي بالتوصل إلى معاهدة سلام بالرغم من التعثر، وبالرغم من التقلبات الإقليمية.

ويرى الأردنيون أن الملك عبدالله الثاني يقود الجانب العربي باتجاه الاعتدال، وفي مقابلات متلاحقة مع لاعبين مختلفين، تمكن الملك من المساعدة في صياغة مبادرة معاهدة السلام العربية، وأقنع الرئيس بوش لتضمينها خطة خارطة الطريق، وبهذا المعنى فإن الملك قد مارس دوراً قيادياً، لكن مع ذلك فالسلام هو طريق ثنائي، والأردنيون غالباً ما يرون أن إسرائيل لم تعد تنتج قادة بعد اغتيال رابين، الذي تمكن من السمو على كل القيود في السياسة الداخلية، وتمكن من قيادة دولته نحو السلام مع المعتدلين العرب، وإن طبيعة الائتلاف الحكومي في إسرائيل تخلق كثيراً من القيود على مستوى الداخل، والوضع الآن أحوج ما يكون إلى قائد إسرائيلي يستطيع أن يتعالى على ديناميكيات القوى في السياسة الداخلية، ويمك القدر على أن يتجاهل لعبة البقاء السياسي، ومن ثم يقود حكومته إلى السلام المنشود.

أما على المستوى الثنائي، فإن كلا الجانبين قد فشل في وضع الآليات المناسبة للعمل على الأرض من أجل زيادة عوائد السلام. ولأن صياغة السياسة الخارجية منوطة بعدد قليل من الأشخاص، فإن عامل الشخصية يبدو في غاية الأهمية لفهم صعود العلاقات الثنائية بين البلدين وتراجعها، فكثير من الإسرائيليين يرون أن السلام مع الأردن كان سلاماً مع الملك حسين، ولم يكن سلام الشعب الأردني، ولذلك فكلما حاولت الحكومة الأردنية إقناع الشعب لتأييد معاهدة السلام، والدخول بعلاقات جوار، فإنها تصطدم بالسياسات الإسرائيلية السلبية إزاء الفلسطينيين، وأثارها الكارثية، كما أن كثيراً من الأردنيين مازالوا ينظرون إلى إسرائيل على أنها عدو وليست صديقاً^(٢٦)، ولكي يحدث تغيير في تلك التصورات والانطباعات فإنه ينبغي أن يرى الشعب الأردني آثاراً إيجابية، تنعكس عليه وعلى المنطقة برمتها، ولا يمكن لإسرائيل أن تتذرع وتشكو من أن الأردن لا يقوم بما يجب القيام به، فمثل هذا التكتيك لا يتقبله أحد في الأردن على اختلاف مستوياتهم وتوجهاتهم، ويمكن أن يقلل من فرص تحقيق السلام الحقيقي.

كما أن هناك عنصراً آخر من اللغز المتعلق باستراتيجية صنع السلام، فبعد أن ثبت أن مقارنة (خطوة خطوة) قد استنفدت مهامها فإن كلاً من إسرائيل والأردن بحاجة لمعرفة أن أفضل طريقة لتحقيق السلام هي الشروع بعملية سلام لتحقيق اتفاقات سلام شاملة، فالإبقاء على سياسة التدرج يحمل في ثناياه خطر تمكين بعض الفصائل مثل حماس من اللجوء إلى العنف، والأمر نفسه ينطبق على المتطرفين في إسرائيل، وبدلاً من ذلك، فإن المفاوضات يجب أن تهدف إلى إنهاء اللعبة، وعندها

(٢٦) حسب بعض الاستطلاعات التي جرت عام ١٩٩٨ هناك ما نسبته ٨٢٪ من الأردنيين ينظرون إلى إسرائيل على أنها دولة عدو. لمزيد من التفاصيل عن هذه الاستطلاعات، انظر منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية: (<http://www.css-jordan.org>)

فقط يمكن للأردن وإسرائيل أن يبنيَا سلاماً حاراً، لكن إلى أن تحل قضية فلسطين فإنه على الأرجح أن تبقى العلاقات بين البلدين مفتوحة على احتمالية التصادم.

الفصل الثاني

موشيه ماعوز

إسرائيل وجيرانها العرب:

السلام، والعقبات، والفرص

١٠٢ إسرائيل وجيرانها العرب: السلام، والعقبات، والفرص

مقدمة:

وَقَعَتْ إسرائيل على اتفاقيتي سلام مع مصر (عام ١٩٧٨م)، والأردن (عام ١٩٩٤م)، بينما لم تقم بالشيء نفسه مع كل من سوريا، أو لبنان، أو الفلسطينيين. وليس لإسرائيل علاقات طبيعية مع كل من مصر والأردن، بل إن سلامها مع مصر مازال سلاماً بارداً، بينما يمكن وصف علاقاتها مع الأردن بأنها علاقات فاترة. وفي عام ١٩٨٣، قامت إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية عدم اعتداء مع لبنان، لكنها لم تعمّر طويلاً، وكادت أن تتوصل إلى توقيع معاهدة سلامٍ مكتملة المعالم مع سوريا عام ٢٠٠٠م.

وتطرح هذه اللوحة الموجزة أسئلةً عديدةً مهمةً، منها: لماذا لم تتمكن كل من إسرائيل وسوريا من التوصل إلى اتفاقية سلام؟ وماهي فرص التوصل إلى مثل تلك الاتفاقية في المستقبل المنظور؟ ولماذا تم إبرام اتفاقيتي السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن في التاريخ الذي تم توقيعهما فيه؟ ولماذا بقيت هذه العلاقات باردةً، وفاترةً؟ وما الشروط الواجب توفرها من أجل التوصل إلى سلامٍ دافئٍ وتطبيع كامل في العلاقات؟

والإجابة عن هذه الأسئلة ليست سهلة، بل ربما تكون معقدة نتيجةً للأسباب والعوامل التاريخية، والأيدولوجية، والسياسية، والثقافية، والنفسية، والاقتصادية ذات الصلة. كما تُعد الظروف الإقليمية، والدولية بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه القادة - مقارنةً بذلك الذي تلعبه شعوبهم - عوامل رئيسة أيضاً.

١٠٢ عوامل مشتركة

على وجه العموم فإن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء غياب أو تأخير التوصل إلى علاقات سلمية، وتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل هي أسبابٌ أيدولوجية، وثقافية، ونفسية. فكما صرح الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، عام ١٩٧٧ - وإن كان بشيء من المبالغة - أن ٧٠٪ من تضخيم الصراع العربي الإسرائيلي سببه "الحاجز

النفسي“ ، وأن القضية الفلسطينية، والقدس العربية كانتا محور المشكلة برمتها^(١)، ولعله يشير هنا إلى جهل الطرفين المتبادل، وسوء فهم كل منهما لتاريخ الطرف الآخر، وثقافته، وتطلعاته، وحساسياته. وخلقت هذه المشكلة السلبية مخاوف، وتحاملاً، وصوراً نمطية سلبية، وكراهية لدى الطرفين. فعلى سبيل المثال، ينظر العرب إلى الإسرائيليين على أنهم غزاةً أجنب، ومستعمرون، ومغتصبون للأراضي الإسلامية، والعربية، والفلسطينية بهدف السيطرة على الأرض، والثقافة، والاقتصاد. وقد ظهرت هذه النظرة وزادت من خلال جملة أمور، من أهمها ما حققته إسرائيل من انتصارات عسكرية في الأعوام ١٩٤٨م، و١٩٥٦م، و١٩٦٧م، وكذلك من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها المقدسات الإسلامية في القدس الشرقية. ومن المؤكد أن المشاعر العربية المعادية لإسرائيل، التي تظهر جلية في وسائل الإعلام والكتب المدرسية، قد ساهمت في الحيلولة دون التوصل إلى السلام والتطبيع وتأخير اكتمالها بين إسرائيل والدول العربية. كما أنه لم يتم التوصل إلى اتفاقيتي السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن ليس نتيجة لعوامل شعبية، وأيدولوجية، بل بسبب قيود، وحسابات، ومصالح استراتيجية ذات طابع عسكري واقتصادي على الأغلب.

ومع ذلك، ما زالت الجماعات الإسلامية والقومية المؤثرة في مصر والأردن مستمرة في رفضها وعرقلتها لمساعي السلام والتطبيع مع إسرائيل بكل ما أوتيت من قوة، لكن وكما سيرد لاحقاً، فقد شاب الخلافات طريقة تفاعل هذه الجماعات الأيدولوجية مع الحكومات، ويمكن الذهاب بعيداً في تتبع هذا الأمر من أجل إيضاح سبب فتور العلاقات الإسرائيلية الأردنية، وبرود نظيرتها الإسرائيلية المصرية، وكذلك أسباب عدم تمكن سوريا من إبرام اتفاق السلام مع إسرائيل إلى يومنا هذا.

وبالرغم من ذلك كله فإن جزءاً من المسؤولية حيال غياب السلام والتطبيع، وبخاصة بعد حرب عام ١٩٦٧ تقع على عاتق إسرائيل، التي قامت - منذ احتلال فلسطين حتى اليوم - بشنّ عمليات عسكرية قاسية على أهداف مدنية عربية، وذلك رداً على الهجمات التي قامت بها جماعات عربية مسلحة. وفي عام ١٩٥٦، انضمت إسرائيل إلى فرنسا وبريطانيا وشاركت في الحرب ضد مصر، وكل تلك العمليات العسكرية قد أكدت على المزاعم العربية التي ترى أن إسرائيل ما هي إلا أداة للاستعمار الغربي (الإمبريالية الغربية)، وقد وصف معظم العرب، بالإضافة إلى كثير من الإسرائيليين اليهود على حد سواء، الحربين اللتين شنتهما إسرائيل على لبنان في يونيو (حزيران) عام ١٩٨٢، ويوليو (تموز) عام ٢٠٠٦ على أنهما حربان

(١) جون بي ألتزمان، المحرر، إرث السادات، (واشنطن العاصمة: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٩٩٨) الصفحات ١٩٢، و١٩٥.

توسيعتان وعدوانيتان، وما زال العرب منذ عام ١٩٦٧، يفسرون استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان، والضفة الغربية، والقدس الشرقية على أن إسرائيل مترددة وغير راغبة في التوصل إلى السلام الحقيقي، ومما يزيد من تلك الشكوك قيام إسرائيل بفرض مبادرة جامعة الدول العربية للسلام عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى ذلك، فإن العرب قد انتابهم شعور بالقلق حيال الأفضلية النسبية التي تتمتع بها إسرائيل في الاقتصاد، والتكنولوجيا، والقدرات النووية على وجه الخصوص، وعلاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المقابل، يشعر كثير من اليهود الإسرائيليين بقلق عميق تجاه طول أمد العداء العربي تجاههم، ومعاداة المسلمين للسامية، والإرهاب، وما أصطلح على تسميته "بمحور الشر" وهي حزب الله، وحماس، وسوريا، وإيران، التي من المتوقع أن تغدو قريباً دولة تمتلك السلاح النووي، وعلى الرغم من المنظور السلبي ومباعث القلق لدى الجانبين، ما زال كثير من الإسرائيليين والعرب ماضين في إيمانهم بالسلام، وتطبيع العلاقات، وكسب التأييد لحل عربي إسرائيلي شامل، والعمل على إدامته ومناصرته. ومن الأهمية بمكان تعلم الدروس والعبر المستفادة من العلاقات الثنائية بين إسرائيل من جهة، وكل من مصر، والأردن، وسوريا من جهة أخرى، وذلك قبيل استعراض الظروف والأحوال التي من شأنها المساعدة في تحقيق هذه الرؤية العظيمة.

٢٠٢ علاقات السلام الإسرائيلية الأردنية على مستوى الحكومات: حالة خاصة

لا يعود وصف السلام الإسرائيلي الأردني على أنه سلامٌ فاتر أو أكثر دفئاً من نظيره المصري الإسرائيلي إلى مستوى العلاقات بين الشعوب، حيث كانت الشعوب العربية وما زالت تكن عداء كبيراً لإسرائيل بوصفها عدواً، بل إن ذلك الوصف ينطبق على العلاقات بين الحكومات، أي الحكام، والمؤسسة العسكرية الأمنية، والجهاز البيروقراطي، ومجموعات من النخب السياسية، والاقتصادية. وفي هذا الإطار، ما زالت العلاقات الإسرائيلية الأردنية تتميز بأنها علاقات فريدة من نوعها في المنطقة من حيث حجم وعمق تعاونهما الاستراتيجي، وكذلك العلاقات الوطيدة بين زعماء البلدين. وقد انبثقت هذه العلاقات الخاصة من الظروف التاريخية، والإقليمية المتسقة مع التوجه العالمي الموالي للغرب، والسياسات الواقعية والعملية

(البراغماتية) للزعماء العرب الهاشميين تجاه الحركة الصهيونية وإسرائيل. ومن الواضح أن هذه العلاقة (البراغماتية) قد تأصلت قبل وقت طويل من تأسيس الدولتين الأردنية والإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، قام القائد القومي الصاعد، الأمير فيصل، وبموافقة من والده "الشيخ" الحسين بن علي شريف مكة، وأكبر مرجعية إسلامية في ذلك الوقت، بالتوقيع على اتفاق تاريخي لافيت مع أكبر الزعماء الصهاينة حينها، الدكتور حاييم فايتسمان، عام ١٩١٩. وبالرغم من أن التوقيع على الاتفاقية قد تم في ظروف مشكوك بها، ولم يتم تنفيذها أبداً، إلا أن الصياغة كانت فريدة من نوعها، ولم تكن قد وردت من قبل: "أخذين بعين الاعتبار القرابة العرقية، والروابط التاريخية القائمة بين العرب والشعب اليهودي،... سوف يتم اتخاذ التدابير الضرورية كافة من أجل التشجيع والتحفيز على هجرة اليهود إلى فلسطين على نطاق واسع." وقد كتب فيصل في رسالته التي بعث بها عام ١٩١٩ إلى القاضي الأمريكي اليهودي، فيليكس فرانكفورت، قائلاً: "ننظر نحن العرب، وبخاصة المثقفين بيننا، بعين التعاطف العميق مع الحركة الصهيونية... وسوف يلقي اليهود ترحيباً حاراً في بيتهم... فالحركة اليهودية هي حركة قومية وليست استعمارية."^(٢)

أما شقيق فيصل، الأمير عبد الله، الذي كان يحكم إمارة شرق الأردن منذ عام ١٩٢٢ (أصبح فيما بعد ملكاً للملكة الأردنية الهاشمية)، فقد تعاون سرا مع المجتمع اليهودي الصهيوني (*yishuv*) في فلسطين، وفي عام ١٩٤٧، توصل الأمير عبد الله مع ممثلة الوكالة اليهودية، غولدا مائير، إلى عقد تفاهم سري، من أهم شروطه عدم قيام إمارة شرق الأردن بالعمل ضد تأسيس دولة يهودية، بينما لا تعارض الدولة اليهودية في الوقت نفسه (قيام الإمارة) باحتلال وضم الضفة الغربية.^(٣)

وخلال حرب عام ١٩٤٨ الدموية، قام الجيش الأردني باحتلال الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وضمهما إلى الأردن فيما بعد، لكن باستثناء المناطق التي مُنحت لإسرائيل بموجب قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧. وعقب اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٤٩ دخل البلدان في مفاوضات سلام سرية، أو إتفاقية عدم اعتداء كما اقترح الملك عبد الله الأول تسميتها في عام ١٩٥٠. ولكن أضرط الملك عبد الله إلى سحب اقتراحه بعد تهديدات جامعة الدول العربية له، ثم الضغوطات التي واجهها من حكومته. وقام رجل من فلسطين باغتيال الملك عبد الله عام ١٩٥١ على عتبات المسجد الأقصى في القدس الشرقية.

(٢) والتر لاكبير، وباري روبين، محررين، القائد الإسرائيلي العربي، (نيويورك: بينغوين بوكس، ١٩٩٥) الصفحات ١٧، و١٩.

(٣) آفي شلايم، الستار الحديدي، (نيو يورك: دبليو. دبليو. نورتون وشركاه، ٢٠٠١)، ص. ٣٠. وراجع لنفس الكاتب أيضاً: تواطؤ عبر نهر الأردن: الملك عبد الله، والحركة الصهيونية، وتقسيم فلسطين، (أكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٨٨).

واعتلى الملك حسين العرش خلفاً لجدّه، واصبح ملكاً في مايو(أيار) عام ١٩٥٣، واستمر بسياسة جده البراغماتية تجاه إسرائيل، بالرغم من الخروقات العديدة لاتفاقية الهدنة من كلا الجانبين، بما في ذلك الغارات الانتقامية الجائرة والمؤلمة التي شنّها الإسرائيليون على القرى الفلسطينية، والمواقع الأردنية في الضفة الغربية، وعلى الضفة الشرقية وذلك عام ١٩٦٨ أثناء معركة الكرامة، ومع ذلك، فقد قبل كل من الأردن وإسرائيل بمشروع وادي عربة الذي رعته الولايات المتحدة عام ١٩٥٣، وتعاوننا بشكل سري في مجال استغلال مياه نهر الأردن من أجل التنمية الاقتصادية في بلديهما^(٤).

وبعد ذلك تبنت إسرائيل ولمدة طويلة من الزمن استراتيجية تسعى إلى دعم سيادة الأردن، وسلامة أراضيه، وذلك بالتنسيق مع الملك حسين والولايات المتحدة، وقد جاء هذا التنسيق لمواجهة التهديدات المحتملة أو الحقيقية التي شكلها أعداء الأردن وإسرائيل من العرب وهم مصر، وسوريا، والعراق، والحركة الوطنية الفلسطينية. وقد برزت هذه التهديدات إلى حيز الوجود بعد الوحدة بين مصر وسوريا، أو ما عُرف بالجمهورية العربية المتحدة، بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١، وذلك بعد الإطاحة بنظام الحكم الهاشمي في العراق عام ١٩٥٨، ومحاولة الفلسطينيين الأصوليين قلب نظام حكم الملك حسين بمساعدة من سورية عام ١٩٧٠^(٥).

ومع ذلك، فقد واجه الحسين عشية حرب عام ١٩٦٧ ضغوطاً من مصر وسوريا كي ينضم إلى ائتلاف عربي موحد في وجه إسرائيل، ومن الواضح أن الملك حسين درس خياراته بعناية، واستنتج أنه سيفقد مملكته بأكملها لصالح شركائه من العرب إذا ما رفض الانضمام إلى مثل هذا التحالف، أما إن انضم إلى التحالف فإنه لن يغامر إلا بخسارة نصف مملكته فقط، أي الضفة الغربية، التي ستأخذها إسرائيل. وفي مقابل ذلك، وبالرغم من الضغوط العربية فقد تمكن الحسين من تفادي الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل كي لا يتسبب ذلك بزعة الاستقرار في بلده^(٦).

وقد تطور التعاون الاستراتيجي بين الأردن وإسرائيل بشأن القضية الفلسطينية طوال عقود من الزمن، حيث استطاع الأمير عبدالله، أو "صديق اليهود"، خلال فترة الانتداب البريطاني بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٨ بناء علاقات ودية وتعاون مع القادة اليهود الصهاينة، وكذلك مع مجموعة الناشطين المعتدل في فلسطين، من أجل

(٤) موشيه ماعوز، «مياه وادي نهر الأردن: سبب للصراع أم أساس للسلام»، في كتاب المياه في الشرق الأوسط، تحرير ديفيد هامبرايت، وجميل راغب، وجوزيف غينات (نورمان: مطبعة جامعة أوكلاهوما، ٢٠٠٦) الصفحات ١١-١٣.

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر موشيه زاك، الملك حسين يصنع السلام: ثلاثون عاماً من المحادثات السرية، كتاب باللغة العبرية، راماتغان (تل أبيب: جامعة بارايلان، ١٩٩٦) ص ١٠٣.

(٦) زاك، الصفحات ٤٦، و١٣٠.

مواجهة العدو المشترك المتمثل بالحاج أمين الحسيني، وحزبه القومي الأصولي^(٧)، وكما ذكرنا آنفاً، فقد اتسمت العلاقات الإسرائيلية الأردنية بالتوتر خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ نتيجةً لاندلاع حربين رئيسيتين، بالإضافة إلى الهجمات الإسرائيلية الشديدة على المواقع الأردنية، والفلسطينية في الضفة الغربية^(٨)، ولكن في أعقاب احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧، توصل الملك حسين إلى تفاهم ضمني مع القادة الإسرائيليين فيما يخص إدارة الضفة الغربية، والمقدسات الإسلامية في القدس الشرقية. فاستمر الأردن في دفع رواتب موظفيه المدنيين السابقين، والمعلمين، والمحامين، وإصدار التراخيص، ومَنح القروض، والمنح للأفراد، والمؤسسات في الضفة الغربية^(٩).

وعلى نحو مشابه، بقي الحرم القدسي الشريف (جبل الهيكل من وجهة نظر اليهود) تحت السيطرة الأردنية من خلال سلطة أوقاف يعينها الأردن وتتمتع بالإدارة الذاتية^(١٠)، وبقيت القوانين، والتعليمات والأنظمة الأردنية نافذةً ومطبقةً في أقسام كثيرة من النظام الإداري. بالإضافة إلى ذلك، فقد تعاونت إسرائيل والأردن وقاماً بتنسيق سياساتهما لمواجهة، وتحييد، وكبح جماح التأثير المتنامي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، وبخاصة بعد القرار العربي الذي تم اتخاذه في قمة الرباط عام ١٩٧٤، والذي صب في مصلحة منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن سرعان ما تدهورت علاقات الأردن مع الدولة اليهودية عقب وصول حزب الليكود اليميني إلى السلطة عام ١٩٧٧، وذلك بسبب الفكرة التي يتبناها الليكود، إذ ترى أن "الأردن هو فلسطين"، الأمر الذي شجع فلسطيني الضفة الغربية بطريقة أو بأخرى على التحرك وتولي زمام الأمور بدلاً من الأردن، وعلى المنوال نفسه، قام زعيم الليكود ورئيس الوزراء، إسحق شامير، بإفشال اتفاق تم إبرامه بين وزير خارجيته شمعون بيريز والملك حسين بشأن إنشاء اتحاد فيدرالي بين الأردن والضفة الغربية عام ١٩٨٧. وكان لهذه الخطوة الخاطئة، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية (الأولى) عام ١٩٨٧ أثر كبير في اتخاذ الملك حسين قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في يوليو (تموز) من العام التالي، ولكن القرار استثنى الحرم القدسي الشريف، والمواقع الإسلامية الأخرى في القدس، حيث استمر الأردن في دفع رواتب آلاف الأئمة، والوعاظ، والكتبة الفلسطينيين العاملين في المؤسسات الإسلامية الفلسطينية،

(٧) يوشع بوراث، من أعمال المشغب إلى الثورة (بالعبرية) (تل ابيب: آم أوفيد للنشر، ١٩٧٨) ص ٩٨.

(٨) بيني موريس، حروب إسرائيل الحدودية ١٩٤٩-١٩٥٦، (أكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٩٣).

(٩) جوزيف غينات، وأون فينكلر، محرران، المثلث الأردني الفلسطيني (برايتون، وساسكس: المطبعة الأكاديمية، ١٩٨٨) ص ١٥.

(١٠) للمزيد حول النزاع الأردني الفلسطيني حول السيطرة على الحرم القدسي، انظر هيليل فريش، «الأردن والسلطة الفلسطينية» في دورية ميدل إيست جورنال، العدد ٥٨، سنة ٢٠٠٤، ص ٥٦.

واستمرت إسرائيل في إعطاء الأولوية للأردن على حساب منظمة التحرير الفلسطينية عندما يتعلق الأمر بالضفة الغربية، والحرم القدسي الشريف، وهكذا وخلال مؤتمر مدريد للسلام، تبنت إسرائيل الاقتراح الذي تقدم به الملك حسين مسبقاً والقاضي بتشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك يضطلع بمهام التفاوض مع إسرائيل.

وبعد ذلك، شكّلت اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ فرصة سانحة للملك حسين، وزودته بمبرر كي يقوم بالتوقيع على معاهدة سلام رسمية مع إسرائيل في عام ١٩٩٤، وقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أن "تحترم إسرائيل الدور الحالي ذي الطبيعة الخاصة الذي تؤديه المملكة الأردنية الهاشمية في الحرم القدسي الشريف، وعندما تبدأ مفاوضات الوضع النهائي، ستولي إسرائيل أولوية قصوى للدور الأردني التاريخي في تلك المقدسات." إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية، والدول العربية، والإسلامية رفضت هذا النص، وشككت في نواياه، ورأت أنه يعكس اعتراف الأردن بسيادة إسرائيل على القدس الشرقية^(١١).

ومن المفارقة الغربية، أنه بالرغم من ذلك كله، فقد أدت التصرفات الإسرائيلية في القدس الشرقية، والضفة الغربية التي أعقبت توقيع اتفاقية السلام مع الأردن إلى خلق الحرج للموقف الأردني، وأعاقت عملية التطبيع، وتتضمن هذه التصرفات قيام إسرائيل بشق نفق بالقرب من منطقة المسجد الأقصى عام ١٩٩٦، بموجب أوامر من بنيامين نتنياهو، ثم زيارة أرئيل شارون إلى الحرم (جبل الهيكل) أثناء تولي إيهود باراك رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٠. وقد تسببت كلتا الحادثتين بإرادة الكثير من الدماء، خاصة بين الفلسطينيين، فيما تسببت زيارة شارون باندلاع انتفاضة الأقصى، وأجبرت الأردن على سحب سفيره من إسرائيل.

ومما ساهم في في تدهور العلاقات الإسرائيلية الأردنية تصرفات أخرى ارتكبتها الحكومات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مثل استمرارها بالتوسع في إقامة المستوطنات المحيطة بالقدس، والضفة الغربية، وكذلك محاولة اغتيال خالد مشعل، أحد قادة حماس، في عمان عام ١٩٩٧^(١٢)، وعلى الرغم من قيام الأردن باتخاذ عدة إجراءات بحق قادة حركة حماس وناشطيها، فقد تنامى تأثير الحركة بين الفلسطينيين، والإسلاميين منذ عام ١٩٩٦. وقد عمل الأردن في نهاية الأمر على تحسين العلاقات مع حماس لاحتواء الحركة^(١٣)، ومن المؤكد أن تقارب الأردن مع

(١١) انظر ستيفن كوك، السلام الأردني الإسرائيلي، (واشنطن العاصمة: معهد واشنطن، ١٩٩٥) ص ٢٢، واسحق رايتز، من القدس إلى مكة والعودة مرة أخرى، (باللغة العبرية) (القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٠٥) الصفحات ١١٤-١١٥.

(١٢) آشر سوسر، الأردن: حالة دراسية للدولة الهامة، (واشنطن العاصمة: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠٠٠) الصفحات ١١٤-١١٥.

حماس قد يؤدي إلى إبطاء، أو حتى إنهاء عملية التطبيع بين الأردن وإسرائيل، وهي العملية التي تمت إعاقتها أصلاً بفعل تدخل الجماعات الإسلامية، والفلسطينية، وكذلك المفكرين والمهنيين في الأردن. ولسوء الحظ، فقد ناصبت هذه الجماعات، وأجزاء أخرى من المجتمع الأردني العداء الشديد للتطبيع مع إسرائيل منذ توقيع معاهدة السلام عام ١٩٩٤، فعلى سبيل المثال، كان كثير من الأردنيين مع الرأي القائل بأن "اتفاق السلام مع إسرائيل قد أدى إلى عزل الأردن عن محيطه العربي والإسلامي، وعمل على تآكل الهوية العربية للأردن، ودفعه إلى المبالغة في الاعتماد على إسرائيل، والولايات المتحدة"^(١٤).

وبالرغم من هذه المعوقات الصعبة، فيمكن للمرء أن يخلص إلى القول بأن العلاقات الاستراتيجية بين الأردن وإسرائيل قد أرسيت إحدى القواعد الرئيسية للسلام بين البلدين، إلا أنه سلام على مستوى الحكومات لا على مستوى الشعوب، وبالمقارنة بين معاهدي السلام الأردنية الإسرائيلية، والمصرية الإسرائيلية وما تمخض عنهما من نتائج يظهر لنا أن المعاهدة الأولى كانت أكثر دقة من الثانية.

٣٠٢ السلام المصري الإسرائيلي البارد

على نقيض الحالة الإسرائيلية الأردنية، فلم يُعرف عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تركيزها على التعاون الاستراتيجي، والمصالح المشتركة، لقد كانت مصر وإسرائيل عدوين لدودين حوالي ثلاثين عاماً، خاضتا خلالها خمس حروب، في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٦٩ - ١٩٧٠، و١٩٧٣، بالإضافة إلى كثير من المناوشات الحدودية. ولم تثمر هذه الصدمات العسكرية على كلا الجانبين إلا مزيداً من الدماء والدمار، والشك العميق، والخوف، والكراهية، وتولد شعور عند كثير من المصريين بالإذلال، كما انتابهم شعورٌ بالانتقام؛ وذلك بسبب الهزائم الكثيرة التي لحقت بهم، فيما ساورت كثيراً من الإسرائيليين الشكوك حيال نوايا مصر، ومحاولاتها لتدمير بلدهم (إسرائيل)، باستثناء الفترة التي أعقبت حرب عام ١٩٦٧ عندما شعر الإسرائيليون بالازدراء للمصريين المهزومين، وبالطبع فقد سعت مصر بوصفها أم القومية للعربية تحت القبضة القوية لحكم الرئيس جمال عبد الناصر

(١٣) ماثيو ليفيت، وديفيد شينكر، «عمان تبعث الدفء في علاقاتها مع (تتوود إلى) حماس»، في مجلة بوليسي ووتش، عدد رقم ١٤٠٠، معهد واشنطن، ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٠٨.
(١٤) سوس، الصفحات ١٩٧، ١٠١. انظر أيضاً لوري بلوتكن، السلام الأردني الإسرائيلي: استعراض حصاد الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، (واشنطن العاصمة: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، مايو/أيار ١٩٩٧).

بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٠ إلى توحيد الشرق العربي ، وقلب نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية - جارة إسرائيل وحليفها الاستراتيجية - وتشجيع الحركات المسلحة الفلسطينية على شن الهجمات ضد الدولة اليهودية، وقد رفضت مصر حق إسرائيل في الوجود، واعتبرتها معقلاً للإمبريالية الغربية^(١٥)، وسدت الطريق أمام مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، ومضائق تيران، وقادت المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على إسرائيل.

وتتحمل إسرائيل قسماً كبيراً من المسؤولية عن تأجيج الصراع الذي كانت محصلته صفاً بينها وبين مصر مقارنةً بالوضع الذي عاد بالربح على كلا الطرفين في إطار النزاع الإسرائيلي الأردني، وبالإضافة إلى عملياتها الانتقامية الشرسة من المواقع المصرية في قطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء، بما في ذلك حرب سيناء عام ١٩٥٦، فقد أغفلت إسرائيل أبواب التغيير الاستراتيجي لمصر منذ عام ١٩٦٧، وهو تغيير عبرت عنه مصر بقبولها لقرار رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٧، وهو يعني الاعتراف غير المباشر بوجود إسرائيل في المنطقة التي احتلتها ما بين عامي ١٩٤٩-١٩٦٧، مع التأكيد في الوقت نفسه على استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وبعد ذلك، أبدى أنور السادات الذي خلف عبد الناصر في الحكم (١٩٧٠-١٩٨١) مراراً وتكراراً عن استعداده للتوصل إلى اتفاقٍ سياسي، أو اتفاق سلام مع إسرائيل مقابل انسحابها الكامل من سيناء، واستعادة الحقوق الفلسطينية. وقد رفضت رئيسة وزراء إسرائيل، غولدا مائير، (١٩٦٩-١٩٧٤) مقترحات السادات بشأن السلام، بما في ذلك تلك المرتبطة منها بتسوية مؤقتة اقترحها أيضاً وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان^(١٦).

٤٠٢ دور القادة في صنع السلام

ساهم موقف غولدا مائير الراض للسلام باندلاع حرب أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٣ المدمرة، التي كان لها الأثر الأكبر في حث القادة المصريين والإسرائيليين على السعي وراء حل سياسي للصراع، ويعود الفضل الأول في التوصل لهذا الحل - أي اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧٨ - إلى رؤية الرئيس الراحل

(١٥) يورام ميتال، نضال مصر من أجل السلام، (غينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٩٧)، ص ٢، وبيتر مانسفيلد، مصر في عهد ناصر، (بينغوين بوكس، ١٩٦٥) ص ٥٥.

(١٦) ميتال، نضال مصر، ص ٨٦، وويليام بي كواند، عملية السلام، (واشنطن العاصمة: مؤسسة بروكنغز، ٢٠٠١) ص ٦٧.

أنور السادات، وشجاعته، وشخصيته، وهو ما ظهر جلياً خلال زيارته التاريخية إلى القدس في نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٧٧، ولكن تطلب تحقيق ذلك الأمر أيضاً قراراً استراتيجياً جريئاً اتخذهُ رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني، مناحم بيغن، عام ١٩٧٧ بتشجيع من دايان، وفايتسمان، بالإضافة إلى الجهود المضنية التي بذلها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.

وعلى الرغم من كون مبادرة السادات الجديدة للسلام مرتبطة بتوجهه الجديد نحو الولايات المتحدة، وسياسة "مصر أولاً" التي انتهجها، فقد كان إسهامه الشخصي المباشر في التوصل إلى سلام مستدام مع إسرائيل فريداً من نوعه، حيث تمكن من كسر الحاجز النفسي القائم بين المجتمعين، وشرع في عملية التطبيع الاقتصادي والثقافي، وقد تبني السادات هذه الخطوات المهمة وقام بها على الرغم من القيود، والعقبات الكبيرة التي كانت تواجهه^(١٧)، مثل المعارضة الداخلية المتمثلة في القوميون المصريين، والعرب الناصريين، والمسلحين الإسلاميين على وجه الخصوص، وهم الذين قاموا باغتيال السادات في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٨١، فضلاً عن العزلة التي فرضت على مصر، والمعارضة العربية، اللتين تمثلتا في قيام جامعة الدول العربية بطرد مصر من الجامعة، والسلوك الإسرائيلي المتمثل بقيام مناحيم بيغن برفض تنفيذ التزامات اتفاقية كامب ديفيد فيما يتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين، والقيام ببناء مزيد من المستوطنات اليهودية على أراضٍ فلسطينية محتلة.

ودفعت هذه العقبات، بالإضافة إلى قيادته التي يصعب وصفها أو تصنيفها، الرئيس حسني مبارك إلى تمييع جوهر السلام مع إسرائيل من أجل إرضاء المعارضة الداخلية، ورأب الصدع الحاصل مع العالم العربي، وتوقف مبارك عن الاستمرار بالخطوات المبدئية التي قام بها السادات في مجال التطبيع الثقافي، والاقتصادي، بل بالعكس فقد عمل على تهدئة وتيرة العلاقات الدبلوماسية، وقام بطريقة غير مباشرة بإعادة بناء الحاجز النفسي مع إسرائيل، كما ساهم القادة الإسرائيليون، وبخاصة أولئك الذين ينتمون لحزب الليكود، في اتخاذ مبارك قرار تهدئة العلاقات مع إسرائيل وجعلها أكثر فتوراً، فعلى سبيل المثال، فإن الأمر الذي أصدره مناحيم بيغن للقيام بغزو لبنان عام ١٩٨٢ كان بمثابة استفزاز لمبارك، وحمله على استدعاء سفيره من إسرائيل، كما أغضبه أيضاً قرار رئيس الوزراء نتنياهو بشق نفق قرب المسجد الأقصى عام ١٩٩٦، وهو القرار الذي تسبب بإراقة كثير من الدماء، وعلى نحو مماثل، دفعت الزيارة الاستفزازية التي قام بها أرئيل شارون إلى المسجد

(١٧) لنقاشٍ جيدٍ للمجالات المختلفة كافة، انظر كتاب ألترمان السادات وإرثه.

الأقصى - بدعوى زيارة (جبل الهيكل) أواخر سبتمبر(أيلول) عام ٢٠٠٠ - الرئيس مبارك إلى استدعاء سفيره من إسرائيل مرة أخرى.

ومع ذلك، بالرغم من تبني إسرائيل إجراءات موجهة ضد الفلسطينيين، مثل بناء المستوطنات اليهودية على أراضي الضفة الغربية، فلم يرق مبارك بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، كما أنه لم يرق بزيارة إسرائيل إلا بضع ساعات في نوفمبر(تشرين الثاني) عام ١٩٩٥ لحضور جنازة إسحق رابين، وفي واقع الأمر، فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد تحسنت خلال فترة رئاسة رابين بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، ويعود السبب الرئيس في ذلك التحسن إلى اتفاقات أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين، وقد دعم مبارك ضمناً حرب إسرائيل التي شنتها على حزب الله في يوليو(تموز) عام ٢٠٠٦، وتعاون أيضاً مع رئيس الوزراء يهود أولمرت من أجل التوصل إلى التهدئة أو وقف إطلاق النار مع حماس في صيف عام ٢٠٠٨ أثناء العدوان على غزة. وعلى الرغم من محدودية وبرودة علاقات مصر مع إسرائيل، إلا أنه من المؤكد أن سياسة مبارك في الإبقاء على علاقات السلام تلك تأثرت إلى حد كبير بعزمه على إرضاء الولايات المتحدة التي عملت على دعم اقتصاد بلده، وقوتها العسكرية بشكل ملموس منذ اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

ومن المؤكد أن سلام الأردن مع إسرائيل تحت قيادة الملك حسين قد كان أكثر دفئاً إذا ما قورن بالسلام المصري الإسرائيلي خلال فترة رئاسة مبارك، وربما خلال فترة حكم السادات أيضاً. فعلى سبيل المثال، صرح الدكتور مروان المعشر، وهو أول سفير للأردن بعث به الملك حسين إلى إسرائيل، خلال مؤتمر عقد في عمان في سبتمبر(أيلول) عام ١٩٩٥، أن "السلام الذي نسعى إليه مع إسرائيل هو سلامٌ دافئ، سلامٌ يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد توقيع الاتفاقيات بين الحكومات، وصولاً إلى التفاعل الطبيعي بين الشعبين ليكون النموذج المشرق الذي يضمن الازدهار، والاستدامة الاقتصادية من خلال التعاون، واعتماد كل طرف على الآخر بشكل متبادل"^(١٨)، وفي المقابل، فإن السادات وخلال خطابه الذي ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي في نوفمبر(تشرين الثاني) عام ١٩٧٧، كرر الحديث عن "السلام الذي يركز إلى تحقيق العدالة" للفلسطينيين، لا إلى "احتلال أراضي الغير" ووصف السادات إسرائيل بأنها "أمر واقع"، وحثها على "التخلي، وإلى الأبد، عن أحلام الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وعن الاعتقاد بأن القوة هي السبيل الأمثل للتعامل مع العرب"، وفي مفاوضاته اللاحقة مع بيغن، كانت عباراته مشحونة

(١٨) الأردن: قضايا وتصورات، العدد ٢١، سبتمبر/أكتوبر ١٩٩٥، واشنطن العاصمة، ٩، انظر كذلك مقتبسات من كتاب مروان المعشر في صحيفة يدوعوت أحرنون، ٣ أكتوبر، ٢٠٠٨.

بشيءٍ من قبيل ”تهديدات العداة للشعب اليهودي ... التي تعبر عن صدى كتابات صديقه وكاتم أسراره، أنيس منصور، وكتاباتة المعادية للسامية“^(١٩)، ولقد رفض السادات وبشدة أن يقطع لإسرائيل عهداً بتقديم أية تنازلات، ولو بسيطة، في مجال الأراضي، على العكس من الملك حسين الذي وافق أيام رابين عام ١٩٩٤ على إجراء تبادل للأراضي مع إسرائيل.

لم يكن اختلاف العلاقات الشخصية بين القادة هو السبب الوحيد وراء النتيجةين المختلفتين اللتين تمخضتا عن علاقة الاحترام المتبادل بين الحسين ورابين، وعلاقة عدم الثقة بين السادات وبيغن، فقد اعتبر الملك حسين أن السلام مع إسرائيل يأتي تتويجاً لعلاقات تعاون استراتيجي طويل الأمد، بينما استمر السادات في الاعتقاد بأن مصر ومن خلال دورها القيادي للعالم العربي - ولو بالتنسيق مع الولايات المتحدة - عليها أن تدفع بالقضية الفلسطينية إلى الأمام، وأن تكبح جماح ”التوسع“ الإسرائيلي، ولم ينظر السادات إلى إسرائيل على أنها شريك استراتيجي تحت المظلة الأمريكية، بل عاملها على أنها خصم استراتيجي يمتلك أسلحة نووية قد يعيق تفوق مصر في المنطقة، ويقلل من فرص حصولها على الدعم الأمريكي، ومع ذلك فقد حافظ السادات - وكذلك خلفه حسني مبارك - على علاقات السلام مع إسرائيل بالرغم من بقائها باردة، ويُعزى ذلك بشكل كبير إلى استفادة مصر من المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية، ومكاسب السلام الاقتصادية المباشرة، وغير المباشرة، ومن ضمنها منحة أمريكية سنوية بقيمة ٢،٣ مليار دولار أمريكي، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وصفقة الغاز مع الأخيرة، والعائدات التي تأتي من إعادة فتح قناة السويس، وحقول النفط في سيناء، ونمو السياحة^(٢٠)، وعلى الرغم من تلك المكاسب، فإن قادة مصر لم يسعوا إلى الدفع باتجاه السلام الدافئ والتطبيع مع إسرائيل، كما أنهم لم يحاولوا التغلب على القيود الأيدولوجية، والاجتماعية.

إن مكاسب السلام قد عادت بالنفع على الأردن، فساعدت في تقليص ديونه الخارجية، وزادت من حجم الاستثمار والمساعدات الأجنبية، ومكنته من الحصول على منح أمريكية من خلال اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، كما حصل على المزيد من الإيرادات في مجال السياحة، والتجارة مع إسرائيل^(٢١)، وعلى العكس مما

(١٩) للأطلاع على نص الخطاب، انظر كتاب أترمان، السادات وإرثه، ص ١٨٣، وكذلك انظر كتاب شمعون شامير باللغة العبرية، مصر تحت حكم السادات، (تل أبيب: دفير، ١٩٧٨) ص ٢٤٣.

(٢٠) إدوين جي كور، وجوزيف غبنات، وشاول إم غابي، محررون، البحث عن السلام العربي الإسرائيلي، (برايتون، ٢٠٠٧)، ونفس المصادر السابقة، مقالات لغاد جي جيلبار، وأون فينكلر، ص ٦٠، وأيلي بوديه، ص ١٠٧.

(٢١) جيلبار، وفينكلر، الصفحات ٦٨-٦٩.

فعله القادة المصريون، فقد استغل الملك حسين مسألة "ثمار السلام" في كسب دعم الرأي العام لسياسته في التطبيع مع إسرائيل، بالرغم من نجاحه الجزئي فقط في تحقيق هدفه، أما ابنه وخليفته، الملك عبد الله الثاني، فبالرغم من أنه أبقى على معاهدة السلام، فإنه لم يتحمس كثيراً لمسألة التطبيع مع إسرائيل، وعمل على إبقاء العلاقات هادئة وباردة معها، بل وحتى انتقدها، ووجه اللوم إليها بسبب إخفاقها في التوصل إلى تسوية لنزاعها مع العرب^(٢٢)، كما وأدانها لشنها العملية العسكرية الدموية على غزة في أوائل يناير (كانون الثاني) عام ٢٠٠٩.

٥٠٢ لا سلام، ولا تطبيع على المستوى الشخصي

ما زالت الأسباب الرئيسة وراء السلام المتوتر بين مصر وإسرائيل من جانب، والأردن وإسرائيل من جانب آخر تتمثل في غياب الحل المقنع للقضية الفلسطينية، ومشكلة القدس الشرقية إلى جانب "الحاجز النفسي" بين الشعوب، وقد شعر الإسرائيليون بخيبة الأمل، وساورتهم الشكوك، وراودتهم المخاوف ومباغتت القلق من المواقف العدائية لدى الأردنيين، والمصريين تجاههم، وما زال الإسرائيليون يعتقدون أن القضية الفلسطينية هي عذر يساق لتبرير الشعور العدائي، وليست هي السبب الحقيقي وراء تلك المشاعر. ومع ذلك فقد عمل عدد لا بأس به من الأفراد الإسرائيليين، والأردنيين، والمصريين، وكذلك الفلسطينيين مع بعضهم ضمن إطار المنظمات غير الحكومية من أجل التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية، والسلام، والتطبيع. ولكن كان تأثير عملهم هذا تأثيراً هامشياً. وعلى نحو مشابه، يتمنى آخرون من المصريين، والأردنيين أن يتحقق التعايش السلمي مع إسرائيل شريطة أن يتمتعوا "بثمار السلام" وأن يلمسوها بأنفسهم. إلا أن الذين استفادوا مباشرة من تلك "الثمار"^(٢٣) كانوا قليلين بينما لم يتحلَّ معظمهم لا بالدافع ولا بالتنظيم المطلوبين لنشر السلام وتشجيعه.

وفي المقابل، يعارض كثير من الأردنيين، والمصريين السلام، والتطبيع مع إسرائيل بشدة، وعلى أسس أيديولوجية في الغالب. وهؤلاء هم كثرة منظمة، ومسلحة بالدوافع، وتتمتع بتأثير ملموس في الرأي العام، وفي الحكومات أحياناً. وهناك

(٢٢) جيلبار، وفينكلر، مقال لجوزيف نيفو، ص ١٤١، انظر كذلك يوعاف شتين في صحيفة هآرتس، ١ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٨، ومروان المعشر في هآرتس، ١٢ أغسطس/آب ٢٠٠٨.
(٢٣) كور، وغينات، وغابي، الصفحات ١١٦-١١٧، و١٣٨، و١٤٥.

مجموعتا رفض رئيسيتين تتبنيان مناهضة العملية السلمية في مصر، والأردن. وتتألف أولى المجموعتين من الإسلاميين مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والأردن، بالإضافة إلى الجماعتين المصريتين المحظورتين "التكفير والهجرة" التي اغتالت السادات عام ١٩٨١، والجماعة الإسلامية، وحزب التحرير الإسلامي (في الأردن). وتتمتع هذه الجماعات، والمجموعات بنفوذ ملحوظ من خلال شبكة من المساجد. وتُعرف العناصر الإسلامية في الأردن بأنها طيّعة، وأكثر تكيفاً مع نظام الحكم، نظراً للجذور الإسلامية للنظام، من رفاقهم المصريين الأكثر صرامة وعدائية. وتتضمن ثاني مجموعتي الرفض التجمعات الوطنية، والقومية العربية (الناصريون) في مصر، وفي الأردن حيث تتواجد نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين الذين يعارضون السلام، والتطبيع مع إسرائيل. وتسيطر هذه الجماعات الإسلامية، والقومية على كثير من الاتحادات والنقابات المهنية التي تفرض حظراً صارماً على بناء أية علاقات، أو روابط مع إسرائيل.

أم الأذرع الأخرى التي تساند، وتعظم من المفاهيم المناهضة للسلام فتتضمن الصحف، وقنوات الإذاعة والتلفزيون، والكتب المدرسية، حيث تعمل جميعها على نشر مفاهيم جازمة في معادتها لأسرائيل والسامية، ولم تتدخل الحكومتان الأردنية والمصرية إلا نادراً لوقف، أو كبح جماح الدعاية المعادية، وتقليل الأفكار الحزبية المناهضة.^(٢٤)

أما على الجانب الإسرائيلي، فهناك جماعات دينية، وقومية معادية للعرب، ومعادية للمسلمين، ولا تؤمن تلك الجماعات بالسلام مع العرب، وتعتبر الإسلام معادياً للسامية، وتجسداً للشر. وعلى الرغم من أنها غير قادرة، أو غير راغبة، في إلغاء معاهدتي السلام مع مصر، والأردن، فإنها تطعن في المعاهدتين من خلال العمل بالوسائل السياسية على منع التوصل إلى حل عادل ومنصف للمشكلة الفلسطينية، وتتوسع في بناء المستوطنات اليهودية على أراضي الضفة الغربية بموافقة الحكومة الإسرائيلية غالباً، وتضايق الفلسطينيين، بل وتحاول في بعض الأحيان النيل من / المقدرات الإسلامية في القدس الشرقية.

ويمثل غياب الحل للقضية الفلسطينية، ووضع القدس الشرقية "جوهر المشكلة برمتها" من وجهة النظر المصرية، والأردنية، أو أنهما يمثلان على الأقل الأسباب الرئيسية وراء غياب السلام الدافئ، والتطبيع مع إسرائيل. وهكذا، فإن التوصل إلى حل عادل، ومنصف لهاتين المسألتين المفصليتين من شأنه أن يضيء نوعاً من الدفء على علاقات إسرائيل، ليس مع مصر، والأردن وحسب، وإنما مع العالمين

(٢٤) كور، وغينات، وغابي، الصفحات ١٠٨، و١٣٦.

العربي، والإسلامي أيضاً.

كان من الممكن إنجاز ما سبق ذكره لو قبلت إسرائيل بمبادرة السلام التي تقدمت بها جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٢. والتي تعرض بموجبها الدول العربية السلام والتطبيع على إسرائيل في مقابل انسحابها حتى حدود عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.^(٢٥) إلا أنه ينبغي على الحكومات العربية في الوقت نفسه أن تقوم باتخاذ خطوات موازية لتحسين علاقاتها مع إسرائيل. أولاً، على كل من مصر، والأردن أن توفر لمواطنيهما مزيداً من المزايا الاجتماعية الاقتصادية، وأن تقدم لهم ثمار السلام مع إسرائيل كدولة جارة، وشريكة. ثانياً، عليهما القيام بكبح جماح الدعاية المعادية لإسرائيل، والسامية في وسائل الإعلام، والمقررات الدراسية، مع التركيز في الوقت نفسه على التراث التاريخي، والثقافي المشترك بين العرب، واليهود. وثالثاً، على الدولتين (مصر، والأردن) كبح جماح التأثير الذي تتمتع به الاتحادات، والنقابات المهنية التي تعادي إسرائيل، مع العمل في الوقت ذاته على تشجيع الزيارات المتبادلة، واللقاءات مع التربويين، والباحثين، ورجال الأعمال، والفنانين الإسرائيليين ومن لف لفيهم. ورابعاً، يجب على الدولتين أيضاً أن تعملوا على دعم، وتقوية التعاون الاستراتيجي مع الدول العربية السنية، ومع إسرائيل في مواجهة العدو المشترك الجديد، ألا وهو إيران الشيعية. ويجب أن تتضمن عملية التعاون تلك سوريا التي يجب إخراجها من "محور الشر" الذي تقوده إيران لتتنضم إلى الائتلاف العربي السني البراغماتي. ومن بين جملة أمور أخرى، تشتترط سوريا عودة مرتفعات الجولان للقيام بمثل ذلك التحول الاستراتيجي، وفي إطار اتفاقية للسلام مع إسرائيل.

فما هي فرص التوصل إلى مثل اتفاقية السلام تلك، آخذين بعين الاعتبار الصراع الطويل، والمرير (١٩٤٨-١٩٩١)، والفشل الذي واجهته المفاوضات بين سوريا، وإسرائيل (١٩٩٢-٢٠٠٠)؟

٦٠٢ سوريا وإسرائيل: من الصراع إلى السلام^(٢٦)

ما زالت سوريا ولعقودٍ طويلة ألد الأعداء الأيدولوجيين، والاستراتيجيين لإسرائيل من بين الدول العربية. ولطالما اعتبرت سوريا نفسها "قلب العروبة النابض" أكثر

(٢٥) مروان المعشر في صحيفة هآرتس، ١٣ أغسطس/ آب ٢٠٠٨.

(٢٦) موشيه ماعوز، سوريا وإسرائيل: من الحرب إلى صناعة السلام، (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٥).

من إخوانها العرب، والتزمت بمواجهة العدو الذي احتل فلسطين، و"جنوب سوريا"، وشكلت تهديداً جدياً لوحدة أراضي الشرق العربي، وتقدمه الاقتصادي، والثقافي. كانت سوريا من بين الأطراف المشاركة الرئيسية في الحرب العربية على إسرائيل عام ١٩٤٨، وقامت باحتلال الأراضي المحاذية لبحيرة طبريا التي أعطيت لإسرائيل بموجب قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. واشتبك البلدان (سوريا، وإسرائيل) عقب حرب عام ١٩٤٨ في كثير من الصدامات الحدودية العنيفة التي تسببت سوريا بالجزء الأكبر منها، فيما كانت إسرائيل مسؤولة جزئياً عن البعض الآخر.

وبالغ قادة البعث القوميون في تفاقم سياسة سوريا المعادية لإسرائيل عقب استيلائهم على السلطة إثر انقلاب في دمشق عام ١٩٦٣، وحثوا مصر، والأردن على التأهب لخوض حرب أخرى رداً على قيام إسرائيل بأعمال إنشاءات لتحويل مجرى مياه نهر الأردن لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولحقت الهزيمة النكراء بالجيش العربية الثلاثة خلال حرب يونيو/حزيران عام ١٩٦٧ التي تسببت إسرائيل جزئياً باندلاعها، وإطلاق شرارتها الأولى. وعقب خسارتها لمرتفعات الجولان في الحرب، رفضت سوريا قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والذي يدعو، من بين جملة أمور أخرى، إلى إجراء مفاوضات سلام بين الأطراف المتحاربة. وقبلت إسرائيل، ومصر، والأردن القرار، غير أنه لم يتم التوصل إلى أي ترتيبات نهائية بين إسرائيل ومصر على الرغم من مفاوضات الأخيرة، ومبادراتها بهذا الشأن. وعليه، فقد أثار الرئيس المصري أنور السادات الاستعانة بنظيره السوري حافظ الأسد لشن حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٧٣ ضد إسرائيل.

خسرت سوريا الجولان مع نهاية الحرب (عام ١٩٦٧) مع أنها كانت قد عاودت احتلالها في البداية. وحينها فقط، اعترفت سوريا وللمرة الأولى بحق إسرائيل في الوجود عبر تبنيها لقراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨. وبعد ذلك، عرضت سوريا "السلام" أو (عدم الأعداء) على إسرائيل مقابل إعادة مرتفعات الجولان، وإنفاذ الحقوق الفلسطينية، ولكن من دون أن تعرض عليها إقامة علاقات دبلوماسية، واقتصادية، أو التطبيع. لكن إسرائيل قامت بتجاهل هذه المبادرات كونها كانت موجهة بشكل رئيس إلى واشنطن عبر وسائل الإعلام الأمريكية. وفي ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٨١، وأثناء تولي مناحم بيغن لرئاسة الوزراء قامت إسرائيل بضم الجولان إليها بشكل رسمي. ثم قامت إسرائيل بغزو لبنان في يونيو/حزيران عام ١٩٨٢ زاعمة أنها تريد القضاء على البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتمكنت من إلحاق الهزيمة بالقوات السورية المنتشرة في لبنان.

دفعت تلك الأحداث أنفة الذكر مصحوبة بالتوقيع على معاهدة السلام بين مصر،

وإسرائيل عام ١٩٧٩ بحافظ الأسد إلى تبني مبدأ التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل. وتمت ترجمة هذا التوجه إلى محاولة موازنة القوة العسكرية الإسرائيلية بمساعدة سوفيتية بحيث تتمكن سوريا من ردع إسرائيل عن القيام بأي هجوم عليها، وكذلك كي تتفاوض على التوصل إلى اتفاق سياسي من موقف يعكس القوة العسكرية لسوريا، بيد أن الأسد اضطر للتخلي عن مبدأ التوازن العسكري بحلول عام ١٩٨٨، وبدأ عوضاً عن ذلك يسعى للتوصل إلى اتفاق سياسي مع إسرائيل. وقد تسببت المضامين السياسية التي بعث بها الأتحاد السوفيتي تحت قيادة ميخائيل غورباتشوف بحدوث هذا التحول الدراماتيكي في السياسة السورية. فقد حث غورباتشوف الأسد على التخلي عن مبدأ التوازن الاستراتيجي لصالح المفاوضات السياسية. بالإضافة إلى أن سباق التسلح مع إسرائيل قد أضعف الاقتصاد السوري وأرهقه.

ونتيجة لذلك، حوّل الأسد وجهته الاستراتيجية صوب الولايات المتحدة، متوقفاً تأمين الحصول على المساعدات الاقتصادية، والدعم للمفاوضات السياسية مع إسرائيل. ولضمان تلك المساعدة المنشودة، انضم الأسد إلى التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة خلال حرب الخليج الأولى (١٩٩٠-١٩٩١)، ووافق على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، مع طرحه لأجندة مرنة ترمي على وجه الخصوص إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل دون شروط مسبقة، بما في ذلك إنفاذ الحقوق الوطنية الفلسطينية.

ورغم موافقته على المشاركة في مؤتمر مدريد لسلام تحت الضغوط الأمريكية الهائلة، رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني إسحق شامير التفاوض على عودة مرتفعات الجولان ضمن إطار اتفاقية للسلام. ومع ذلك، فقد اعترف خلفه إسحق رابين، زعيم حزب العمل، للمرة الأولى عام ١٩٩٢ بأن الجولان قابلة للتفاوض في إطار قراري الأمم المتحدة ٢٤٢، و٣٣٨.

٧٠٢ مفاوضات السلام^(٢٧)

استمرت مفاوضات السلام بين إسرائيل، وسوريا عقداً من الزمن، وشهدت تقلب خمس شخصيات على منصب رئيس الوزراء في إسرائيل، ورئيسين للولايات المتحدة هما جورج هيربرت والكر بوش (بوش الأب)، وبيل كلينتون. واضطلع هذا الأخير بدور أكثر فعالية في الوساطة بين الطرفين، وكان السلام قاب قوسين أو أدنى خلال

(٢٧) إيتامار رابينوفيتش، على شفير السلام: إسرائيل وسوريا (١٩٩٢-١٩٩٦) (عبري) (تل أبيب: يديعوت، ١٩٩٨).

فترتي تولي رابين (عام ١٩٩٣)، وباراك (١٩٩٩-٢٠٠٠) لمنصب رئيس الوزراء. وقد وافق باراك مبدئياً على حل وسط اقترحه وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، بشأن ترسيم الحدود النهائية مع إسرائيل على طول الطرف الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا. إلا أن باراك تراجع عن الاتفاق بعد ذلك لأنه لم يكن يتمتع بمساندة الكنيست، وأدعم الرأي العام. وبالمحصلة، تصلب الأسد في مطالبه، وتم تفويت فرصة التوصل إلى سلام بين إسرائيل، وسوريا. (٢٨)

وتوفي حافظ الأسد في يونيو/حزيران عام ٢٠٠٠، وخلفه في المنصب ابنه بشار الذي التزم علانيةً "بالخيار الاستراتيجي" لوالده والقاضي بالسعي وراء تحقيق السلام مع إسرائيل. وقد كان السلام مع إسرائيل بالطبع خياراً استراتيجياً للوالد وابنه، ولكن لم تغير هذه الحقيقة من وجهات نظرهم بشأن حق إسرائيل في الوجود. ويظهر بشار على أنه أكثر التزاماً بالأيدولوجية من والده البراغماتي، حيث صدر عن بشار تصريحات وملاحظات قومية معادية لإسرائيل، والسامية، بالإضافة إلى تصريحات معادية للأمريكيين خلال الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وعمل أيضاً على تقوية علاقات وروابط سوريا مع حزب الله حيث كال المديح للأمين العام للحزب حسن نصر الله قبل وبعد حرب عام ٢٠٠٦ مع إسرائيل. إلا أن بشار الأسد قد ورث عن أبيه ظروفًا إقليمية عصبية تخللتها تهديدات مبطنة موجهة إلى سوريا من الرئيس الأمريكي بوش (الابن)، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون. وحث بوش كلاً من شارون، وأولمرت على عدم الدخول في مفاوضات للسلام مع سوريا. وحرص بشار على المضي في استئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل في الوقت الذي قام فيه بتأمين جناحيه من خلال تحالفه مع إيران، وحزب الله. (٢٩) وعقد أولمرت منذ عام ٢٠٠٧ سلسلة من المحادثات غير المباشرة مع بشار الأسد عبر الوساطة التركية، رغم ترده بدايةً في التفاوض مع سوريا. ولم يتم تحقيق أي إنجاز بالرغم من تسجيل بعض التقدم. ومع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة إلى سدة الحكم بقيادة الرئيس باراك أوباما، أصبح بالإمكان استشراف حصول اختراق في المأزق الإسرائيلي السوري. ومن المؤكد أن التوصل إلى اتفاقية للسلام يصب في مصلحة الأطراف الثلاثة، وبخاصة إسرائيل، وسوريا، ومن شأن تلك الاتفاقية أن تقود إلى تحقيق الاستقرار، والازدهار، والمصالحة إذا ما أظلت تحت مظلتها كلاً من لبنان، وفلسطين. ويُعتبر ذلك الأمر تحدياً هائلاً من دون شك، ومحفوفٌ بالعقبات الكأداء، وبالتالي

(٢٨) بيل كلينتون، حياتي، (نيويورك: ألفرد نوف، ٢٠٠٤)، ص ٤٠٣.

(٢٩) على سبيل المثال، خلال الاحتفال عام ٢٠٠٨ بالذكرى الخامسة والثلاثين لحرب عام ١٩٧٣، صحيفة هآرتس، ٧ أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠٨.

تبرز أهمية وضرورة تحلي الزعماء المعنيين ودولهم بالشجاعة، والرؤية، وعلى الولايات المتحدة أن تستأنف قيادتها لعملية السلام من خلال حثها إسرائيل على التخلي عن مرتفعات الجولان مقابل السلام مع سوريا، وأن تقبل قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. ويجب على الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول الخليج العربي أن تساعد سوريا، والفلسطينيين على تنمية ظروفهم، وأحوالهم الاقتصادية، والاجتماعية. وعلى سوريا أن تتخلى من جانبها عن تحالفاتها مع إيران، وحزب الله، وأن تعمل على تحقيق الاستقرار في لبنان.

الفصل الثالث

عماد جاد

العلاقات المصرية الإسرائيلية:

من الحرب الباردة إلى السلام الدافئ

٠٣ العلاقات المصرية الإسرائيلية: من الحرب الباردة إلى السلام الدافئ

المقدمة

ما انفكت العلاقات المصرية الإسرائيلية أن تضطرب، وتتأرجح بين السلام البارد والحرب الباردة منذ أن وقع البلدان على معاهدة السلام في السادس والعشرين من مارس (آذار) عام ١٩٧٩، ولم تتعرض علاقات البلدين إلى هزة عنيفة مثل تلك التي تعرضت لها عقب اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في السادس من أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٨١، أي بعد ثمانية عشر شهراً على توقيع المعاهدة، وخشي كثير من الإسرائيليين أن يحدد خلفه، حسني مبارك، عن المسار الذي رسمه، ومنذ ذلك الحين والعلاقات بينهما تتأرجح بين السلام البارد، والحرب الباردة، واستمرت كذلك حتى عام ٢٠٠٥ عندما قام البلدان باتخاذ خطوة كبيرة إلى الأمام، حين تمكنا من التوصل إلى مستوى جديد من العلاقات، يصفه البعض بأنه "سلام دافئ".

ويؤكد هذا الفصل على أن التحول من السلام البارد إلى السلام الدافئ يعزى على نحو كبير إلى التغيير الجوهري الذي حصل في رؤية الطرفين، وطريقة استشرفهما للمستقبل، ولطالما اعتبر صنّاع القرار في مصر أن علاقاتهم مع إسرائيل مرتبطة بعلاقاتهم مع الدول العربية، ودور مصر بوصفها أكبر دولة عربية، وهكذا، أصبحت العلاقات المصرية الإسرائيلية تعتمد في قوتها وضعفها على وضع عملية السلام، فعندما كانت المفاوضات تنجح في إحراز تقدم إيجابي، كانت الخلافات، والتوترات بين البلدين تتراجع، ويتم حل المسائل العالقة التي هي محط خلاف بينهما، وعلى النقيض من ذلك، عندما تتعثر المفاوضات العربية الإسرائيلية تنشأ الخلافات، ويتم إعادة فتح ملف المسائل العالقة، واستمرت العلاقات بين البلدين على نفس المنوال حتى عام ٢٠٠٤ عندما شرعت مصر، ولأسباب عديدة، في فصل علاقاتها مع إسرائيل عن سياقها الأوسع المتمثل في الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي جعل العلاقات المصرية الإسرائيلية تتطور إيجابياً، وصولاً إلى الحقبة الحالية من السلام بأبعادها الجديدة.

ومن الواضح أن نظرة إسرائيل إلى مصر قد تبدلت، كما أن عملية السلام تطورت باتجاهات جديدة، حيث كان التفاعل بين مصر، وإسرائيل رهن الصراع

الاجتماعي الممتد، الذي جعل من العلاقات الثنائية أمراً ثانوياً مقارنةً بالصراع الأوسع، والمفاوضات، والأزمات التي تتمخض عنه، وقد أدى قرار مصر بعدم ربط علاقاتها مع إسرائيل بالعلاقات العربية الأخرى إلى تحرير الجهود الثنائية من القيود المفروضة عليها بشكل ملحوظ.

يتألف هذا الفصل من خمسة أقسام، يُعنى أولها بتقديم الإطار المفاهيمي، وذلك لتوضيح العقبات الجذرية التي تعترض طريق العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، ويستعرض القسم الثاني تأرجح تلك العلاقات، وانتقالها من السلام البارد إلى الحرب الباردة خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩، و٢٠٠٤، ويتناول القسم الثالث التحول الحاصل في العلاقات نحو تحقيق سلام أكثر دفئاً، وهو ما تحقق مع نهاية عام ٢٠٠٤، ويسلط القسم الرابع الضوء على ما يُخبئه المستقبل لكل من مصر وإسرائيل، أما خامس تلك الأقسام فيعرض بعضاً من الدروس، والعبر المستقاة من تاريخ تلك العلاقة وحيثياتها.

١٠٣ إطار مفاهيمي

على الرغم من مرور ثلاثة عقود على توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية إلا أن السلام لما يتحقق بعد، ورغم مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على توقيع اتفاقات أوسلو، واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن، إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي مازال مستمراً، وحاله تلك كحال الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية ما، وكحال عمليات التصعيد التي قد تقود إلى اندلاع حرب أخرى، مما يستدعي طرح الأسئلة التالية: لماذا لم تتمكن الاتفاقيات الثنائية من حل المسائل الرئيسة في الصراع العربي الإسرائيلي؟ ولماذا لم تُترجم الاتفاقيات السياسية إلى سلام حقيقي؟

تكمُن الإجابة على تلك الأسئلة في معرفة طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، الذي هو عبارة عن "صراع اجتماعي ممتد" حسبما يطلق عليه علماء الاجتماع، والمتخصصون في الصراعات، والنزاعات الدولية، وتعد الصراعات الاجتماعية الممتدة من أكثر أنواع الصراعات المختلفة تأثراً بالتغيرات الديمغرافية، حيث تلعب التقلبات، والتحركات السكانية دوراً مهماً في تحديد بداية هذا النوع من الصراعات، وتطورها، ونهايتها.

١٠١٠٣ الصراع الاجتماعي الممتد

يتميز الصراع الاجتماعي الممتد باستمراريته، وطول أمده، كما تتميز الأعمال العدائية بموجب هذا النوع من الصراعات بحدتها، وكثرة تكرارها، وتقلباتها، وقابليتها للانتشار الواسع في مجتمع واحد، أو عدة مجتمعات متناحرة، بحيث يصبح الصراع نفسه مصدراً للمزيد من الاحقاد والأعمال العدائية، ويساهم الصراع الاجتماعي في تشكيل الهوية الوطنية، والتلاحم الاجتماعي للمجموعات المتحاربة، وتعتبر الصراعات الاجتماعية الممتدة صراعات عميقة الجذور وتستعصي على الحل السريع، بل وتقاومها، سواء أكانت تلك الحلول حلولاً مباشرة أم مفروضة بفعل تدخل أطراف خارجية، وهكذا، يستغرق مثل هذا النوع من الصراعات فترة زمنية طويلة نسبياً، قد يتخللها حدوث تغيرات مهمة.

ويعتقد بعض المحللين أن لمثل هذا النوع من الصراعات دوراً في الانقسامات العرقية، أو القومية، ويكون الدور الرئيس في أهداف الصراع وتذكيته هو للانتماءات الأيدولوجية، التي تتضمن بدورها مطالب بالانفصال، والتحرر الوطني، والحق في تقرير المصير، والاستقلال، والمساواة، فيما يرى بعض المحللين أن هذا النوع من الصراعات هو إرث من الماضي الاستعماري، وأنه غالباً ما يظهر فجأة في مجتمعات يحكمها نظام طبقي صارم، حيث تراتبية الطبقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهي مجتمعات غالباً ما تكون موجودة في العالم الثالث، وبوسعنا أن نحدد سمات الصراع الاجتماعي الممتد على النحو التالي:

- ١- الاستمرارية، وطول الأمد.
- ٢- كثرة التقلب، والحدّة، والتكرار.
- ٣- القدرة على التوسع والانتشار.
- ٤- غياب نقطة محددة تشكل نهاية للصراع.
- ٥- القدرة على التوصل إلى حل داخلي من خلال أطراف الصراع نفسه.

إن السمة الأولى التي تتميز بها الصراعات الاجتماعية الممتدة هي طول أمدها، إذا ما قورنت بأنواع أخرى من الصراعات، وفي دراسة قام بها الباحثان إدوار إي عازار، وويليام إيكهاردت حول النزاعات التي دارت بين عامي ١٩٤٥، و١٩٨٠، توصلنا إلى أن متوسط مدة استمرار ٦٢ صراعاً من تلك الصراعات كان ١٣,١ سنة، فيما كان متوسط استمرار ١٥٢ صراعاً أخرى ما يقارب ١,٦ سنة، وكانت معظمها صراعات ونزاعات داخلية مثل الانقلابات، والحروب الأهلية، كما تمكن مؤلفا الدراسة من تحديد هوية ٥٠ صراعاً ممتداً استمر كل منها بمعدل ١٣,١ سنة، وتتضمن الأمثلة

على تلك الصراعات كلاً من الصراع العربي الإسرائيلي، من عام ١٩٤٨ حتى اليوم، والصراع الإثيوبي الصومالي، من ١٩٦١ حتى اليوم، والإيريري من عام ١٩٦١ حتى اليوم، والكردي من عام ١٩٦١ حتى اليوم، والصراع القبرصي من عام ١٩٦٢ حتى اليوم، والتشادي من عام ١٩٧٨ حتى اليوم، وصراع الكوريتين؛ الجنوبية والشمالية من عام ١٩٤٨ حتى اليوم^(١)، وهكذا نرى أن الصراعات الاجتماعية الممتدة أطول أمداً من باقي الأنواع الأخرى، بالرغم من صعوبة التحديد الدقيق لنقطة البداية في هذا النوع من الصراعات، وبخاصة أنها صراعات غالباً ما تبدأ قبل أن تندلع مظاهر العنف فيها، فعلى سبيل المثال، يؤرخ بعض الدارسين لعام ١٩٤٨ على أنه نقطة بداية الصراع العربي الإسرائيلي، لأنه الموعد الذي اندلعت فيه أولى الصدمات بين الطرفين، بينما يرى آخرون أن بداية الصراع مرتبطة ببداية الصراع العربي الصهيوني عقب اختتام أعمال مؤتمر بازل أواخر القرن التاسع عشر، ومع ذلك، فهناك فريق ثالث يختار وعد بلفور نقطة لبداية الصراع ذاته، ويرى فريق رابع أن البداية كانت مع وقوع المصادمات العربية اليهودية في فلسطين أيام الانتداب البريطاني. والسمة الثانية لهذه الصراعات أنها قد تتقلب وبشكل حاد بين الشقاق والتعاون، وتتأرجح بين مظاهر العنف الصريحة والمخفية، وقد تتسم المواجهات العنيفة في بعض الأحيان بحصول تعاون جزئي يخص مسائل فرعية بين الأطراف المتنازعة، مثل الاتفاق على وقف إطلاق النار، أو إبرام صفقات لتبادل السجناء والأسرى، وقد يمتد هذا النوع من الصراع إلى وقت طويل دون وجود مظاهر صريحة للعنف، وفجأة تظهر على السطح، حتى بعد مرور فترة من التعاون، وقد يصل الصراع حد اندلاع حرب بين الدول أو حرب أهلية^(٢)، الأمر الذي حمل بعض الباحثين على إعطاء الصراعات الصامتة الأهمية نفسها التي يولونها للصراعات المفتوحة والعنيفة^(٣)، فمنذ الإعلان عن تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، شهد الصراع العربي الإسرائيلي مئات من الصدمات العسكرية تخللتها فترات من انخفاض في وتيرة العنف، كما شهد اندلاع حروب نظامية في الأعوام: ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣، و١٩٨٢، و٢٠٠٦، و٢٠٠٩، وقد دفع تأرجح وتيرة العنف، وتقلبها، وتكرارها، وكثافتها بالمحللين إلى وصف وضع الصراع العربي الإسرائيلي الراهن على أنه أزمة الحرب والسلام^(٤).

(١) ناديا فرح، الاتجاهات السكانية، والصراع الاجتماعي الممتد، مخطوطة غير منشورة، ص ٣.

(٢) أدوار إي عازار، وبول جريديني، ورونالد ماكلورين، «الصراع الاجتماعي الممتد: النظرية، وتطبيقاتها في الشرق الأوسط»، جورنال أوف بالاسيتينيان ساتدين، مجلد ٥، عدد ١، ١٩٧٨، ص ٤٧.

(٣) أدوار عازار، «الصراع الاجتماعي الممتد، والنظام الدولي» المجلة العربية للدراسات الدولية، مجلد ١، عدد ٢، ١٩٨٨، ص ٨.

(٤) إدوار إي عازار، وإسز كوهين، «السلام، والأزمة، والحرب كوضع راهن: مناخ الصراع العربي الإسرائيلي» إنثيرناشونال إنترأكشنز، مجلد ٦، عدد ٢، ١٩٧٩، ص ١٥٩.

أما السمة الثالثة لهذا الصراع فهي قدرته على التوسع أحياناً، وهذا التوسع لا يقف عند طرف واحد، بل ينسحب على طرفي الصراع، وعلى قضيته المركزية، ومن عادة الصراعات الاجتماعية الممتدة أنها تنتشر في المجتمعات، وتتغلغل فيها، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان الفصل بين الشؤون الداخلية والخارجية، ثم يتحول ويصبح عابراً للحدود الدولية، فيعمل على اجتذاب القوى الخارجية سواء أكانت اقليمية أم دولية، وعندما تتعلق صبغته التوسعية بقضيته المركزية، تصبح مدعاةً لمزيد من الصراعات الأخرى ومصدراً لها، وتخلق أطراف النزاع عند تفاعلها مع بعضهاً مزيداً من النقاط الإشكالية والبنود الخلافية، ومن ثم تسمى الصراعات الاجتماعية الممتدة صراعات ذات مسائل إشكالية متداخلة، وتلك هي سمتها الغالبة^(٥).

ورابع السمات هي صعوبة تحديد النقطة التي تُشكّل البداية الحقيقية للصراعات الاجتماعية الممتدة، وكذلك النقطة التي تشكل النهاية، حيث لا ينتهي هذا النوع من الصراعات بمجرد حل مجموعة من المسائل الرئيسة أو إحداها، ولا يمكن أن ينتهي أيضاً من خلال التعاون أو العمل المشترك بين الطرفين الرئيسين عبر اتفاقات وقف إطلاق النار على سبيل المثال، أو توقيع معاهدات للسلام بين بعض أطراف الصراع، ويعود السبب في ذلك إلى الطبيعة التوسعية التي ذكرناها آنفاً، والتي تخلق روابط وصلات بين أطراف الصراع، وتولد مزيداً من المسائل التي تخلق مزيداً من الجدل والخلاف، وهكذا، حتى لو توصلت القوى الرئيسة في الصراع إلى اتفاق بشأن بعض المسائل ذات الصلة، أو جميعها، أو توصلت الأطراف جميعها إلى اتفاق حول بعض القضايا، فلا يعني ذلك بالضرورة التوصل إلى حل الصراع، لأنه قد يتكرر حدوث الصراع على شكل نزاع بين قوى أخرى حول بعض المسائل، أو بين الأطراف التي توصلت إلى اتفاق أصلاً، ونتيجة لذلك، يعتقد بعض الباحثين أن هذا النوع من الصراعات لا يتبع النمط الذي تسير عليه الصراعات الشاملة الأخرى التي لها نقطة بداية معلومة، وواضحة، ثم تستمر إلى أن تستنزف نفسها بالتدرج، حتى تضع أوزارها في نهاية المطاف، ويستغرق التوصل إلى حلول للصراعات الممتدة وقتاً أطول بكثير إذا ما قورن بالوقت المطلوب لحل الأنواع الأخرى^(٦).

والخامسة، فإن الحل المناسب لهذا النوع من الصراعات يجب أن تنبع من أطراف الصراع أنفسهم، نظراً لأن المسائل الخلافية المتجذرة في المجتمع، والتغيرات الديموغرافية تلعب دوراً في تطور الصراع وإنهائه، ولعل ذلك هو أحد الأسباب التي تجعل عملية فض النزاع ممتدة، وتستغرق وقتاً طويلاً، وتؤدي أيضاً إلى فشل الحلول

(٥) إدوار عازار، سبق ذكره، ص ٢٤.

(٦) نفس المصدر السابق، ص ٢٤.

التي يتم التوصل إليها بوساطة الأطراف الخارجية، حيث تستمر الجذور الاجتماعية للمشكلة في النمو، ثم تعاود الظهور مرة أخرى، حتى وإن نجحت الأطراف الخارجية في حل بعض المسائل الجزئية، وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن تعدد الأطراف والقوى والمسائل والقضايا العالقة، والقابلية للصراع، والميل نحو التوسع، كل تلك عوامل تزيد من صعوبة مهمة الأطراف الخارجية التي تسعى إلى الحل.

وقد أشار بعض المحللين إلى الصراعات الاجتماعية الممتدة لا تخضع للأساليب التقليدية المتبعة في مجال فض النزاعات، غير أن التوصل إلى السلام في مثل هذه الظروف ليس مستحيلاً، إن كانت الظروف مواتية وقابلة للتطبيق، وبناءً على التحليل السابق، فمن الواضح أن الاتفاقيات الثنائية لن تضمن حلاً سياسياً للصراع العربي الإسرائيلي، نظراً لعدم استقرار هذا النوع من الاتفاقيات، والمعارضة التي تلقاها من الشعوب العربية التي قامت حكوماتها بالتوقيع عليها، ومع ذلك، فإن التوصل إلى حل سياسي في ظروف مواتية يبدو ممكناً، ومن شأنه أن يفسح المجال أمام التوصل إلى اتفاقية سياسية تُمهّد الطريق لتحقيق السلام في المرحلة التالية.

وهناك ثلاثة شروط من الواجب توفرها كي يتم التوصل إلى حل نهائي للصراع المصري الإسرائيلي، من أهمها:

أولاً: على كلا الطرفين أن يدركا عدم نجاعة الحل العسكري، ومن الواضح أنهما قد أصبح الطرفان مقتنعين بأن اللجوء إلى القوة لن يحل المشكلة، بل سيؤدي في واقع الأمر إلى تعقيد الأمور بشكل أكبر، وسيؤدي نار العداة المتجذرة أصلاً عند الطرفين، ولا يكون من المفيد أن يقتنع طرف واحد فقط بعدم جدوى الحل العسكري، ولن يؤدي ذلك إلى تمهيد أرضية مناسبة من أجل التوصل إلى الحل، ومن المعروف أن إيمان أي طرف بالخيار العسكري، سيؤدي إلى ضياع حقوق الطرف الذي يعلن أولاً عن رفضه لهذا الخيار، وإلى تجاهل أبسط مبادئ المفاوضات وقواعدها.

لقد أدركت مصر لأول مرة عدم جدوى الخيار العسكري، وشعار "إزالة إسرائيل من الوجود" بعد هزيمتها عام ١٩٦٧. وتوصلت إسرائيل بدورها إلى الاستنتاج ذاته عقب حرب أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٣، على الرغم من أن نطاق هذه الحرب كان محدوداً لمصر، وقد أدركت إسرائيل ضرورة التوصل إلى حل سياسي مع مصر من أجل إبعادها عن خطوط الجبهة من جهة، ومن جهة أخرى لإظهار التزامها بقرار رقم ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة من خلال انسحابها من سيناء.

ثانياً: على القيادات السياسية أن تؤمن بالتسوية السلمية، وهذا المبدأ يُعتبر امتداداً للشروط السابق، ولا يمكن استكمالها إلا بوجود قادة سياسيين يؤمنون بمبدأ التوصل إلى الحل العادل والشامل المقبول من الطرفين، وبعبارة أخرى، على أولئك القادة أن يبذلوا استعدادهم للتفاوض من أجل التوصل إلى حل وسط دون حرمان

أي طرف حقوقه، وفي المقابل، فإن التاريخ قد أثبت أن التنازلات، والحلول أحادية الجانب ما هي إلا قنابل موقوتة تنفجر في أي وقت، وتصعب السيطرة عليها ساعة انفجارها، فعلى سبيل المثال، أطلقت ألمانيا شرارة الحرب العالمية الثانية بعد مُضي عقدين من الزمن على توقيع معاهدة فرساي، التي أنهت الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لذلك، استفاد قادة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية من تجربتهم السابقة، وبادروا إلى العمل على تطوير الدول المنهزمة وإدماجها من أجل خلق الاستقرار السياسي، وتدعيم التنمية، وقد أكد الرئيس المصري أنور السادات على هذا المبدأ عندما قال: يجب أن تكون حرب أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٣ آخر الحروب مع إسرائيل، وأتبع ذلك بزيارة إليها في السابع عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٧٧، كما قام زعيم حزب الليكود اليميني، ميناخيم بيغن، بالتأكيد على المبدأ نفسه أيضاً، وأعلن دخوله مفاوضات كامب ديفيد، التي تخضت عن التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في السادس والعشرين من مارس (آذار) عام ١٩٧٩.

ثالثاً: يجب أن يكون "لقوى العظمى" مصلحة في حل الصراع، وأن تبدي استعداداً لدفع الثمن السياسي المطلوب لقاء التوصل إلى التسوية، فالقوى العظمى مثل الولايات المتحدة ونتيجة لحساباتها الخاصة، فإنها تفضل اللجوء إلى الأمم المتحدة بوصفه إطاراً لهذه المفاوضات، مع الاحتفاظ بدورها المباشر في العملية، ذلك أنها قوة عظمى، تملك القدرة للتأثير على الأطراف جميعها.

٢٠٣ من السلام البارد إلى الحرب الباردة

بقيت العلاقات المصرية الإسرائيلية تتأرجح بين السلام البارد، والحرب الباردة، وذلك خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩، و٢٠٠٤، لتعكس بذلك الاختلاف في وجهتي النظر بين الجانبين، فطالما كانت الفجوة الفاصلة بين طريقة كل من الجانبين في استشراف المستقبل كبيرة وعظيمة، وقد أخذت بالاتساع مع مرور الوقت، وبخاصة عندما اغتيل السادات بعد مرور ثمانية عشر شهراً على توقيع معاهدة السلام، وكانت إسرائيل تعتقد قبل ذلك أن بإمكانها بناء علاقات دافئة مع مصر، على حساب العلاقات المتدهورة مع الدول العربية، ولذلك كان مقتل السادات بمثابة صدمة لأحلام إسرائيل، وتعاملت بريبة مع حسني مبارك، وبدأت بالضغط على الولايات المتحدة.

من جانبه، تمكن الرئيس مبارك من قيادة الدفة باتزان ورباطة جأش، وقام بتنفيذ جميع مواد معاهدة السلام وأحكامها، بينما رفض في الوقت نفسه الذهاب إلى ما هو أبعد من نص الاتفاقية، ولم يسع إلى بناء علاقات وطيدة كما كانت تأمل

تل أبيب، بل على العكس من ذلك، فقد ركَّز جهوده على إصلاح العلاقات المصرية العربية، وتمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية، وأخذت السياسة المصرية الخارجية تتخذ بُعداً عربياً أكبر شيئاً فشيئاً، ورفض مبارك ممارسة الضغط على مؤسسات المجتمع المدني المصري ومنظماته كي يقوموا بتطبيع علاقاتهم مع إسرائيل، أو الشروع بتعاملات، وتفاعلات مشتركة ترتقي بالعلاقات الثنائية إلى ما هو أبعد من مجرد الشكليات، كما لم يتبن خطاب سلفه الذي عمد إلى ربط التسوية السياسية مع إسرائيل بالتنمية، والازدهار، واستمرت مصر في الوقت نفسه بتحديث جيشها وتطويره، مؤكدة على أن جيشاً قوياً هو الطريق الوحيد لحماية أمنها القومي. لقد كان لقيام مصر بتبني هذه السلة من السياسات قوة كبيرة، بحيث جعلت إسرائيل تبدي كثيراً من التذمر والشكوى، وأدعت بأن مصر كانت تؤخر عن عمد تطبيع العلاقات باتخاذها مواقف مناهضة لإسرائيل في المحافل الدولية كافة، وتشجيعها الأطراف العربية، وبخاصة الفلسطينيين، على "الوقوف بحزم" في وجه المقترحات الإسرائيلية المتعلقة بالمفاوضات السياسية، كما قدمت شكوى عديدة ضد حضور مصر القوي في اجتماعات مع دول الطوق العربي فيما يخص مناقشة قضايا ذات صلة بالمفاوضات التي انطلقت عقب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩١.

وهكذا، أصبحت عبارة "السلام البارد" أفضل عبارة تصف العلاقات المصرية الإسرائيلية، أو لنقل: إنها أصبحت الوصف الأدق لل فجوة بين تصورات مصر وإسرائيل ورؤيتهما لواقع العلاقات بينهما، فقد رأت مصر في نفسها الدولة العربية التي عليها أن تدعم الأطراف العربية الأخرى، وأن تكافح من أجل الحفاظ على "عروبة" المنطقة، كما تؤمن بأن التسوية مع إسرائيل ستبقى منقوصة، وأنها لن تفضي إلى علاقات سلام طبيعية ما لم يتمكن أطراف النزاع من حل جميع المسائل العالقة بينهم، ولذا فقد رفضت مصر الدخول في اتفاقيات للتعاون الإقليمي قبل الانتهاء من المفاوضات الثنائية كافة. أما إسرائيل فإنها لم تر أن هناك مشاكل قائمة مع مصر، وأن من الواجب تطبيع العلاقات معها بشكل كامل.

ويبدو أن مصر قد تمكنت من تدبر أمر علاقاتها مع إسرائيل بشكل جيد، وكاف بحيث استطاعت أن تقلل من قيمة الشكاوى الرسمية التي قدمتها إسرائيل لواشنطن بهذا الخصوص، وقد عبر الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية عن هذا الواقع بقوله: "لا تنص معاهدة السلام الموقعة بين البلدين على ضرورة وجود درجة حرارة معينة للسلام"^(٧)، وذلك في معرض رده على سؤال حول الموقف الأمريكي من

(٧) عماد جاد، محرر، الانتخابات الإسرائيلية، ٢٠٠١، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٢٨-٣٠.

”السلام البارد“ بين دولته وإسرائيل.

وقامت مصر، من جانبها، بمحاولة الاقتراب من العالم العربي، ورأب الصدع الذي حدث بينها وبين أشقائها، وعملت حثيثاً على إعادة ترتيب شؤونها الداخلية، وأطلقت حملة بمساعدة المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة لمقاطعة مؤتمر الدوحة الاقتصادي عام ١٩٩٧، وفتت الانتباه إلى قدرات إسرائيل النووية، ودعت إلى شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، ونتيجة لذلك فقد توقفت إسرائيل في تلك الأثناء عن استخدام مصطلح ”السلام البارد“، واستعاضت عنه بمصطلح ”الحرب الباردة“، وشكّل هذا الأمر مرحلة جديدة في الحملة التي تشنها ضد مصر، وهي حملة تركز بشكل كبير على القدرات العسكرية المتزايدة للجيش المصري، بل زعم بعض المحللين أن مصر كانت تُعدُّ العُدَّة لشنِّ حرب على إسرائيل، وبناء على تلك المعطيات فقد هاجم عددٌ من المسؤولين، والكتاب الإسرائيليين الولايات المتحدة، واتهموها بتهديد أمنهم من خلال تزويد مصر بالأسلحة، وزعموا أن هذا الدعم عمل على تحسين القدرات العسكرية المصرية بالرغم من رفضها الدخول في أي شكل من أشكال التعاون العسكري مع إسرائيل، بما في ذلك المناورات العسكرية الدورية التي تجريها القوات المصرية، والأمريكية، بمشاركة من دول عربية، وغير عربية.

وهكذا، يمكن القول بأن العلاقات المصرية الإسرائيلية كانت في حالة من السلام البارد في الفترة التي سبقت إطلاق العملية السلمية العربية الإسرائيلية الشاملة خلال مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩١. ولكن سرعان ما دخلت العلاقات بين البلدين في طور ”الحرب الباردة“ مع بداية تلك المفاوضات، وعقدت مصر اجتماعات مع دول الطوق، وساندت مطالب الدول العربية التي تجري مفاوضات مع إسرائيل، وتبنت موقفاً عربياً موحداً يقضي بربط التطبيع بالتوصل إلى تسوية، وهو موقف يتعارض والرأي الإسرائيلي الأمريكي في هذا المجال.

ومع وصول الأحزاب اليمينية إلى سدة الحكم في إسرائيل في أعقاب فوز رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في انتخابات عام ١٩٩٦، أصبحت العلاقات المصرية الإسرائيلية شديدة التقلب، بحيث صارت مهددة بالتراجع إلى مستويات غير مسبوقة، منذ معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وقامت حكومة نتنياهو بمهاجمة دور مصر المعادي لدولتها، ونبهت إلى قيام الجيش المصري بتسريع وتيرة تسلحه، حيث توحى المناورات العسكرية التي أجراها الجيش أن قواته كانت تتأهب لمواجهة عسكرية مع إسرائيل، وكان من أهم الخلافات بين البلدين هو موقف مصر الاقتصادي مقارنة بدول الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، والجدل حول الآلية الرئيسة لطريقة الربط بين التطبيع، والعملية السياسية، غير أن خسارة نتنياهو أمام إيهود باراك في انتخابات

عام ١٩٩٩ وضعت حدًا للتوتر المتزايد في العلاقات المصرية الإسرائيلية، كما أن سياسة باراك، ومناوراته على هامش العملية السياسية، وبخاصة قبل مؤتمر كامب ديفيد وبعده قد أعادت العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى إطار السلام البارد، وأستؤنفت الاتصالات المباشرة، وغير المباشرة.

وبعد ذلك تولى أرئيل شارون رئاسة الوزراء في فبراير (شباط) عام ٢٠٠١، بعدما خاض الانتخابات ببرنامج انتخابي يركز على الأمن ويعتبره أحد أهم أولوياته، وتسبب برنامجه السياسي في تصعيد العدوان على الشعب الفلسطيني، واستنفاد قدرته على المقاومة، وفرض مسألة التنسيق الأمني على السلطة الفلسطينية، وأمن شارون بأن قوة السلاح كفيلة بإجبار الفلسطينيين على إنهاء مقاومتهم، والقبول بالتسوية المفروضة عليهم، حيث تنطوي تلك التسوية على شكل من أشكال الحكم الذاتي في دويلة مكونة من مناطق جغرافية غير متصل بعضها ببعض على امتداد الضفة الغربية، وقطاع غزة، وكان على الدول العربية في الوقت نفسه، حسب تلك التسوية، أن تقبل بأدوارها كما تحددها إسرائيل، وتحت التهديد بالقوة العسكرية^(٨).

وغضت مصر البصر عن تهجم شارون واتهاماته، كما سعى شارون إلى تقليص الدور المصري في المنطقة، وإجبارها على الالتزام بالخط الإسرائيلي، واستغل رؤية الدول الغربية التي ترى أن إسرائيل بوابة الديمقراطية الغربية في خط المواجهة، وأنها البذرة التي تم زرعها في بيئة معادية، ولذا ينبغي تحصينها وتقويتها من خلال ضمان تفوقها العسكري لتتمكن من الصمود في وجه أعدائها باستخدام كل وسائل القوة العسكرية، ومن حقها أن تحظى سياساتها بكامل الدعم الغربي ولاسيما الأمريكي، ولقد أطلق شارون حملة إعلامية موجهة ضد مصر حتى قبل أن يتم انتخابه رئيساً للوزراء، ووظف خبرات كثير من الموالين السياسيين له كي يقودوا جهوده المبذولة في هذا الإطار، وأطلقت تهديدات حتى بقصف السد العالي^(٩)، وإدعى شارون أن مصر تقوم بتهريب الأسلحة للفلسطينيين، وهو أمر لا يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تقبله، أو تسكت عنه.

وقد حرصت الحكومة المصرية على دحض ادعاءات شارون ومزاعمه، وحاولت أن تخطب ود الرأي العام العالمي من خلال تشديدها على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي لها وللعرب، ومع ذلك أشارت إلى أنها جاهزة للدفاع عن أراضيها ضد أي هجمات، وأكدت على أنها لن تسمح لسيناريو حرب عام ١٩٦٧ بأن يتكرر، ومع مرور الوقت، تحولت مصر عن مرحلة الاكتفاء بردود الفعل، وبادرت إلى مواجهة الدعاية

(٨) عماد جاد، «حكومة شارون، وعملية السلام» في كتاب الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٤٧-٤٨.

(٩) نفس المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦.

الإسرائيلية المعادية والتصدي لها، وكانت القاهرة على قناعة تامة بأن الأفعال، والخطوات الإسرائيلية لا علاقة لها بأي تسوية سياسية، وأن الادعاءات السابقة بوجود قوى مؤيدة للسلام ما هي إلا محض خيال، وإذا عقدنا مقارنة بين موقف الجناح اليميني بنظرائهم، كشف موقف وزراء حزب العمل في حكومة شارون، وأبرزهم شمعون بيريز، مدى اتساع الفجوة التي تفصل بين الفصائل الإسرائيلية المختلفة في نظرتها إلى عملية السلام. ولكن بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، دخلت العلاقات الثنائية بين مصر، وإسرائيل منعطفًا جديدًا، وغلبت عليها درجة من السلام الدافئ.

٣٠٣ الطريق إلى السلام الدافئ

بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، تهيأت عدة أسباب لكل من مصر وإسرائيل، وقادتهما إلى الانتقال بعلاقاتهما نحو السلام الدافئ، وأعدت مصر سفيرها إلى إسرائيل، وأطلقت سراح عزّام عزّام الذي كان مدانًا بالتجسس، وقامت بالتوقيع على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) في السادس عشر من ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠٤، ووافقت على تصدير الغاز إلى إسرائيل في الثلاثين من يونيو (حزيران) عام ٢٠٠٥، وكانت هاتان الاتفاقيتان دليلًا واضحًا على التحولات الجديدة في العلاقات بين البلدين، وساعدتا مصر على أن تلعب دورًا أكبر بوصفها وسيطًا في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وتمت إضافة بروتوكول جديد إلى معاهدة السلام بينهما، يتم السماح بموجبها للقوات المصرية بالانتشار على طول الحدود مع قطاع غزة، والتوصل إلى اتفاقية ثنائية لإدارة شؤون معبر رفح.

هناك عدة عوامل دفعت مصر إلى تغيير سياستها تجاه إسرائيل، من أهمها الضغط الأمريكي عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١، والمحادثات السرية الجارية بين كثير من الدول العربية وإسرائيل من أجل التأسيس لعلاقات طبيعية، كما يتضح من مبادرة المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٢ التي عرضت التطبيع الكامل للعلاقات مقابل التوصل إلى السلام الشامل، كما تشمل تلك العوامل الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على الدول العربية بما فيها مصري كي تقوم بإجراء إصلاحات سياسية، واقتصادية، بالإضافة إلى وفاة ياسر عرفات التي أذنت ببروز قيادة فلسطينية جديدة لم تُثر تحفظات واشنطن، وتل أبيب.

وفي المقابل، فإن هناك مجموعة من العوامل كان لها تأثير على سياسة إسرائيل تجاه مصر، ومن أهمها: إدراك الجناح اليميني الإسرائيلي، أي كتلة شارون في الليكود، أن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية لم يعد امرا ممكنًا، الأمر الذي

سوغ طرح إمكانية الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وفوق ذلك الضغط الأمريكي على حكومة شارون كي تقبل بخطة خارطة الطريق للسلام التي اقترحتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، والرغبة بمجابهة الضغوط الدولية، وبخاصة عقب إصدار المحكمة الجنائية رأيها حول جدار الفصل، فضلاً عن الدعم الشعبي والرأي العام الإسرائيلي لفكرة الانسحاب من قطاع غزة.

وعملت هذه التطورات على التقريب بين الطرفين أكثر فأكثر، وبينما قامت مصر باتخاذ خطوات أكبر من تلك التي اتخذتها إسرائيل عندما وافقت الأولى على فصل علاقاتها الثنائية مع الأخيرة عن السياق الأوسع للعملية السياسية، فقد كان لإسرائيل إجراءاتها الخاصة في هذا المجال، ولم تكن حقيقة نجاح الضغط الأمريكي في دفع الطرفين نحو سلام دافئ محض صدفة، نظراً لأن واشنطن كانت طرفاً رئيساً في اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، التي تنظر إليها مصر على أنها مكسب اقتصادي مهم، أتاح لمصنوعاتها من النسيج والأقمشة - التي يجب أن يدخل في تصنيعها مواد خام إسرائيلية - دخول السوق الأمريكية دون فرض رسوم التعرفة الجمركية عليها. ومنذ ذلك التاريخ تم التعامل مع العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل مستقل عن علاقاتهما مع الآخرين، وبدأت سياسة مصر الخارجية بالتراجع عن التأثير في إطارها العربي، ومع ذلك، فقد أدت التوترات العابرة إلى التأثير سلباً على تلك العلاقات، وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مجموعة من العوامل عند كلا الطرفين، تضافرت وشكلت معيقاً في وجه تحقيق مزيد من التطور في العلاقات، بما في ذلك موقف قوى الجناح اليميني، والصور النمطية السلبية السائدة، وتحقير الآخر في المناهج المدرسية، والإعلام، ومع ذلك، فيمكن القيام بإجراءات، وتدابير معينة لإزالة العقبات المتبقية، مثل تغيير بعض مواد معاهدة السلام على وجه الخصوص.

٤٠٣ مصر، وإسرائيل: آفاق المستقبل

شهدت العلاقة المصرية الإسرائيلية أزمة حادة نهاية عام ٢٠٠٧ عندما قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبيبي ليفني بتوجيه انتقادات لاذعة لجهود مصر في ضبط الحدود مع قطاع غزة، واصفة إياها بأنها جهود "فظيعة"، وأضافت بأن بعض حرس الحدود المصريين يقدمون المساعدة لحماس في مجال تهريب الأسلحة لقطاع غزة، وقد رد وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، على هذه الادعاءات بأنها ستار دخاني للتغطية على بناء المستوطنات الإسرائيلية، وصرح الرئيس مبارك لصحيفة يدوعات أحرزوت بأن ليفني قد تخطت "خطاً أحمر" بتوجيهها النقد لبلده، ومع ذلك

قدّمت ليفني في الخامس من فبراير(شباط) عام ٢٠٠٨ توصيةً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي للنظر في السماح لمصر بمضاعفة أعداد عناصر حرس الحدود المنتشرين على طول الحدود مع غزة، ليصل عددهم إلى ١٥٠٠ عنصر، وتحديث اسلحتهم بعدما قام بعض المسافرين الفلسطينيين باقتحام حدود معبر رفح، وصرّحت مصادر عديدة بأن حماس قامت بهذه الحركة لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها، وإجراء تعديلات على اتفاقية المعابر الحدودية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في نوفمبر(تشرين الثاني) عام ٢٠٠٥.

وجاء اقتراح ليفني عقب تكرار المطالب المصرية بضرورة تغيير الاتفاق الخاص بانتشار قوات حرس الحدود، كي تتمكن مصر من ضمان أمن حدودها، وبما أن معاهدة السلام تنص على عدم إجراء أية تغييرات إلا بموافقة الطرفين، فقد تصرفت مصر بشكل قانوني عندما طلبت من إسرائيل تعديل هذا القسم من المعاهدة، بحيث تتمكن من زيادة أعداد عناصرها من حرس الحدود، وتزودهم بأسلحة أكثر تطوراً من أجل السيطرة على الحدود مع قطاع غزة، البالغ طولها ١٤ كم، بالإضافة إلى ١٣٥ كم على طول الحدود مع إسرائيل، وبما أن إجراء مثل هذا التعديل على جزء من المعاهدة يصبّ في مصلحة مصر، فقد رفضت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذه المطالب، أو تجاهلتها، ولكنها قامت بتغيير مسارها فجأةً يوم التاسع من يناير(كانون الثاني) عام ٢٠٠٥، ووافقت على المطلب المصري بهذا الشأن، حيث قبلت بنشر ٤٥٠ شرطياً، و٧٥٠ عنصراً من عناصر حرس الحدود، وهو رقم قليل جداً إذا ما قورن بالمطالبات التي تنطوي عليها عملية ضبط هذه الحدود "الساخنة" والسيطرة عليها بإحكام، وفي الخامس من فبراير(شباط) عام ٢٠٠٨، وافقت وزيرة الخارجية الإسرائيلية على إجراء مزيد من المراجعة لبروتوكولات المعاهدة.

وفي واقع الأمر، فإن نشر ما بين أربعة أو خمسة آلاف جندي مصري لن يشكل تهديداً لأمن إسرائيل، ولذا فإن رفض هذا المطلب ليس له وجه حق، مع أنه يبدو غير منطقي بالمقاييس الدولية، ومن ثم نخلص إلى القول بأن إسرائيل ترغب في الإبقاء على الوضع القائم لأنه يوفر لها المسوغات الكافية في المحافل الدولية، وبخاصة في واشنطن، لإلقاء اللوم على أداء مصر في ضبط الحدود.

ويمكن القول بأن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد تصلح لإرساء أسس واقعية للتعاون الاقتصادي، وبأنها وضعت ضوابط واضحة على عمليات التصعيد المتبادلة، ولقد أدرك الطرفان منذ حرب عام ١٩٧٣ أن الخيار العسكري ليس بوسعه وحده أن يُشكّل الحل الأمثل للصراع، وتشير جميع الأدلة إلى أنه ليس لدى كل من مصر وإسرائيل أية دوافع لخرق معاهدة السلام.

وعلى الرغم من أن حدوث انتكاسة في العلاقات يبقى أمراً وارداً، إلا أنه لن

يؤدي - إذا ما حدث - إلى اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة، بل سيُشكّل عودة إلى الحرب الباردة، التي قد تتحول إلى سلام بارد يتخلله مراحل من السلام الدافئ، ولعل أبرز المؤشرات التي تؤكد على ذلك جاء في ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠٧، عندما اتهمت إسرائيل مصر بمساعدة حماس على تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، الأمر الذي دفع بوزيرة الخارجية تسببي ليفني ألى أن تكيل النقد اللاذع لأداء مصر في ضبط الحدود مع غزة، وحثت المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الكونغرس الأمريكي على تعليق منح مصر مساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وقد تسببت تلك التطورات بغضب عارم في مصر، وعلى نحو مشابه، فعلى الرغم من تصاعد التوتر قبل وقت قصير من زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي، أيهود باراك، إلى مصر في السادس والعشرين من ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠٧، إلا أنه تم احتواء الأمر بسرعة من خلال التنسيق الأمني الثنائي.

وفي ضوء ما تقدم، يجب إعادة النظر في البروتوكول الملحق بمعاهدة السلام، والخاص بانتشار القوات المصرية في المنطقة الحدودية، ومن شأن مثل تلك المراجعة أن تحسّن من قدرة مصر على ضبط الحدود والسيطرة عليها، ودعم العمليات الأمنية في شبه جزيرة سيناء التي تزخر بالموارد الحيوية للاقتصاد المصري، وإذا حصل انهيار خطير فعلاً، فسيؤدي إلى عواقب وخيمة لأحد الطرفين، وسيكون مصر على وجه التحديد، ومن الممكن أن تشهد مصر - إذا حصل ذلك - تحولاً كبيراً في خارطتها السياسية، تتمثل في بزوغ نجم حركة الإخوان المسلمين، التي تسيطر حالياً على ثلث مقاعد مجلس الشعب، وبالرغم من بقاء هذه الاحتمالية بعيدة المنال، فلا يمكن استنواؤها بشكل كلي، وفضلاً عن ذلك فإن من شأن حدوث انتكاسة كبيرة في العملية السياسية على الجبهة الفلسطينية أن يخلق ضغطاً هائلاً على صنّاع القرار في مصر كي يقوموا بإعادة تشكيل تحالفاتهم مع إسرائيل، بحيث تدخل من جديد في طور السلام البارد، أو الحرب الباردة.

٥٠٣ خلاصة: الدروس، والعبر المستفادة

تعتبر قضية التطبيع من أكثر العقبات أهمية؛ لأنها تُعيق من تقدم العلاقات المصرية الإسرائيلية، هذا، ويرفض معظم المصريين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني المُضيّ قدماً في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، حيث يحظى التطبيع بسمعة سيئة في مصر، وتتم إدانة أي تعامل مع إسرائيل بوصفها العدو اللدود، وغالبا ما ينظر المجتمع المصري باحتقار إلى المصريين الذين يقومون بزيارة إسرائيل،

وفوق ذلك وضعت المؤسسات المدنية المصرية تعليمات وأنظمة تحظر كل أشكال التطبيع مع إسرائيل.

ويُعزى ذلك الموقف إلى عدة أسباب؛ أولها الصراع الدموي والطويل بين البلدين، حيث كان لمصر دور كبير فيه منذ عام ١٩٤٨، بل ودخلت في مواجهات عسكرية مباشرة مع إسرائيل في الأعوام ١٩٤٨، ١٠٥٦، ١٩٦٧، و١٩٧٣، وقُتل خلال تلك المواجهات ما يزيد على ١٢٠ ألف مصري، وجرح مئات الآلاف غيرهم، وهناك إشاعة منتشرة داخل المجتمع المصري مفادها أن إسرائيل قامت بقتل الأسرى الذين أسرتهم خلال الحرب، مما ترك انطباعاً بأن إسرائيل تمثل وجه الشر في المنطقة، وأن اليهود يتآمرون على مصر ويكيدون لها المكائد، وما زال هذا الانطباع قائماً في الصحافة المصرية، ولما يبرح مكانه من الذاكرة. وثانيها، أن طبيعة الصراع الاجتماعي الممتد أدت إلى التأثير على مستويات المجتمع كافة، ولذلك، قد يستغرق الأمر أكثر من جيل كي يتم التخلص من الجراح التي تسبب بها الصراع. وثالثها أن هناك اعتقاداً شعبياً في مصر يرى أن إسرائيل تتعمد تفادي التوصل إلى تسويات سياسية، نتيجة لأطماعها التوسعية في الأراضي العربية ما بين نهري الفرات والنيل. ورابعها، أن المصريين مازالوا غاضبين من استمرار إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني، وبنائها المستوطنات منذ أن وقعت على اتفاقية أوسلو، حيث دفع التعاطف الذي يكنه المصريون للفلسطينيين إلى التعامل مع إسرائيل على أنها عدو لا يمكن مصالحته، وخامسها أن بعض العرب والإسرائيليين يرون أن الصراع يمثل حرباً بين المسلمين واليهود بالمفهوم الديني، فالمسلمون يعتقدون أن الصليبيين الغربيين يدعمون الصهيونية العالمية من أجل اغتصاب أرض فلسطين، بما فيها القدس الشرقية التي تزخر بالأماكن المقدسة، وقد تعزز هذا الاتجاه مؤخراً بسبب تنامي المزاعم، والادعاءات التي يطلقها بعض الحاخامات مثل عوفاديا يوسف حول العرب، والمسلمين، وكذلك بسبب التصعيد الذي تقوم به حماس، وانتشار النفوذ الإيراني في المنطقة وتناميه. وسادسها، أن هناك انطباعاً عند المصريين يرى أن إسرائيل تظهر العناد دونما مبرر منطقي، وذلك بسبب عدم تعاون الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مع مصر من أجل تعديل الملحق الأمني لمعاهدة كامب ديفيد، الذي يتعلق بمرابطة عناصر حرس الحدود على طول الحدود مع إسرائيل وغزة. وسابعها، أن التغيير السريع في الحكومات الإسرائيلية، والتفاوت بين اليمين، واليسار في طريقة تعاملهما مع مصر، يؤدي عادة إلى قلب العلاقات الثنائية، وتأرجحها بين التهدة والتوتر، وعلى الرغم من أن العلاقات الحالية قد وصلت إلى مرحلة من الاستقرار والثبات والتعاون، إلا أن من شأن أي تغيير من اليسار إلى اليمين أن يفسد أسس تلك العلاقة.

وأخيراً، إن توالي التصريحات الهجومية من اليمين الإسرائيلي مثل اقتراح ضرب السد العالي، أو إعادة احتلال سيناء من شأنه أن يعمل على تهييج الرأي العام المصري وإغضابه.

الفصل الرابع

مانويل حساسيان، وإدوارد (إدي) كاوفمان

مراجعة لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية

١٠٤ مراجعة لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية

المقدمة

يُركز هذا المقال على المسؤولية المشتركة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين في الإخفاقات وأوجه الفشل الخطيرة لقيادتهما، ومجمعيهما المدنيين في الوصول بعملية أوسلو إلى اتفاق للسلام، ويؤكد على أن دراسة الصلة بين حقوق الإنسان، والديمقراطية تساهم في التوصل إلى فهم أفضل للصورة المتكاملة عن طبيعة الصراع الدائر بينهما.

وتظهر النتائج الرئيسية تدنياً خطيراً في مستوى عملية صنع السلام العربي الإسرائيلي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والرجوع إليها، الأمر الذي أضر سلباً على تطور الديمقراطية، ونموها، إذ يُعتبر "السلام العادل والدائم" الذي ينادي به القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مفصلياً من أجل التوصل إلى شروط أية اتفاقية للسلام ضمن السياق الأوسع للعدالة مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في الوقت ذاته، ولا يجوز النظر إلى المفاوضات على أنها أداة للمساومة والابتزاز، اللذان يفضيان إلى نتائج غير عادلة، ويؤديان إلى استقواء طرف على الآخر.

يتألف هذا الفصل من خمسة أقسام، يعرض أولها تحليلاً مفصلاً لفشل عملية أوسلو، متتبِعاً تطور العملية من بدايتها حتى قمة كامب ديفيد (الثانية)، ويركز القسم الثاني على قمة كامب ديفيد، وما تمخض عنها، وعلى الطريقة التي تسبب بها غياب ممارسة القيادة الحقيقية في تأزم الوضع، أما القسم الثالث فيعرض إلى تطور العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين مع التركيز على الحرب، وصنع السلام، ويقدم القسم الأخير الخلاصة، والدروس، والعبر المستفادة.

١٠٤ عملية أوسلو

يُظهر تحليل عملية أوسلو للسلام أوجه الفشل أكثر مما يُظهر الانجازات، فقد توالى سلسلة من الاتفاقيات المؤقتة عقب إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٣، حيث وقعت كل من إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية

بين عامي ١٩٩٣، و١٩٩٩ على الاتفاقات التالية: اتفاق القاهرة في مايو (أيار) عام ١٩٩٤ حول تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة، وأريحا، فيما عرف حينها بـ(غزة-أريحا أولاً). والاتفاق المؤقت في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٥ حول تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق تحت سيطرة الفلسطينيين المباشرة، وتسمى مناطق (أ)، ومناطق تحت سيطرة الإدارة المدنية الفلسطينية وتسمى مناطق (ب)، وأخرى تحت السيطرة الإسرائيلية، وتسمى مناطق (ج)، بما فيها المستوطنات، والمناطق التي أعلنتها إسرائيل من جانبها على أنها "مناطق أمنية"، واتفاق الخليل في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٩٧، الذي قَسَمَ مدينة الخليل بين الإسرائيليين، والفلسطينيين، ومُذكرة تفاهم "واي ريفير" في أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩٨ حول تنفيذ الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥، وأخيراً تفاهم شرم الشيخ في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٩ الذي ينص على مفاوضات الوضع النهائي المرتبطة باللاجئين، والحدود، والمياه، والقدس، والمستوطنات.

وأصبح لدى السلطة الفلسطينية بقيادة حكومة ياسر عرفات، والمجلس التشريعي الفلسطيني الولاية والاختصاص على الشؤون المدنية في مدن الضفة الغربية، وقطاع غزة وجزء كبير من قراهما عقب انسحاب إسرائيل مما يعادل أقل من نصف مساحة الأراضي المُحتلّة، والمناطق المدنية كافة، وقطعت منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية الناشئة وعوداً بكبح جماح العنف، وتفكيك بُناه التحتية العسكرية في الضفة الغربية، وجمع السلاح غير القانوني، ووضع حدّ للتحريض على العنف ضد إسرائيل، و لكن تبادل الاتهامات بين الطرفين بعدم الوفاء سرعان ما تسبب بتحطيم بالأمال المعقودة، كما تسبب التأخير في تنفيذ الجدول الزمني بتسميم الأجواء، فمن جهة، لم ير القادة الإسرائيليون أي تناقض بين الاستمرار في التوسع ببناء المستوطنات، والنتائج التي ستتمخض عنها مفاوضات الوضع النهائي، التي من المفترض أن تُمكن الفلسطينيين من حق تقرير مصيرهم، ومن جهة أخرى، لم تقم السلطة الفلسطينية بجهود منتظمة لوقف لجوء الجماعات المتشددة ذات التوجه الإسلامي إلى استخدام العمليات الانتحارية، على الرغم من قيام السلطة الفلسطينية بإدانة تلك العمليات على نحو روتيني، حتى إن عرفات لم يناً بنفسه عن مرتكبي تلك العمليات عندما نعتهم بأنهم "شهداء".

وانصبَّ جُلُّ النقد حينها في التركيز على العملية بحد ذاتها، فقد وجد الراغبون بإفشال العملية في فكرة تأجيل النتائج النهائية لمفاوضات الوضع النهائي الفرصة مواتية كي يخطفوا المبادرة من بين أيدي صنّاع القرار، وظهرت إرادتان سياسيتان مختلفتان عملت كل واحدة منهما على جذب كل جانب بعيداً عن الآخر، حيث دفعت الأولى باتجاه الإيمان بأهمية تحريك المفاوضات وديناميكيته، في

حين دفعت الأخرى باتجاه التركيز على ضرورة رؤية "الضوء في آخر النفق"^(١)، وفي الوقت الذي استمرت فيه المنظمات غير الحكومية، والأكاديميون بالتعامل مع قضايا الوضع النهائي، والخروج بأفكارٍ خلاقة، فقد كانت قدرتهم في التأثير على صُناع القرار محدودة جداً، ولم يكونوا قادرين على التنسيق فيما بينهم من أجل حشد الضغط الكافي من أجل كسب التأييد لآرائهم^(٢).

وقد أدى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين على يد يهودي متعصب يُدعى إيغال عامير إلى وضع حدٍّ لإمكانية التوصل إلى اتفاقٍ محتمل مع عرفات، حيث قادت عملية بناء الثقة بين الزعيمين إلى خلقِ آمالٍ كبيرةٍ بإمكانية إقناع مجتمعيهما بقبول تسوية تضمن الحد الأدنى من مطالب الجانبين، إذا ما تمكنا من التوصل إلى اتفاقٍ بينهما، ولقد ذهب هذا الحلم أدراج الرياح مع انتخاب بينيامين نتنياهو رئيساً للوزراء عام ١٩٩٦، ولكن سرعان ما تجدد الأمل خلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام ٢٠٠٠، عندما أعلن رئيس الوزراء أيهود باراك نفسه وريثاً لرابين، ولم يكن قد تم الحديث، حتى ذلك الحين، عن المسائل الفلسطينية الحيوية مثل وضع القدس، واللاجئين.

كما لم يقدم النظام البرلماني متعدد الأحزاب في إسرائيل المساعدة المطلوبة في هذا الإطار نظراً لصعوبة الحصول على أغلبية في البرلمان، وقد خلقت الأجنداث المختلفة، والأحزاب الصغيرة مشاكل جمة في السياسة الإسرائيلية، وغدا من الواضح أن مسألة إضفاء الشرعية على الحل السلمي أمست رهناً بإجراء استفتاء شعبي، عندما تدق ساعة الحسم، ويصبح القادة مستعدين لتوقيع اتفاقية السلام، فعملية أوصلو كانت تفتقدة للشرعية، وأضحت بحاجة إلى موافقة شعبية، ولكن ربما كان الخطأ الأول الذي ارتكبه القادة هو غياب الإرادة الكافية لمواجهة معارضي عملية السلام، والحد من قدرتهم على التأثير السلبي فيها، حيث يسعى كثير من المتدينين إلى عرقلة جهود السلام، وإلحاق الضرر والأذى بمناصريها^(٣)، وأصبح المتطرفون ورقة رابحة لدى الجانبين، وأبدت المؤسسة السياسية العلمانية ميلاً أقل نحو اتخاذ إجراءات سريعة لكبح جماح الأنشطة غير القانونية لأولئك المتشددين، وذلك

(١) تمارا كوفمان، محررة، كيف يتفاوض الإسرائيليون، والفلسطينيون؟ تحليل للثقافتين السائدتين في عملية أوصلو للسلام، (واشنطن العاصمة: مطبعة معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠٠٥)، وللحصول على صورة أشمل للموضوع، انظر ريموند كوهين، التفاوض بين الثقافات المختلفة: التواصل في عالم متعاضد، (واشنطن العاصمة: مطبعة معهد الولايات المتحدة للسلام، ١٩٩٧).

(٢) إدي كاوفمان، ودليو سالم، وجي فيرهوفن (محررون)، مد الجسور بين جانبي الفجوة: بناء السلام الإسرائيلي الفلسطيني (بولدر: لين راينر للنشر، ٢٠٠٦).

(٣) ماغنوس رانستورب، «عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية: فن الخداع الاستراتيجي» في كتاب أي نيومان، وأوو ريتشموند، تحديات بناء السلام، (طوكيو: مطبعة جامعة الأمم المتحدة، ٢٠٠٦) ص ٢٤٢-٢٦٠.

لا اعتبارات شخصية، وحزبية.

وعلى الجانب الفلسطيني، فقد كانت حتمية فشل عملية أوسلو للسلام متوقعة دائماً؛ لأنها لم تكن اتفاقاً بين طرفين متساويين، فلم تقبل إسرائيل بقيام دولة للفلسطينيين، وحققهم في تقرير المصير، وقد أطلال التلكو الإسرائيلي في تنفيذ اتفاقاتها المؤقتة من أمد الاحتلال العسكري، والتوسع الاستيطاني في غزة، والضفة الغربية، بما في ذلك ضم أفضل أراضي الضفة الغربية، وبناء طريق التفافي كي يستخدمه المستوطنون وجيش الدفاع، ونتيجة لذلك، لم تلامس عملية أوسلو لب المسائل الأساسية لدى الجانبين، وفشلت في وضع حد للاستيطان، أو الاحتلال؛ لأنها كانت عبارة عن اتفاقية سمحت بالمحصلة لأحد الطرفين بالاستمرار في اقتطاع الأراضي التي كان من المفترض تقاسمها، وقد شهد عقد من زمن المفاوضات، الذي بدأ مع مؤتمر مدريد للسلام تضاعف عدد المستوطنين، والمستوطنات، ووضع مخططات تقطيع أوصال الضفة الغربية إلى كانتونات مختلفة حيز التنفيذ، وتكريس نظام الاحتلال وتقوية شوكته، ومن ثم أصبحت تدابير إعادة بناء الثقة مجرد مبادرات رمزية، كإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، أو إعادة الربط بين غزة والضفة الغربية.

أما على الجانب الإسرائيلي، فقد شكلت المقاومة المسلحة التي أطلقتها الحركات الإسلامية السياسية عبر التفجيرات والهجمات الانتحارية صدمة للإسرائيليين، وزعزت ثقتهم بالاتفاقية، فضلاً عن أن المواقف المعلنة لكثير من الساسة الإسرائيليين لم تهين الجمهور والرأي العام إلى أن السلام لا يتم إلى من خلال تقديم "تنازلات مؤلمة"، وخير مثال على ذلك ما حدث أثناء قيادة كل من أرئيل شارون، وإيهود أولمرت خلال حقبة ما بعد أوسلو، وعليه فقد حلت الريبة مكان الثقة، وتمت الإطاحة بالآمال المعقودة على الاتفاق.

وبعد أن انكشفت الغمامة أدرك كل من الإسرائيليين والفلسطينيين حقيقة سلوكيهما، الذي أدى إلى الفشل في تحقيق الآمال المعقودة على عملية السلام، ولم تأت "مكاسب السلام" المزعومة أبداً، بل تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والمعيشي، ومهد للإخفاق في تنفيذ نظام هيكلي للسلام الطريق أمام مزيد من العنف الذي مارسه جيش الدفاع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، حيث قام بهجمات وحشية ضد الأهداف المدنية، ولم يعد التهديد على الصعيد القومي فقط، بل أضحي تهديداً على الصعيد الشخصي للأفراد، ولم تعد الجبهة مقصورة على الحدود الفاصلة بين الجانبين، بل اتسعت لتشمل مدن إسرائيل الساحلية، وبلغت الريبة أوجها عبر الإعلام الوطني المتعصب ثم ليتحول إلى حرب صور، حيث عرضت وسائل الإعلام صور الضحايا، صورة بعد صورة، وأسماءهم اسماً اسماً، فيما تمت الإشارة إلى خسائر الطرف الآخر وضحاياه بالأرقام المجملة، هذا إن تمت الإشارة إليها أصلاً،

وبذلك أصبحت الساحة مسرحاً للصور النمطية السلبية.

لقد حظيت اتفاقات أوسلو بدعم، وتأييدٍ واسعين في إسرائيل خلال السنوات القليلة التي تلت التوقيع عليها، وقد عبّر ٤٣٪ من المُستطلعة آراؤهم خلال الفترة بين عامي ١٩٩٣، و١٩٩٩ عن دعمهم لاتفاقات أوسلو ومساندتهم لها، فيما عارضها ٣٢٪ منهم، وفي المقابل، تدنت نسبة الدعم والمساندة للاتفاقات خلال انتفاضة الأقصى بشكل ملحوظ، فانعكست الآية، وانقلبت المعادلة.^(٤)

وقد ظهرت عدة عقبات في وجه العملية السلمية، تبين ذلك من خلال الدراسات وعمليات التقييم التي جرت حول تعاون المنظمات غير الحكومية في المرحلة السابقة^(٥)، ومن بين تلك العقبات أن الشباب في المنطقة - وهم يمثلون قطاعاً كبيراً من حيث العدد، ومحركاً نشيطاً في المجتمع - يتوزعون على ضفتي الصراع العنيف بين ضحايا، وجناة، مما يشكل مصدر قلق وخوف، ومع ذلك، فقد شاركت نسبة لا بأس بها من الشباب الفلسطيني عبر السنوات الماضية في نشاطات مشتركة مع نظرائهم الإسرائيليين الذين ينتهجون النهج نفسه، ووجد نشاطات المجتمع المدني في إسرائيل أنفسهم في خضم مرحلة بناء ما بعد الدولة، التي تتطلب مؤسسات مكتملة تسير بموجب القواعد الديمقراطية، وعلى العكس مما هو متوقع، يُفضل كثير من دُعاة السلام الإسرائيليين السعي وراء تحقيق السعادة والرفاه، أكثر من السعي لإيجاد الحلول الناجعة في المصالحة بين المجتمعات، أما الفلسطينيون فما زالوا متمرسين خلف مهمّة بناء الدولة، والهوية، والوطنية، مما يفرض قيوداً على حرية الفرد ونشاطاته، كما يتسبب الإحباط من عدم القدرة على تحقيق الذات، وتحسين المستوى المعيشي، بفرض مزيد من العزلة عليهم، ويقلل من فرص تفاعلهم مع نظرائهم الإسرائيليين، الذين يتمتعون بمستوى أعلى من المعيشة.

أما البرامج المشتركة بين الناس (من الناس إلى الناس) فلمّا يستقم بعد أمرها، كي تصبح برامج معيارية معتمدة، حتى عندما تمّ إقرارها بشكلٍ رسمي، لم يتبناها إلا

(٤) تم رصد التغيير الذي حل بالرأي العام الإسرائيلي بشكل دوري عبر "مؤشر السلام" الذي صممه مركز تامي شتاينميتز لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب (<http://www.tau.ac.il/peace/>)، وتضمن الرصد فيما بعد الرأي العام الفلسطيني عقب اندلاع انتفاضة الأقصى من خلال مقالة شامير والشاقي في المسح الدوري (الفصلي) الذي يجري في معهد هاري س ترومان في الجامعة العبرية في القدس (<http://truman.huji.ac.il/polls.asp>).

(٥) مانويل حاساسيان، «المنظمات غير الحكومية في سياق النضال الوطني»، بنجامين غوردون، وستانلي أن كاتز، حزقييل هاسنفيلد (محررون) لكتاب حشد التأييد لصالح السلام: فض النزاعات في إيرلندا الشمالية، وإسرائيل، وجنوب إفريقيا، (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٢) ص ١٣٠-١٥٠، و مانويل هاساصيان، وادي كاوفمان «بناء السلام الإسرائيلي الفلسطيني: الدروس، والعبر المستقاة»، في كتاب من تحرير بول فانتونغرین بعنوان السلام تبنيه الشعوب، (المركز الأوروبي للوقاية من النزاع، ١٩٩٩، أوترخت)، ص ١١٢-١٢٣، دور المجتمع المدني في عملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني، في كتاب موشيه ماعوز، سري نسيبة، هل ما زالت أوسلو على قيد الحياة؟ (مؤسسة أديناور، القدس، ١٩٩٩) ص ١١٥-١٣٩.

مجموعات هامشية من كلا الطرفين، تنادي بالعمل على تحقيق المصالحة، والصفح، والتسامح، فعلى الجانب الفلسطيني، لم يكن هناك ظهوراً علني للشخصيات المشاركة في تلك البرامج، وبقيت أسماء المشاركين فيها طي الكتمان، وكانت الاجتماعات واللقاءات تعقد في الخارج أغلب الأحيان. وهكذا، فإن التغطية الإعلامية غير الكافية لم تكن هي السبب الوحيد وراء الجهل العام السائد بهذه الأنشطة، وأخفق المشاركون في نشر "الأخبار السارة" التي غالباً ما كانت تنتهي إليها تلك الاجتماعات، وقد ركزت الجهود الخاصة بنشر السلام على ضرورة تغيير المناهج المدرسية، التي تركز على العداوة والصراع، حيث كانت المناهج الإسرائيلية لا تتحدث عن أي علاقة حسنة مع السكان العرب، وكذلك المناهج الفلسطينية التي كانت مقررّة قبل تعديلها لاحقاً، فقد كانت المناهج الأردنية، والمصرية تصور الصهاينة واليهود، في أغلب الأحيان، على أنهم شريرون ومستعمرون وقتله، فمشهدان مثل الوقوف المهين عند إحدى نقاط التفتيش، ومقتل أحد الأقارب بطريقة بشعة، تكفيان لتشكيل فهم الطفل وصياغة تصوره للوضع القائم، وبذلك لا يبقى مجال لأخذ صورة إيجابية لليهود، وإمكانية أن يكونوا جيراناً يمكن التعايش معهم.

وكانت هناك قيود كثيرة فرضتها النقابات المهنية والمؤسسات الأكاديمية على مؤيدي السلام من الجانب الفلسطيني، وهذه النقابات والمؤسسات لا تعارض أية علاقات مع حكومة إسرائيل وحسب، بل تعارض كذلك إقامة أية علاقات مع مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ويرى معظم الفلسطينيين أن التطبيع هو عملية بناء علاقات منفتحة، وتبادلية مع إسرائيل في جميع المجالات، بما فيها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، ومع ذلك فتتقسم مواقفهم إزاء تلك العملية قسمين: الأول يرى التطبيع عملية تهدف إلى دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط الكبير، أو إعادة بناء موقف إسرائيل من خلال نهج سلمي، يبدأ من القواعد الشعبية، ثم يصل إلى أعلى هرم في السلطة، والثاني يعارض عملية "التطبيع" لكونها تتضمن الاستعداد لقبول الممارسات الظالمة التي ارتكبها الاحتلال في الماضي، أو ربما إضفاء الشرعية عليها، ولذا يتمسك هذا الفريق بأن إنهاء الاحتلال شرط مسبق للتوصل إلى علاقات طبيعية مع إسرائيل، وقد أدى هذا الموقف إلى ظهور مطالبات فلسطينية تدعو إلى مقاطعة التعامل مع الأكاديميين الإسرائيليين، مما تسبب بكثير من الضغط على الفلسطينيين الراغبين بالتعاون مع الطرف الآخر من أجل ردم الفجوة العرقية بينهما^(٦)، وفيما بعد زاد من

(٦) وليد سالم، «الخطاب المعادي للتطبيع في إطار بناء السلام الإسرائيلي الفلسطيني»، في كتاب من تحرير جي راموندا، وبي فالينوف، وو سالم، وأي كاوفمان بعنوان خرق الجدار، (برشلونة: سي سي سي بي، ٢٠٠٥) ص ٨٧-١٠٦.

تفاقم العراقيل الأيدولوجية تلك الحواجز الملموسة التي أقامها الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. ومع ذلك استمر قليل من الإسرائيليين - الذين آمنوا بجدوى التضامن أحادي الجانب مع الفلسطينيين - في فعالياتهم المُساندة والداعمة لإدامة العلاقة مع الفلسطينيين في ظل غياب جُهدٍ مواز، وكاف للتأثير على الرأي العام الإسرائيلي، كما أن أقلية صغيرة من الناشطين الفلسطينيين استمرت في الدعوة إلى النضال السلمي الخالي من العنف، والتعاون مع قوى السلام الإسرائيلية، وما زالت تلك الجهود متواضعة على الوتيرة نفسها منذ عملية أوسلو حتى يومنا هذا.

شهدت عملية أوسلو إنجازات مهمة، على الرغم من الإخفاقات المتكررة التي منيت بها^(٧)، فقد أثرت في تهيئة المناخ النفسي من خلال ترسيخ الإيمان بإمكانية التوصل إلى حل سلمي، واعتراف إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية، كل منهما، بشرعية الأخرى من خلال المفاوضات والجلوس على طاولة واحدة، وأصبح هذا الوضع أمراً واقعاً مسلماً به عند الجميع، والدليل على ذلك أن زعماء حزب الليكود السابقين، والحاليين قاموا بمصافحة مسؤولين من منظمة التحرير التي كانوا يعتبرونها منظمة إرهابية في السابق، وفوق ذلك، أطلقت عملية أوسلو شعار "حل الدولتين" الذي ما زال يعتبره غالبية الشعبين شعاراً مهماً، ويمثل الحل الأمثل لقضيتهم^(٨)، وقد تمت ترجمة هذه الدعوة حين تحول شعار "حق تقرير المصير" إلى واقع عملي خلال الانتفاضة الأولى، واجتماع المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في الجزائر عام ١٩٨٩، الذي أكد على أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو إنهاء الاحتلال في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية، كما أن فكرة طرح التفاوض حول القدس قد أظهرت تحولاً كبيراً في الموقف الصلب الذي كان يتشبه به الطرفان سابقاً، إذ كان الحديث عن التفاوض على القدس من المحرمات التي لا تُمس.

لقد كان بالإمكان أن تصبح مبادئ حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من العملية السلمية إذا نظرنا إلى السياق الأشمل، واعتماداً على تجارب الآخرين في أماكن أخرى،

(٧) في مقال بعنوان "دولتين لشعبين" في صحيفة نيت بدعوت أحرونوت (١٤ سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٨) كتب رون بوندك قائلاً: «لقد أدت عجرفة إسرائيل، وموقفها المُذلل إلى استنزاف الطرفين، وابتعادهما عن بعضهما البعض في مواجهة الاحتلال، وغياب التفريق بين المناصرين، والمؤيدين للعملية. فقد كان أساس عملية أوسلو مرتبطاً بالمفاوضات، والعلاقات بين الطرفين، وأن الهدف النهائي هو فض النزاع وليس مجرد إدارة له. ويتضمن الهدف السياسي الرئيس لإسرائيل تفادي الجمود، والتقدم بشكل مستمر نحو النقطة التي تؤدي إلى حل النزاع من خلال التوقيع على اتفاق للسلام كعنصر هام للأمن القومي، وأن اتفاقية للسلام من شأنها أن تكون مُتسقة مع مصالح إسرائيل الأساسية مقابل ثمن معقول.»

(٨) مركز شتاينميتز، مؤشر السلام، (جامعة تل أبيب، مارس/آذار ٢٠٠٨)، الأستاذ الدكتور افرايم يعار، وتمار هيرمان: «تحدث التغييرات التدريجية مع مرور الوقت أحياناً تترامك على شكل تغيرات جذرية كي تغير من خارطة الرأي العام المفاهيمية. إلا أننا لم نجد مثل هذا التغيير فيما يتعلق بالحل المُفضّل. وتوصل هذا المسح إلى وجود مساندة ودعم بنسبة ٦٨٪ لحل «دولتين لشعبين».

ويمكن تطبيق هذه الحقوق من خلال ثلاث مراحل: أولاًها مرحلة ما قبل المفاوضات التي جرت في النرويج حيث اعتبر ممثلو حزب العمل الإسرائيلي، ومنظمة التحرير الفلسطينية قضايا حقوق الإنسان أنها الفاظ إنشائية بلا مضمون، أو أنها عبء يمكن أن يشكل عائقاً أمام اتفاق الطرفين عليها، إذ إن مفاوضي الجانبين قد تجشمو كثيراً من العناء كي يخرجوا بحلول مقبولة لعدد كبير من القضايا الملحة.

إن عبارة "وضع حد لعقود من المواجهة، والصراع" هي من العبارات التي كانت مطروحة في بنود عملية السلام، وهي توحى بالتحرك نحو الاهتمام بحقوق الإنسان، لكن الأمر لم يكن كذلك، فلم تلتزم بنود اتفاقية "الوضع النهائي" على وجه الخصوص بتحسين حقوق الإنسان ليكون حافزاً على تحقيق التقدم في العملية السلمية، أو التوصل إلى معايير مقبولة للطرفين، فمن شأن البنود المتعلقة بحقوق الإنسان أن تقلل من التناقضات المحتملة بين المجموعات المختلفة، ومن شأن اللغة التي تراعي كرامة الآخر واحترامه أن تكون على قدر كبير من الأهمية للشعوب المضطهدة، التي غالباً ما تتردد في دفع كلفة التسوية أو ثمنها، وهكذا يصبح العنف، والرفض، والتوجهات السلبية، والمقاطعة هي الوسائل التي يستخدمها الطرف الضعيف، ويصبح من الملائم للطرف الأقوى استعمال مصطلحات خاصة، مثل "استحقاقات" كونه يساعد على انتزاع المواقف المتطابقة مع رغباتها، فبدلاً من أن تقبل إسرائيل "بالتخلي" عن أراضٍ في الضفة الغربية فقط، يجب عليها أن تؤكد على حق الفلسطينيين الطبيعي في دولتهم على أرض فلسطين التاريخية^(٩).

ثانياً، تأتي مرحلة المفاوضات، في صراع يعتبر من الصراعات الاجتماعية الممتدة، التي هي عملية طويلة الأمد في العادة، وتتطلب قبولاً شعبياً أثناء المراحل المؤقتة، ويمكن تيسير الانتقال من مرحلة إلى أخرى عبر اللجوء إلى "تدابير بناء الثقة" (CBMs)، التي تمت صياغتها دولياً ضمن إطار مبادئ حقوق الإنسان، وقد اعتقد الفلسطينيون الذين يريدون تحقيق "مكاسب السلام" الحصول عليها على شكل حقوق اجتماعية، واقتصادية، إلا أن إسرائيل تجاهلت الإقرار بمسؤوليتها حيال الاحتياجات اليومية للفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال، وذلك بفرض مزيد من القيود على السلطة الفلسطينية، وعلى نحو مشابه، لم ينظر معظم الإسرائيليين إلى المفاوضات السلمية على أنها مصدر لشعورهم بمزيد من الأمن على الصعيد الفردي، أو الجماعي، وما زالوا يشعرون أنه لم يتم التعبير عن حقهم المشروع في الحياة بـلغة صريحة واضحة، فكان يجب إخبار الانتحاريين الفلسطينيين مراراً، وتكراراً، وكذلك القادة العسكريين الذين أعطوا الأمر بإطلاق الصواريخ أنهم كانوا بأفعالهم

(٩) محمد أبو نمر، وإدي كاوفمان، مد الجسور بين تحولات الصراعات، وحقوق الإنسان: دروس من عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، (واشنطن العاصمة: مطبعة معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠٠٦) ص ٢٧٧-٢٠٨.

تلك يخالفون هذا الحق المقدس، الأكثر أهمية من بين حقوق الإنسان الأخرى، وفي المقابل، فإن على إسرائيل أن تكف عن الاحتفاظ بالسجناء الموقوفين إدارياً دون محاكمة، وأن تحترم حرية الحركة، والتنقل داخل الأراضي المحتلة، وأن تتوقف عن تدمير البيوت، كونها عقوبة غير مقبولة تفرض على الأسرة كاملة، وأن توقف مصادرة الأراضي، وأن تضع حداً للاغتياالات، وكل ما يسمى "الأضرار الجانبية"، وهي تعني الاستخدام المفرط أو غير المتكافئ للقوة ضد المدنيين الأبرياء، وذلك رداً على العنف الفلسطيني، وكان بإمكان كل من السلطات الفلسطينية، والإسرائيلية تقديم المزيد من التعويضات المالية لضحايا العنف، والتقيد بحظر اللجوء إلى التعذيب الجسدي خلال عمليات الاستجواب، كما يمكن للأعراف المرتبطة بحقوق الإنسان أن تسهم في تقديم أفكار خلاقية لحل قضايا الوضع النهائي، مثل اللاجئين، والمستوطنات، والقدس، وحصص المياه، ويمكنها فوق ذلك أن تفتح آفاقاً جديدة خلال مرحلة المفاوضات^(١٠).

ثالثاً، تأتي مرحلة ما بعد النزاع التي هي مرحلة تنفيذ الاتفاقيات، فقد كان الصراع دائراً ليس بين حكومتين وحسب، بل بين مجتمعين أيضاً، وعليه يُعتبر إجراء مصالحة على مستوى القواعد الشعبية من الأسفل إلى الأعلى مكوناً مهماً من مكونات تدعيم السلام، ومع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الحالي، الذي يبعث على الإحباط، وقد يبدو التعامل بشيء من التفصيل مع مرحلة ما بعد الصراع أمراً مثالياً وغير عملي، ومع ذلك كان على مهندسي عملية أوسلو للسلام، وفي ظل ظروف مواتية، الشروع بتشكيل مجموعة عمل للتخطيط المناسب من أجل تحقيق المصالحة، وربما على نحو أقل أهمية، تقييم العناصر الواجب تضمينها في هذه المصالحة "الحقيقية والفعلية"، على فرض أن السلام المنشود سيتم تأجيله مرة تلو الأخرى^(١١)، إلا أن تنفيذ الاتفاقيات على أساس الحقوق المتساوية يتطلب المراقبة، والمتابعة والتنظيم، إلا أن حالة عدم الاتفاق، أظهرت إخفاقاً كبيراً في تلبية الاحتياجات الكافية لتفعيل آليات الوساطة وإجراءاتها، حيث كان من المفترض لها أن تُشير إلى رؤية مشتركة،

(١٠) نفس المصدر السابق، ص ٢٨٥. بالنسبة للجدل الدائر حول المياه، فلا يجب التعامل مع هذا المورد المشترك على أنه محدود ومحكوم عليه بالفناء (صفرى بالحصلة). وعلى الرغم من ندرة مصادر المياه فقد يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق حول الإدارة المشتركة للأحواض المشتركة، وكذلك تحديد المبادئ العامة لحقوق استعمال المياه، وهي مبادئ تقوم على الحقوق المتساوية لجميع الأطراف في التزود بالمياه بالكميات الأساسية، ووضع تدرج لتسديد دفعات أكبر لقاء الاستهلاك الزائد. وبعتماد سياسة التسعير التدريجي على الاستهلاك الزائد يمكن لأكبر المستخدمين لمصادر المياه القيام بتمويل كلفة تحلية مياه البحر. (انظر أي فيتيلسون، وم حداد، وآخرون، تقارير حول الإدارة المشتركة للأحواض المائية المشتركة، (القدس: معهد ترومان، الجامعة العبرية، ١٩٩٥، و١٩٩٦).

(١١) لأمثلة ملموسة على أنشطة مصالحة حقيقية وفعلية من أجل التعافي، وإدراك معاناة الآخر، اذهب إلى الموقع الإلكتروني التابع لمنتدى العائلات الفلسطينية والإسرائيلية التخلي: (<http://www.thwparentsircle.com>).

وأن تُساعدَ بشكلٍ فعالٍ في التعاملِ مع التعقيدات المنبثقة عن المشاكل الطارئة خلال المراحل الأولى للتنفيذ، وعادةً ما تتضمن هذه المحاولات مؤشرات مصممة بشكل واضح من أجل استعمالها للإنذار المبكر، حيث كان من الممكن لتلك المحاولات أيضاً أن توفر برامج تدريبية في مجال العمل الوقائي.

٢٠٤ قمة كامب ديفيد وتبعاتها

كانت آفاق السلام ورويته خلال المرحلة التي أعقبت كامب ديفيد (الثانية) وحتى عام ٢٠٠١ محصورة في أيدي القادة فقط، ولقد جدد النصر المدوي الذي حققه أيهود باراك في انتخابات عام ١٩٩٩ الآمال باستئناف المفاوضات، وانطوى قيامه بسحب قواته من لبنان، والابتعاد عن سياسة "الخطوة خطوة" في نهجه الذي اختطه من أجل الوصول إلى اتفاقية للسلام، على كثير من الأمل^(١٢)، فقد كان لدى كل من الإسرائيليين، والفلسطينيين توقعات مختلفة قبيل قمة كامب ديفيد في يوليو (تموز) عام ٢٠٠٠، ومن الجدير بالذكر أن بقاء التحالف الهش لحكومة باراك كان رهناً بنجاح القمة^(١٣)، وبحسب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، فقد كان باراك عازماً على التوصل إلى اتفاق سلام كامل، وفي المقابل، لم يشكل احتمال فشل القمة تهديداً لعرفات، ولكنه قاوم فكرة الذهاب إلى كامب ديفيد، كما أن باراك جعل من أولوياته الشروع في محادثات سلام مع سوريا، وأدت هذه الأولوية الجديدة إلى تهميش القضية الفلسطينية، وشعر عرفات بالإهانة عندما انسحبت إسرائيل من لبنان عام ٢٠٠٠، وقد تم ذلك بإيعاز من باراك، وقد سرت إشاعات تقول بأن عرفات لم يرغب في التفاوض، والاستمرار به؛ لأن باراك سبق أن تنصل من عهده خلال اتفاقيات سابقة، ولأنه لم يتم تحقيق أي تقدم، ولأن إسرائيل كانت في موقف أقوى^(١٤)، وذكر عرفات حينها لمسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية أن "المناخ ليس مواتياً بعد لعقد

(١٢) نود أن نعرب عن عميق امتناننا للمساهمة بهذا الفصل التي قدمها مساعدا البحث اللذين عملا معنا وهما الياس إبيانتو، وأومري أرينز من جامعة ميريلاند.

(١٣) عادة ما يُشار إلى تلك المحادثات باسم «محادثات كامب ديفيد ٢»، كون الجولة الأولى قد عُقدت بين إسرائيل، ومصر في المكان نفسه، وبمبادرة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر. ويلخص هنية العقلية الفلسطينية في التعامل مع السياسة الإسرائيلية في مقال بعنوان «أوراق كامب ديفيد قاتلاً: إذا لم يتم التوصل إلى اتفاقية، فسوف يضطر باراك إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية». وقد تكررت هذه العبارة كثيراً إلى درجة قيام الوفد الفلسطيني بالسؤال غاضباً «هل هذه القمة هي لإنقاذ عملية السلام أم لإنقاذ حكومة باراك؟» مقال لأكرم هنية بعنوان «أوراق كامب ديفيد» في مجلة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١، ص ٧٩.

(١٤) حسين آغا، وروبرت مالي، «كامب ديفيد: تراجيديا (مأساة) من الأخطاء»، ذا نيويورك ريفيو أوف بوكس.

قمة^(١٥)، وعلى الرغم من تلك الاعتراضات، فقد قرر عرفات أن يشارك في القمة بموجب شروط ثلاثة، تم الاتفاق عليها مع الرئيس الأمريكي كلينتون، وهي: إجراء المزيد من المحادثات التحضيرية، وتقديم ضمانات أمريكية من أجل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، والكف عن إطلاق الاتهامات جزافاً، وقد تم الاتفاق على تلك النقاط الثلاث بغض النظر عن نجاح القمة أو عدمه، وفي نهاية المطاف، لم تتم مراعاة أي من الشروط المتفق عليها أو احترامها^(١٦)، حيث يؤكد كلينتون في مذكراته على أن ”عرفات لم يقدم أي رد نوعي“^(١٧).

لقد تم إدراج القضايا الصعبة على جدول أعمال قمة كامب ديفيد، وقام المشاركون، والمحللون من الجانبين بتقديم تفسيرات متضاربة لما حدث، وأظهر رئيس الوزراء باراك نوايا صادقة للتوصل إلى حل وسط، وذلك باستجابته لكثير من المطالب الفلسطينية، حيث قبل بإحدى المسائل التي تُعتبر من المحرمات لدى الجانب الإسرائيلي، ألا وهي التفاوض حول القدس، وأبدى موافقته على أن تصبح عاصمةً للدولتين، وعرض إعادة ما يقرب ٩١٪ من الضفة الغربية، واستعداده للقبول بمبادلة ١٪ من أراضي إسرائيل إضافة للنسبة السابقة، ولم يكن بالإمكان في حينه التوصل إلى تحديد مدى التسوية المنشودة، نظراً لأن ”الحد الأقصى“ من العرض الإسرائيلي المطروح في قضية الأراضي كان دون ”الحد الأدنى“ المقبول من الجانب الفلسطيني، ولأن قضيتي القدس، وحق العودة مازالتا عالقتين من غير اتفاق، وعقب مبادرة كلينتون في ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠٠، اقترب الطرفان كثيراً من التوصل إلى اتفاقية في طابا في يناير (كانون الثاني) عام ٢٠٠١، إلا أن المحادثات فشلت، وتوقفت المبادرة، ومع حلول يناير (كانون الثاني) عام ٢٠٠١، كان الطرفان قد فقدوا شرعيتهما، وبخاصة حكومة باراك ذات الأغلبية الضئيلة، وانهارت جسور الثقة التي كانت بين الطرفين.

إن عدم قيام عرفات بطرح مقترح بديل لدفع المفاوضات قدماً يَشَكُلُ مَلَخَصاً لأوجه الاختلاف بين أهداف الإسرائيليين، والفلسطينيين، ولقد عبّر الرئيس كلينتون عن شعوره بالإحباط جراء التزام عرفات الصمت، وقال: ”لقد قطعت إسرائيل أشواطاً أبعد مما فعل عرفات، وحتى أنه لم يقم بتبني الخطوات التي قام بها الإسرائيليون أساساً للمفاوضات في المستقبل“^(١٨)، وقد جري السيناريو الذي أعقب تلك الأحداث على النحو الآتي: أولاً، خسر باراك الانتخابات أمام أرئيل شارون في الانتخابات

(١٥) أكرم هنية، «أوراق كامب ديفيد» مجلة الدراسات الفلسطينية، ص ٧٦.

(١٦) حسين آغا، وروبرت مالي، «كامب ديفيد: تراجيديا (مأساة) من الأخطاء»، نفس معلومات النشر آنفة الذكر.

(١٧) بيل كلينتون، حياتي، (يورك: ألفرد أي نوبف، ٢٠٠٤)، ص ٩١٣.

(١٨) كلينتون، المصدر نفسه، ص ٩١٥.

الإسرائيلية، ثانياً، انتخب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، وهو غير ميال لإجراء مزيد من المفاوضات بعدما رأى الجهود التي قام بها سلفه تذهب سدى، ولم يوح عرفات باستعداده لأي تعاون لتقديم مقترح بديل، بل وقال لشلومو بن عامي، وزير خارجية إسرائيل آنذاك: إنه يرى في نفسه "صانع قرار" وليس "مفاوضاً"، وأن دوره مقصور في الحكم على الأمور فقط عند انتهاء عمليات الشد، والجذب، بالإضافة إلى ذلك، لم تحرز قنوات التفاوض المخفية في ستوكهولم تقدماً يكفي لعقد مؤتمر دولي لمباركة تلك الجهود.

وانهارت المفاوضات في نهاية المطاف "بسبب رفض الإسرائيليين، والفلسطينيين الدخول في اللعبة... فما طلب إلى الفلسطينيين فعله كان بدهياً جداً، هو أن يقوموا - ولو مرة واحدة بالتقدم بمقترح بديل"^(١٩)، وفضلاً عن ذلك، فقد أسهمت بعض التحركات التفاوضية الإسرائيلية، والإجراءات التي اقتضتها التفاعلات السياسية، في فشل المحادثات، كما أنهم لم يتمكنوا من تقديم أي تنازلات في قضية الأراضي، لأن تلك المسائل كانت خطوطاً حمراء لا يمكن الاقتراب منها، وقد أثار الإسرائيليون حفيظة، وريبة الفلسطينيين، عندما أعطوا بصيصاً من الأمل في الأهداف السياسية، وذلك بالحديث عن قيام الدولة الفلسطينية، التي فتحت أبواب الأحلام الواسعة، إلى أن ذلك لم يدم طويلاً، فقد شعر الفلسطينيون بأن المقترح الذي قدمته إسرائيل لا يجعل من الدولة الفلسطينية دولة قابلة للحياة، وتتسبب الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بتقطيع أوصال المناطق إلى أربعة كانتونات منفصل بعضها عن بعض، وكذلك اعتبر الفلسطينيون موقف إسرائيل النهائي من القدس - الذي يعطي لهم حق الاحتفاظ بالسيادة على أحياء فلسطينية معزولة في قلب القدس الشرقية - بأنه يرمي إلى خلق أحياء معزولة عن محيطها "غيتو" في قلب القدس.

تناول الفلسطينيون المسائل المتعلقة بالمستوطنات، والحدود، واللاجئين من منظور القانون الدولي خلال قمة كامب ديفيد، فيما نظر عرفات إلى النهج الإسرائيلي على أنه يمثل "عقلية المحتل"، التي تعتقد بوجود ممارسة الضغط الكافي على الفلسطينيين كي يقبلوا بأي اتفاق مهما كانت شروطه، ولذا فإن الطرح الإسرائيلي يفتقد الأساس المنطقي - أو يكاد - لأي ركائز تستند إلى القانون الدولي، وقد رأى الفلسطينيون من أنفسهم دعاة سلام وتعايش، وأنه قبلوا بحلول الوسط، نظراً لأنهم أذعنوا القانون الدولي في التنازل عن حقوقهم، بينما ربط الإسرائيليون تنازلاتهم باحتياجاتهم، وفوق ذلك، قام باراك بإخفاء مقترحاته النهائية، ريثما يقوم عرفات بتقديم تنازلات أخرى، غير أن الأخير رفض تقديم تنازلات جديدة حتى يرى ما هي

(١٩) شلومو بن عامي، مقابلة مع صحيفة هآرتس يوم ١٣ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١.

”نهاية اللعبة“.

إن كثيراً من التصريحات، والبيانات الفلسطينية قد أثرت سلباً على مسار المفاوضات، فقد كان عرفات يرى أن الاقتراح الذي يقضي بتقسيم القدس هو أحد التنازلات؛ لأنه كان يعتقد أصلاً أن للفلسطينيين الحق في الحصول على كامل المدينة المقدسة، ولم يقبل بما هو أقل من السيادة الكاملة، والسلطة الكاملة على الحرم الشريف، والأحياء المسيحية، والعربية، والأرمنية، وقد وافق الفلسطينيون خلال المفاوضات أن يتنازلوا عن السيادة على الحي اليهودي، وحائط المبكى في جبل الهيكل، اللذين لم يكونا جزءاً من إسرائيل قبل عام ١٩٦٧^(٢٠).

وقد رأى عرفات في نفسه مُمثلاً لكل العرب والمسلمين، فهو القائد العربي المسلم الذي يدافع عن المقدسات الإسلامية، ولا يفرط فيها، وبد ذلك واضحاً في تصريحاته التي أدلى بها أمام الرئيس كلينتون، حيث قال: ”إنني لست قائداً للشعب الفلسطيني وحسب، بل إنني نائب رئيس منظمة دول المؤتمر الإسلامي أيضاً، وإنني أرى نفسي منافحاً عن حقوق المسيحيين أيضاً، ولن أقوم ببيع القدس“^(٢١)، وبسبب تشكيك عرفات بالوقائع التاريخية المرتبطة بجبل الهيكل، والقدسية التي يحظى بها لدى الشعب اليهودي، وتكراره التركيز على حق العودة المطلق لكل لاجئ فلسطيني، فقد خرجت أية مبادرات إيجابية عن مسارها الفعلي.

ولعل النقاش الذي دار حول اللاجئين كان من أكبر الأسباب التي وقفت عقبة في وجه المفاوضات، وقد وردت تقارير تشير إلى أن اللجنة التي تم تشكيلها لمناقشة قضية اللاجئين دخلت في جدال حول الحق التاريخي، حيث أصر الفلسطينيون على أن القانون الدولي يضمن حق العودة لجميع اللاجئين، ويعتقدون بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ينص على هذا الحق بشكل خاص، ومع أن عدد اللاجئين يتراوح بين خمسة، وستة ملايين نسمة، إلا أن الفلسطينيين لم يطالبوا بالحصول على حق العودة للاجئين كافة، بل إن الأرقام التي تمت مناقشتها بلغت ٨٠٠ ألف فقط، وقد اعتبر الفلسطينيون ذلك تنازلاً كبيراً جداً، لكن إسرائيل لم تبد أي مسؤولية تجاه تلك المشكلة سوى التعبير عن حزنها وتعاطفها مع المشكلة، وطرح قضية التعويضات بديلاً، يتم تنفيذها من خلال جهود مشتركة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك قيام الصندوق الدولي بصرف تعويضات لليهود الذين هاجروا من البلدان العربية، ووافقت إسرائيل على السماح لبضعة آلاف من اللاجئين بالعودة

(٢٠) روبرت مالي، وحسين آغا، ما بعد كامب ديفيد: تبادل (للسائل)، وردّ على إيهود باراك» (ذا نيويورك ريفيو أوف بوكس).

(٢١) أكرم هنية، «أوراق كامب ديفيد» مجلة الدراسات الفلسطينية، ص ٩٥.

خلال عشر سنوات عبر عملية يُطلق عليها اسم "لمّ الشمل"^(٢٢)، وبقي عرفات ملتزماً بعدم اتخاذ زمام المبادرة؛ لأنه اعتقد أن الأمريكيين لم يُحسنوا التخطيط بما يكفي لإنجاح قمة كامب ديفيد، وأن العملية برمتها لم تخضع لتفكير متأن وجدي، وبالرغم من أهمية حقيقة موافقة الفلسطينيين على مبدأ حدود ما قبل عام ١٩٦٧ على مبدأ الأرض مقابل السلام، إلا أن الأمريكيين لم يقدموا أية صفقات جديدة، ولم يتخذوا أية مبادرة سياسية معقولة خلال قمة كامب ديفيد، حيث ظهروا وكأنهم ينقلون الأفكار الإسرائيلية فقط، مما حمل الفلسطينيين على أن يفقدوا ثقتهم بهم، ولم يعودوا يعتبرونهم وسطاء نزيهين.

لقد كانت شخصية ياسر عرفات تتناقض تناقضاً تاماً وشخصية إيهود باراك، الذي كان يفكر بطريقة منهجية، وأبدى استعداداً للمضي قدماً في العملية السلمية بما يفوق ما فعله أي رئيس وزراء قبله، بالرغم من عدم تمكنه من تسوية الأمور مع عرفات^(٢٣)، ولكن مع ذلك فقد كان باراك مُحاوراً متعجرفاً، وميالاً إلى فرض مواقفه بدلاً من التفاوض بشأنها^(٢٤)، حتى إن عرفات قام في إحدى المرات بالصراخ في وجه وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت؛ لأنه شعر أنه يتم التعامل معه كما ولو كان عبداً، وما من شك في أن انعدام الاحترام، والتعامل بفوقية ساعدا على تعقيد العلاقات المتوترة أصلاً.

ولعل من أكثر الحقائق إثارة للدهشة هي أن عرفات وباراك لم يجتمعا بمفردهما مرة واحدة، ويُفسر الرئيس كلينتون ذلك بقوله: "لم يرغب باراك بالاجتماع مع عرفات وحدهما؛ لأنه كان يخشى أن يدخل في علاقة شراكة يُقدم فيها كل شيء، بينما لا يُقدم عرفات أي ردٍ نوعي"^(٢٥)، فمن المعروف أن عرفات شخصٌ "مراوغٌ مُتملصٌ، ومعروفٌ بعدم التزامه، وأنه ماهرٌ في الكلام الخادع"^(٢٦)، ويشير الرئيس كلينتون أيضاً إلى براعة عرفات في التملص من الضغوط التي تمارس عليه، ويضيف أن عرفات، وخلال أيام القمة، عندما يطلب منه شيئاً، يقول: "هل ترغب بحضور جنازتي؟" (كناية عما سيحصل له لو أنه وافق على المطالب)، وقد وظف عرفات مثل هذه التحركات، أو التكتيكات التي تبعث على الشعور بالذنب في مواجهة انفتاح باراك، واندفاعه، حيث غامر بمصيره السياسي من خلال تقديمه التنازلات، أو التسويات المُقترحة، ويقارن بن عامي بين موقف باراك، وأولويات عرفات،

(٢٢) أكرم هنية، «أوراق كامب ديفيد»، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص ٨٢.

(٢٣) دينيس روس، السلام المفقود (نيويورك: فارار، شتراوس، وجيرو، ٢٠٠٤) ص ٤٩٥.

(٢٤) شلومو بن عامي، ص ٢٥٣.

(٢٥) بيل كلينتون، حياتي، (نيويورك: ألفرد نوف، ٢٠٠٤)، ص ٩١٣.

(٢٦) شلومو بن عامي، ص ٢٥٥.

فيقول: ”لقد آثر عرفات أن يموت بطلاً مهزوماً لم يستسلم، مثل عبد الناصر، على أن يكون رجل سلام ويتعرض للاغتيال مثل السادات“، ومن ثم فإن الفروقات بين الشخصيتين شكلت انعكاساً للمفاوضات، وجعلت الأمور أكثر صعوبة لدى فريقي التفاوض^(٢٧).

وبعد تداعيات فشل القمة، واندلاع دوامة العنف، لم تتوقف المفاوضات، بل استمرت أربعة أشهر إضافية، ولم تتمخض عن حل نهائي، وما زالت ”المعايير“ التي طرحها الرئيس كلينتون خلال اجتماع ديسمبر (كانون الأول) في شرم الشيخ، وليس خلال قمة كامب ديفيد، وهي التي تمت الموافقة عليها - على عجل - في طابا بعد شهر من الاجتماع، ومع ذلك ما زالت هي أكثر الحلول جدوى في التوصل إلى حل مشترك للصراع.

٣٠٤ انتفاضة الأقصى

منذ انتخاب أرئيل شارون رئيساً لوزراء إسرائيل وحتى إصابته بسكتة دماغية عام ٢٠٠٦، لم يكن حريصاً على مواصلة العلاقات مع القيادة الفلسطينية، ولم تستأنف المفاوضات بين إسرائيل، والرئيس الفلسطيني المعتدل محمود عباس (أبو مازن) إلا بعد أن حل أيهود أولمرت مكان شارون، وقد استمرت اللقاءات بين شد، وجذب تاركة خلفها مزيداً من الشك والريبة بين الطرفين، وقد سرّعت سياسات شارون خلال مدة توليه رئاسة الوزارة من وتيرة الصراع الدائر، فخلال أربعة أعوام سقط أكثر من ثلاثة آلاف قتيل فلسطيني، وأكثر من ألف إسرائيلي أيضاً. وتتعارض التفسيرات التي يسوقها الجانبان للأسباب التي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى تعارضاً تاماً^(٢٨)، ومرد ذلك أن هذه الأحداث تجري في منطقة تسودها التفسيرات المرتبطة بنظريات المؤامرة، فيتوقع الإنسان دائماً من عدوه ما هو سيئ، بل إن كل طرف يشك في نوايا الطرف الآخر.

وتبدو الرواية الإسرائيلية الرسمية لما حدث صريحة، وواضحة، حيث ترى أنها كانت حرباً إرهابية سبق وأن خطط لها ياسر عرفات، وعزم على تنفيذها نتيجة

(٢٧) يصف الرئيس كلينتون تأثير الفروقات في الشخصيات بدقة قائلاً: «أراد باراك من الآخرين أن ينتظروا حتى يرى هو أن الوقت قد حان، ومن ثم توقع قبول أفضل ما تقدم به على أنه صفقة اتفاق جيد يتكلم عن نفسه، وأما شركاؤه في التفاوض فقد أرادوا إجراء محادثات لبناء الثقة والكثير من التفاوض.» سبق ذكره ص ٩١٢.

(٢٨) سري نسبية، وأدي كاوفمان، «نقاشات المائدة المستديرة حول انتفاضة الأقصى»، أدارها زياد أبو زياد، مجلة فلسطين وإسرائيل، ٢٠٠١.

للقرار الاستراتيجي الذي تتبناه الفصائل الفلسطينية، التي ترى أن الحقوق تسترد بالقوة وليس بالمفاوضات، بل إن العملية السياسية تتطلب موقفاً عسكرياً، ويبدو ذلك الموقف جلياً من خلال المعارضة التي أبداها الفلسطينيون في كامب ديفيد، والمفارقة أن عملية أوسلو، والعروض التي طرحت خلالها، وذهبت إلى مدى بعيد هي من تسبب بحمل الفلسطينيين على الرد باستخدام العنف، بعد انسحاب إسرائيل أحادي الجانب من لبنان، نتيجة هجمات حزب الله التي اتخذت شكل حرب العصابات، إضافة إلى زيارة شارون للأقصى في ٢٩ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠٠ برفقة المئات من أفراد الأمن الإسرائيلي، ونتيجة لذلك اتخذت كل الفصائل الفلسطينية مواقف متشددة ليس فقط من معارضة احتلال الأرض، بل من مواصلة العملية السلمية بمزيد من التنازلات، ويرى الفلسطينيون أن زيارة شارون للأقصى بالقوة كانت عملاً متعمداً سبق التخطيط له من أجل انتقاص سيادة المسلمين على المدينة المقدسة، وأنها كانت استفزازية من أجل إطلاق شرارة رد فعل عربي يتم قمعه بقوة، ومن ثم يتطور الوضع ليتحول إلى مواجهة عسكرية تقوم إسرائيل باستغلالها من أجل القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وزعيمها ياسر عرفات.

كانت الانتفاضة الثانية حسبما يورد آري كاكوفيتس "إما حرباً فلسطينية لإبادة إسرائيل (حسب الرواية الإسرائيلية)، أو حرباً فلسطينية للتحرر الوطني (حسب الرواية الفلسطينية)"^(٢٩)، ويستعين كاكوفيتس بالكاتب مايكل فالترز ليبين إمكانية العثور على هدفين متناقسين لدى كل جانب من طرفي الصراع، فالهدف الأول عند الفلسطينيين هو شنّ حرب من أجل تدمير دولة إسرائيل، كما يبرهن على ذلك الهجمات الانتحارية التي قام بها الإسلاميون منذ عام ٢٠٠٢، وبعض عناصر فتح الأكثر اعتدالاً، مثل كتائب الأقصى، الذين يرتبطون ارتباطاً مباشراً بعرفات، والسلطة الوطنية الفلسطينية. أما ثاني تلك الأهداف فيتمثل بقيام الفلسطينيين بشنّ حرب من أجل التمهيد لقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، وإنهاء الاحتلال العسكري المستمر منذ عام ١٩٦٧ للضفة الغربية، وغزة، ومما يؤكد ذلك القيام بشنّ عمليات على غرار حرب العصابات ضد الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، أما الهدف الأول عند إسرائيل، فهي حربٌ مشروعة، وعادلة تحوزها من أجل الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب الفلسطيني في سبيل توفير الأمن ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وثاني تلك الأهداف هي حرب توسعية تشنها إسرائيل للإبقاء على مستوطناتها، والتشبث بأرض إسرائيل الكبرى وهي الأراضي التوراتية "المحررة" أو لنقل المحتلة^(٣٠).

(٢٩) آري كاكوفيتس، «راشومون في الشرق الأوسط: الروايات المتضاربة حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» (القدس: الجامعة العبرية، مخطوطة غير منشورة ٢٠٠٣).

(٣٠) مايكل فالترز، «الحروب الأربعة بين إسرائيل وفلسطين» مجلة ديستنت، خريف عام ٢٠٠٢.

واستمر المتطرفون على الجانبين يخوضون الحروب لتحقيق الهدفين غير المشروعين طيلة مدة عملية السلام، وإذا كان الانفجار الشعبي يستهدف في البداية نظام السلطة الفلسطينية الفاسد، ثم إسرائيل، فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد أعادت توجيهه بسرعة لصالحها من أجل تغيير الوضع السياسي القائم، وتحسين موقعها التفاوضي على المدى القصير، وهو ما حصل بالفعل خلال الفترة ما بين قمة كامب ديفيد ٢، واجتماع طابا، ثم عملت من أجل توجيه جُل غضب، واستياء القطاعات الأكثر تهميشاً في المجتمع الفلسطيني تجاه إسرائيل، وبهذا المعنى، فلم يرق عرفات، أو السلطة الفلسطينية بالإجراءات المناسبة لإيقاف الانتفاضة، معتقدين أنها قد تخدم مصالحهم، بل إنهم قد فضلوا "ركوب الموجة" بدلاً من التصدي للإرهاب، والعنف، ويبدو أن عسكرة الانتفاضة لم تكن خطة عرفات الرئيسة، بل مجرد استغلال للوضع المتأجج، فقد كان عرفات يسير باتجاهين، فهو يشجع العمل العسكري في السر، كما ظهر ذلك جلياً في حالة السفينة (كارين إيبي) التي تم اعتراضها، وضبط حمولتها من الأسلحة في البحر الأحمر عام ٢٠٠٢، فقد أدان عرفات هذا العمل في الإعلام، لكن هناك شكوكاً أنه على علم تام بها.

ولم يتم تصنيف الانتفاضة الفلسطينية على أنها حرب خلال الأسابيع الأولى من اندلاعها، بل نُظر إليها على أنها مواجهة بين شعب أعزل مجرد من السلاح، وقوات عسكرية مدججة بكل أنواع الأسلحة، التي تستخدمها على نحو مفرط، مما يسبب مزيداً من العنف والعنف المضاد، وحتى نكون منصفين، فمن الجدير ذكره أن أفراد قوى الأمن الفلسطينية كانوا هم من بدأ مظاهر العنف تلك، وعلاوة على ذلك، فقد تنصل عرفات من وعده بحظر الإرهاب، وكبح جماحه منذ انهيار محادثات كامب ديفيد، ومع حلول شهر إبريل (نيسان) عام ٢٠٠٢، كانت السلطة الفلسطينية ترغبُ بتنفيذ وعدها بوقف العمل المسلح وكل مظاهر العنف، إلا أن الالتزام الكامل بذلك لم يكن ليحسن من ظروف الفلسطينيين، ويحول دون وقف تدهور قدرتهم في السيطرة على الجبهة الداخلية، وذلك نتيجة للإجراءات العسكرية الإسرائيلية، واستمرار الوضع على الأرض بالتدهور مع تبني "خيار عدم وجود خيار" الذي أدى إلى زيادة عدد الهجمات الانتحارية^(٣١)، وناورت الحكومة الإسرائيلية في الوقت نفسه كي تتمكن من تأجيل إعادة إطلاق المفاوضات السياسية أثناء القتال، وبعد شيء من التردد، سنت عام ٢٠٠٢ هجوماً عسكرياً شاملاً على الأراضي التي تحكمها السلطة الفلسطينية، وقامت بإعادة فرض سيطرتها الأمنية الكلية، ودمرت قوى الأمن الفلسطينية، وبنيتها التحتية، كما قامت بمهاجمة المقاطعة الرئاسية الفلسطينية

(٣١) ادي كاوفمان، ومانويل حاساسيان، «فهم صراعنا الإسرائيلي الفلسطيني، والبحث عن حل له»، سبق ذكره.

في رام الله، وحاصرتها في الوقت الذي كان عرفات يقيم فيها، ومن ثم فإنه ومن الناحية العملية قد تحول أسيراً بداخلها.

تمكنت إسرائيل أن تبقي بيدها الورقة المتعلقة بحياة الناس ومعيشتهم، من خلال إضعاف السلطة الفلسطينية، وجعلها خاضعة لها من أجل توفير الخدمات الأساسية للسكان، وقد جعل الجيش الإسرائيلي الظروف الإنسانية السيئة أكثر سوءاً للسكان المدنيين الفلسطينيين، ولجأ إلى تنفيذ الإعدامات من دون محاكمة لبعض المسلحين المزعومين، وقام بتوغلات عسكرية داخل المدن، والبلدات، والقرى الفلسطينية، وكذلك فقد خالف الجيش الإسرائيلي قواعد الحرب من خلال الرد بوسائل لا تتناسب وحجم الهجمات التي تعرض لها، مما أدى إلى مقتل edn; من الضحايا الأبرياء، كما قاد هوس الدولة اليهودية باستخدام القوة إلى تصعيد غير مسبوق للعنف، قبيل المفاوضات التي تم إعادة إطلاقها مرات، ومرات، وباختصار فإن الحكومة الإسرائيلية لم تتعاون بشأن رفع الحظر الإسرائيلي المفروض على السفر، والقيود الأخرى، وتقاوست في تقديم الدعم إلى السلطة الفلسطينية التي كانت أحوج ما تكون إليه من أجل تغيير موازين القوى وتداخلاتها المعقدة. ويُنظرُ إلى حركة حماس على أنها لاعبٌ رئيسٌ في مجريات الصراع، وتتمتع بقدراتها الذاتية، وطموحاتها السياسية، بالإضافة إلى صلاتها مع اللاعبين المهمين في المنطقة: إيران وسوريا، وهي ما زالت تتمتع بقدرات عالية رغم الاغتيالات المستمرة التي تقوم بها إسرائيل في صفوف قادتها وأفرادها، ناهيك عن القتل والتدمير في البنية التحتية التي حدث لها أثناء العدوان على غزة في ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠٨.

أما المجتمع المدني، فإن حاله ليست أفضل، فقد تقطعت كثير من الروابط والعلاقات السابقة، ولم تتم إعادة ترميمها وبنائها، ويمكن إلقاء اللوم إلى جماعات السلام الفلسطينية، بسبب إخفاقها في القيام بما يكفي لكسب المناصرة، وحشد التأييد للمشاريع البناءة التي تنفذها السلطة الفلسطينية، أو لفشلها في خلق الدعم الشعبي لعملها الذي تؤديه، ويمكن توجيه اللوم نفسه إلى التيار الرئيس في معسكر السلام الإسرائيلي، ومع ذلك، فإن المجموعات الفلسطينية لها الفضل بالنظر إلى حجم ما قامت به في مجال الإعلام، والعلاقات العامة حول مسائل مرتبطة بانتقاد عسكرة الانتفاضة الثانية، والتفجيرات الانتحارية، والفوضى السائدة، ومخالفات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها، وفي الوقت الذي انصبت فيه توقعات الإسرائيليين على التركيز في دخول الحوار حول مواضيع مهنية، أو تربوية، أو إنسانية، أو أكاديمية، توقفت التوقعات والآمال الفلسطينية عند المستوى السياسي في إطار سعيها لإحداث التغيير في الواقع الاقتصادي الصعب، والاجتماعي المتدهور، وتلقى معسكر السلام الإسرائيلي ضربة موجعة، وتحطمت صورته العامة، ودخل اليأس نفوس كثير من

ناشطيه فيما يتعلق بفرص التوصل إلى اتفاقية سلام، ولم يُعد الأمن الإنساني قضية هامشية تهم الجنود فقط، بل لقد أصبحت تفرض نفسها على عتبات كل بيت اليوم، مع سقوط ضحايا مدنيين على كلا الجانبين.

٤٠٤ صنع السلام، ودوامه الحرب الحالية

أصبح محمود عباس رئيساً مُنتخباً للسلطة الوطنية الفلسطينية في انتخابات حُرّة، ونزيهة، وأعتبر ذلك أول الأسباب التي تدعو للتفاؤل عقب وفاة ياسر عرفات، وكانت المهمة التي تنتظر عباس عظيمة وخطيرة، نظراً لأنه ورث عن سلفه الفوضى الداخلية، والاستقطابات السياسية، والفساد، ومما زاد الأمور تعقيداً المضاعفات الديموية التي رافقت سني الانتفاضة الخمس، والمناخ الكئيب الذي تمخض عنها، وعمد محمود عباس إلى محاولة النأي بنفسه عن إرث عرفات مُستعيناً بخبراء ومهنيين، أملاً في إصلاح الأنظمة السياسية، والأمنية، والاقتصادية، كما سعى إلى وقف الانتفاضة قبل كل شيء، بعد أن أدرك أن رياح المسار العسكري جرت كما تشتهي سُفُن إسرائيل. ويقودنا التحليل الناقد للوضع بضرورة القول باستبدال جيل القيادات القديمة، فطالما تمكّن عرفات من إبقاء عناصر حركة فتح ومكوناتها متماسكة، من خلال اعتماده غالباً على الإغراءات المالية، وسياسة "فرّق تُسد"، وكانت مؤسسات حركة فتح تقع تحت سيطرة خليط من الحرس القديم، وشخصيات تلقى تقديراً أكبر على الصعيد الدولي لمهنتها، مثل الخبير الاقتصادي السابق لدى البنك الدولي، ورئيس الوزراء الحالي سلام فيّاض، مما حرم الجيلين الثاني، والثالث في فتح من أي دور داخل الحركة، وما زال الصراع بين الحرس "القديم والجديد" مستمراً داخل حركة فتح، وهو ما زال يُضعف الحركة لصالح حماس التي تمثل المعارضة الفلسطينية، وتتمتع بأهمية كبيرة، ودور سياسي بارز، وبلغت أهمية الحركة ذروتها عقب انتصارها المفاجئ في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وانتهت المساعي الفاشلة التي قامت بها العائلة المالكة في السعودية عام ٢٠٠٧ من أجل تشكيل حكومة مشتركة بين فتح، وحماس إلى تفكيك السلطة الفلسطينية، وتولي فتح زمام الأمور في الضفة الغربية، وحماس في قطاع غزة، ومع التحدي الكبير الذي شكله انقلاب حماس العسكري في غزة، لم يتبق لعباس وقت طويل في الرئاسة، كي يفرض سيطرته على الأجهزة الأمنية، وميليشيات الفصائل المختلفة، ويعيد بناء الاقتصاد المُحطم، ويقتلع الفساد من جذوره، ويفرض سيادة القانون، والنظام، ويعمل على تحسين الحياة المعيشية اليومية.

وتتسم الحكومة التي قادها حزب كاديما حتى عام ٢٠٠٩ بسمتين اثنتين، هما: حملة إسرائيل للتوصل إلى صنع السلام مع السلطة الفلسطينية، وحربها على حركة حماس، ولكن لم يتم التوصل إلى نتائج نهائية في كلتا الحالتين، وفي أعقاب مسرحية الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة، وتولي حماس مقاليد الأمور، أصبحت الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على التوصل إلى انسحاب غير كلي من الضفة الغربية، وفي مارس (آذار) عام ٢٠٠٦، أعلن الزعيم الجديد لحزب كاديما عن نيته إقامة جدار الفصل العازل ليشكل حدود إسرائيل الدائمة، ولم يكن أولمرت هو الذي خرج بفكرة إقامة جدار للفصل، غير أن بعضاً من قادة حزب العمل اقترحوا عليه ضرورة قيام إسرائيل بإغلاق حدودها بإحكام قريباً من الخط الأخضر، وحسب الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، وقامت حكومة الليكود - التي عادت إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٩ - بتطوير الفكرة، ثم أدخلت عليها تغييرات جوهرية جعلت من قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومتصلة جغرافياً أمراً مستحيلًا.

إن إسرائيل لا تجد شريكاً فلسطينياً في حقبة ما بعد عرفات، مع أنها قامت بعملية ترسيم حدود الضفة الغربية التي لمَّا تنته بعد، والتي حدد معالمها الجدار العازل الذي تم الإعلان عنه رسمياً بعد أن اقتطع حوالي ٩ إلى ١٥٪ من مساحة الأراضي المحتلة، ولو كان للتاريخ أن يعيد نفسه، لما غفل حزب كاديما، بنهجه أحادي الجانب، عن الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي بلد عربي، أو زعيم فلسطيني لديه الاستعداد للقبول بخط الهدنة الأخضر عام ١٩٤٩ على أنها حدود نهائية، أي أن تحصل إسرائيل على ٧٨٪ من "أرض فلسطين التاريخية" بدلاً من ٥٥٪ التي أعطيت لها من الأمم بموجب قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، ولكن قبل المجلس الوطني الفلسطيني الذي يأتمر بأمر عرفات بالخط الأخضر؛ وذلك بعد أربعين عاماً من خطة التقسيم، وأصبحت القضية مرتبطة الآن بإيجاد حقائق جديدة على الأرض مع وجود جدار الفصل، واقتطاع جزء كبير من الـ ٢٢٪ المتبقية من مساحة الأراضي الفلسطينية، ومن ثم الانتظار أربعين عاماً أخرى حتى تترسخ الحقائق الجديدة،

وقد ذكر أولمرت عندما كان على وشك مغادرة منصبه أنه وخلال مفاوضاته مع عباس فيما بعد قد تم التوصل إلى صيغة للمحافظة على المبدأ الذي أكدت عليه عمليات السلام مع مصر، والأردن، وهو يقضي بعودة كامل الأراضي الفلسطينية من خلال إجراء تبادل للأراضي، وبناء ممر بري ممتد يربط بين الضفة الغربية، وغزة، وفي الوقت نفسه، أدى استمرار التوسع الاستيطاني، وغياب الرغبة في تفكيك المستوطنات (البؤر الاستيطانية) العشوائية التي انتشرت كما النار في الهشيم على أراضي الضفة الغربية، إلى تعزيز شبح ضم الأراضي، الذي أخذ يزحف عليها أكثر من السابق.

بدا مؤتمر أنابوليس للسلام في نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠٠٧، والذي دعت

له وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس كأنه الخيار الوحيد على الساحة، وفي إعلان المبادئ، صرحت الوزيرة رايس قائلةً أن هذا المؤتمر "يملك إمكانية تنشيط الرأي العام على كلا الجانبين، واستنهاض دعمهما الكاملين لاتفاقية يتم التفاوض عليها وصولاً إلى حل الدولتين، ويمثل ما أقترحه خطوةً للأمام باتجاه تحقيق المصالحة بين الطرفين"^(٣٢)، أما على مستوى المجتمع المدني، فإن الحواجز على الطُرق، ونقاط التفتيش المتشرة في كل مكان تعيقُ من فرص اللقاء بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين لا يُسمح لهم بالدخول إلى المناطق الإسرائيلية أصلاً، وحيث يُحظر على الإسرائيليين اللقاء بالفلسطينيين في أماكنهم أيضاً، وأصبحت معظم مبادرات السلام الإسرائيلية محصورةً في إطار التفاعل مع فلسطينيين من القدس الشرقية، ولذا كانت النتائج في مجال التواصل بين الطرفين متواضعةً نتيجةً للطلبات المهينة، وغير الفعالة التي تشترطها إسرائيل لاستصدار تصاريح دخول الأفراد مدة يوم واحد، بدلاً من أن تُطلق حملةً قوية للضغط على الحكومة الإسرائيلية من الحصول على سياسةٍ منفتحة لبناء السلام. أما الآمال والطموحات المعقودة على هذا الجانب فتتمثل في أن بعض المبادرات المشتركة سابقاً حظيت بتأييد شعبي مؤقت في كلا المجتمعين، وتتضمن تلك المبادرات أمثلة من قبيل "اتفاق نسبية-أيلون"، ومبادرة جنيف، والأنشطة الميدانية المناهضة للاحتلال، ومع ذلك، فقد اعتبر كل من الفلسطينيين، والإسرائيليين تلك المبادرات بشكل عام أنها من قبيل الدعاية الإعلامية، وتخلو إجمالاً من المشاركة الشعبية، وسبب ذلك عدم إدراك أهمية بناء الجسور وتقديرها بشكل كافٍ، أو حتى قيام قادة الحكومات برفض تلك المبادرات ضمناً من خلال وضع عراقيل أمامها، وهناك فكرةٌ أخذت تنمو وتنتشر بين أغلبية التيار المعتدل من الإسرائيليين، تؤمن بعدم إمكانية التعايش مع الفلسطينيين، ولذا يجب التخلص منهم.

ويبرر معظم الإسرائيليين عنفهم الموجه ضد الفلسطينيين بأنه رد فعل على تهديد أمنهم، وفي المقابل، يرى الفلسطينيون أن أعمال العنف التي يرتكبوها ما هي إلا رد مشروع على الاحتلال، والقمع^(٣٣)، ولا يهم إن كانت الاستراتيجية تلك خياراً

(٣٢) ألزم كل من عباس وأولمرت نفسيهما خلال مؤتمر أنابوليس بإجراء مفاوضات من هذا القبيل في هذا المنبر الهام الذي حظي باهتمام دولي واسع. وتلقى موقف عباس دعماً قويةً في محيطه السياسي. وأوحدت تصريحات أولمرت في مرحلة ما بعد مؤتمر أنابوليس بأنه فهم أهمية، ومضامين حل الدولتين معاً من المنظور الإسرائيلي، وبدأ مُستعداً لتتقيف شعبه بهذا الاتجاه. «هيربرت سي كيلمان، «التفاوض على التسوية التاريخية: الفرص الجديدة في إطار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية» جامعة هارفارد (مخطوطة، عام ٢٠٠٨).

(٣٣) يبدو أن النتائج المفاجئة لاستطلاع الرأي الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين الشباب الفلسطيني تناقض هذا التوجه السائد: «يعارض ٧٠٪ من الشباب الفلسطيني اللجوء إلى العنف من أجل حل الصراع مع إسرائيل». صحيفة هآرتس.

صائباً أم خاطئاً لإنهاء الاحتلال، فعادةً ما يورد الإسرائيليون أمثلة ملموسةً على أعمال العنف التي ترتكب بحقهم، مثل قيام حماس باختطاف الجندي الإسرائيلي، ويصر الفلسطينيون على أن مظاهر العنف تتضمن أيضاً ما يُسمى ”بالعنف البنوي“ مثل توسيع المستوطنات، وبناء جدار الفصل، ومحاولة تهويد القدس العربية الشرقية، كما أن الإغلاقات الإسرائيلية الدائمة لمعابر غزة تُعيق دخول المواد الضرورية للرعاية الصحية، والمؤن الغذائية، وفرص العمل، والمأوى الكريم، مما يُفاقم معاناة شعب بأكمله وحرمانه من أبسط حقوقه، ونتج عن ذلك كله الوفيات المبكرة، وانخفاض مستوى العمر عند الولادة، وأمراض الاضطرابات النفسية الناتجة عن التعرض للصددمات، وإذا كان الفلسطينيون يلقون باللوم على الاحتلال وآثاره، فإن الإسرائيليين يحاولون عدم الاعتراف بمسؤوليتهم عن ذلك، ويفضلون أن يلقوا باللائمة على العنف الذي يرتكبه ”الأخر“ ضدّهم.

ومن بين أهم العوامل الأخرى المؤثرة في عملية السلام هم المعارضون الذين يمارسون العصيان المدني، والمعارضة العنيفة السرية، والقيام بأعمال غير قانونية لتحدي الأحكام القضائية الصادرة بحقهم، ويواجه السلام المتعثر، والحركات التي تنادي بالعدالة في المجتمعين الإسرائيلي، والفلسطيني، النشاطات الدائمة من المتعصبين والمتطرفين، الذين يتأثرون بالأفكار الدينية، والأجندات الإقليمية والعنصرية، ولقد نجح المُستوطنون المتعصبون، والإسلاميون مثل حماس، والجهاد الإسلامي في استعمال كافة الأساليب من أجل إفشال عملية السلام، بالإضافة إلى مطالبتهم بالاستيلاء على الأراضي المقدّسة جميعها.

وقد كانت حرب الثلاثة وعشرين يوماً في يناير (كانون الثاني) عام ٢٠٠٩ أكثر المواجهات دمويةً في قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، وقد اعتقد أولئك الذين فضلوا الخيار العسكري في إسرائيل أن اللغة الوحيدة التي يفهمها ”العدو“ هي لغة القوة، وأن الإجراء الوحيد المُتبعي هو ممارسة المزيد من العنف، وكان نتيجة انتهاج مبدأ القوة أن قُتل أكثر من ألف شخص، وجرح أربعة آلاف آخرون - غالبيتهم العظمى من الفلسطينيين - وكان ربعهم إلى نصفهم من المدنيين غير المقاتلين.

إن توجيه اللوم إلى طرف دون الآخر لن يكون إجراءً بناءً، وبدلاً من ذلك فإن على إسرائيل، وحماس أن تقوموا بمراجعة أفكارهما، ودوافعهما، وتقييم النتائج التي أسفرت عنها تلك الحرب.

إن قيام إسرائيل باستهداف المدنيين والمناطق السكنية، وإيقاع العقوبة الجماعية على السكان، ومنع دخول المواد الأساسية، والتسبب بأعداد كبيرة من الإصابات بين النساء، والأطفال، كل ذلك يُعدُّ أعمالاً لا أخلاقية، وغير قانونية، كما يجب توجيه اللوم إلى حماس وشجب قيامها باستهداف السكان المدنيين في جنوب

إسرائيل بقصد إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا.

وما زال المجتمعين منقسمين بعمق حتى هذه الساعة، فيما يزداد معارضو السلام ومناوئيه قوة، وقد منحت نتائج الانتخابات التي أجريت في إسرائيل خلال شهر فبراير (شباط) عام ٢٠٠٩ أغلبية مطلقة للتكتل اليميني المؤلف من حزب الليكود بزعامة نتنياهو، الذي يتبنى على مضمّن مبدأ القبول بدولة فلسطينية محدودة، وفي الجانب الفلسطيني، ما زالت الأزمة مستمرة بين فتح، وحماس منذ عام ٢٠٠٦، وهي الأزمة التي اندلعت عقب قيام حماس بتنفيذ انقلابها العسكري في قطاع غزة، فيما بقيت دعوات الوحدة تذهب أدراج الرياح، ولا تلاقي أدناً صاغية من الطرفين، وتشير المحاولات الفاشلة للمصالحة بينهم حتى الآن إلى سعي كلا الطرفين لتعزيز هيمنتته السياسية، وسيطرته على الأراضي، في محاولة للحصول على الشرعية المحلية، والإقليمية.

لقد أثر التدهور الخطير الحاصل في عملية السلام على الطبيعة الديمقراطية للنظام الإسرائيلي، وعلى عملية التحول نحو الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية^(٣٤)، وقبيل بضعة أشهر من تبني اتفاقية أوسلو، اجتمعت مجموعة من الأكاديميين لمناقشة الفرضية القائلة بأن الدول الديمقراطية تتورع عن خوض الحروب ضد بعضها^(٣٥)، وقد أثار مثل هذا التعميم عدة أسئلة مهمة، منها: هل بوسع إسرائيل أن تبقى دولة ديمقراطية في ظل العملية الطويلة للحرب، والاحتلال؟ وهل بإمكان الفلسطينيين إيجاد دولتهم الديمقراطية في ظل الظروف الحالية، آخذين بعين الاعتبار طبيعة الأنظمة العربية المحيطة بهم؟^(٣٦)، وهل من الأسهل التوصل إلى سلام بين أنظمة الحكم الديمقراطية، أم الدكتاتورية؟

وفي هذه الأثناء، تسبب الاحتلال بتعطيل عملية التحول الديمقراطي داخل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إلغاء حق الفلسطينيين الكامل في التصويت، وتأجيل الانتخابات^(٣٧)، ولم يكن الأمر موفقاً عندما رفضت فتح، وإسرائيل، والمجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة قبول نتيجة الانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام

(٣٤) «تحول المجتمع المدني الفلسطيني، ودوره في تطوير توجهات ديمقراطية في الضفة الغربية، وقطاع غزة» في كتاب من تحرير أولي هويريس، وسيفا مارتن يوروكيل بعنوان الحلول والتناقضات في الشرق الأوسط، (مطبعة جامعة آرهوس، الدانمرك، ١٩٩٧) ص ١٨٣-١٩٥.

(٣٥) جيمس لي ربي، «هل تقود الديمقراطية إلى السلام؟» في مجلة أنيوال ريفيو أوف بوليتيكال ساينس، عدد ١، ١٩٩٨، ص ٢٧-٤٦.

(٣٦) انظر كاوفمان، وس عابد، ور روثشتاين (محررون) الديمقراطية، والسلام، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، (بولدر: لين راينر ناشرون، ١٩٩٣).

(٣٧) مانويل حاساسيان، «عملية التحول نحو الديمقراطية داخل منظمة التحرير الفلسطينية: الأيدولوجيا، والاستراتيجية، والبنية»، في كتاب أي كاوفمان، أس عابد، وآر روثشتاين، سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٨٥.

٢٠٠٦ التي فازت بها حماس بأغلبية ساحقة، حتى أن الفلسطينيين لم يُعطوا "فترة السماح التي تمتد مئة يوم"، ومن المفارقة الغريبة أن كل ذلك حدث بينما كانت حكومة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش تطرح الديمقراطية أولوية ثابتة في الشرق الأوسط، مما يُظهر ازدواجية المعايير بشكل واضح، ثم إن دوامة العُنف التي تجعل كلا الطرفين يلقي باللوم على الآخر قد أدت مراراً وتكراراً إلى زيادة الدعم الذي تحصل عليه القوى السياسية المتطرفة.

إن مزايا القيادة القوية التي يتمتع بها كل من السادات والحسين قد ساعدت مصر والأردن على التوصل إلى "سلام الشجعان" مع نُظرائهم الإسرائيليين بيغن، ورابين. ولكن البحث عن قائد سلطوي قوي لا يتفق مع الأنظمة الديمقراطية، فقد قام المتطرفون باغتيال كل من السادات، ورابين، فيما تعرضت حياة اثنين آخرين من القادة للخطر.

٥٠٤ خلاصة، واستنتاجات: الدروس والعبر المُستفادة

إن استمرار فشل عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية قد أدى إلى خلق جوٍّ من التشاؤم لدى الأطراف جميعها، ولكن لا يجوز أن يحملنا اليأس على التوصل إلى نتائج خاطئة^(٣٨)، فقد ظهرت مطالبات تنادي بمبدأ حل "الدولة الواحدة" التي يتعايش فيها العرب الفلسطينيون، واليهود الإسرائيليين معاً، وذلك كنتيجة نهائية للخروج من الوضع السيئ والمتردّي^(٣٩)، إلا أن هذا الحل لم يقبل به آخرون، حيث يرون أنه ينطوي على عيوب كثيرة، من أهمها محاولة أحد الطرفين إطالة أمد سيطرته على الطرف الآخر.^(٤٠)

إن التأكيد على هوية كلا الشعبين يعد أمراً في غاية الأهمية، وذلك من أجل

(٣٨) وليد سالم، وادي كاوفمان، «من التشخيص إلى العلاج: نحو مبادئ جديدة مشتركة من أجل بناء السلام الإسرائيلي الفلسطيني»، في كتاب من تحرير دي جي دي ساندول، وس جرين، آي ساندول-ستاروست، وجي سينسهي بعنوان دليل تحليل النزاعات وفضها، (نيويورك: راوتليج، ٢٠٠٩) ص ٤٣٧-٤٥٥.

(٣٩) ناثان براون، «هل غربت شمس حل الدولتين؟» كارنيغي فورين بوليسي بيبر، (واشنطن العاصمة: وظيفية كارنيغي للسلام الدولي، مايو/أيار ٢٠٠٨).

(٤٠) سوف يبقى هناك أمل بإعادة إحياء حل الدولتين طالما بقيت الأغلبية لدى الطرفين رافضةً لحل الدولة المشتركة، ويفضلون قيام دولة القومية الواحدة لكل شعبٍ على حدة. ولكن، وحالما تصبح كلفة الصراع الإثني (العربي) باهظة، ستسارع إسرائيل إلى ضخ دماء جديدة في فكرة حل الدولتين. وهذا هو التناقض بين المستقبل المطلوب، والواقع الحالي الذي يبقى على خيار إقامة دولة على حدود ١٩٦٧ خياراً قائماً. «ميناحيم كلاين، «دولة واحدة في الأراضي المقدسة: حلم أم كابوس؟» في انترناشيونال سيكيتيتور، ٢٠٠٨، (٤٣)، ٤، ديسمبر، ص ٨٩-١٠١.

حقهما في تقرير المصير، فقد انخرط المسؤولون، ولأول مرة، خلال الخمسة عشر عاماً الماضية في مفاوضات سياسية، وأنشطة بناء السلام عبر المجتمع المدني، وعلى الرغم من أن السلام لم يتحقق بعد، إلا أن مجموعة من المصطلحات أصبحت جزءاً من مواقف معظم قيادات الجانبين، ومن هذه المصطلحات: المفاوضات بين إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحل الدولتين، والقدس عاصمةً للدولتين، والانسحاب من الأراضي المحتلة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ (وقد تم تعديلات متفق عليها لتشمل عمليات تبادل للأراضي)، وحق الفلسطينيين بالعودة إلى إسرائيل على أن يُنظّم ذلك بسياسات حكومية، ولقد أخذت تطلعات مناصري السلام تنزاح شيئاً فشيئاً نحو الاتجاه المعتدل للسلام، حتى بين زعماء الليكود السابقين الذين أصبحوا القادة الحاليين لحزب كاديما، وداخل السلطة الفلسطينية نفسها، ولقد تم التوصل إلى إجماع في قضايا الوضع الدائم تقريباً، من خلال دبلوماسية خلاقة، ومنفتحة، تسمى "دبلوماسية المسار الثاني"، وأشبعَت مكونات الاتفاق الرسمي المُحتمل مناقشة ودراسة، ولم تعد المُشكلة في شروط الوضع النهائي، بل في كيفية الانتقال من الشلل الحالي في عملية السلام إلى آفاق العمل القائم على المُبادرات الخلاقة من أجل التوصل إلى الحل المناسب.

ونتيجة لذلك، أصبح قيام دولة فلسطينية مُستقلة - ولو مرحلة أولى على الأقل - شرطاً مسبقاً لبروز أشكال أخرى من العيش المشترك والاتحاد، وطالما كان نموذج دول (البنينيلوكس) الذي تطور إلى فكرة اتحاد أوروبي أوسع فيما بعد هو المثال الذي يُساق كي يتمكن الفلسطينيون من خلاله الدخول إلى إسرائيل، والخروج منها، وعلى الرغم من الأهمية الحيوية للتدفق الحر للأشخاص، والبضائع، وفرص العمل، فإن المحافظة على سيادة منفصلة لكل من الشعبين تُعتبر شرطاً لبناء مستقبل مشترك، حيث يمكن لليهود أن يصلوا إلى أماكنهم المقدسة الموجودة الضفة الغربية الفلسطينية، والقدس الشرقية، وأن يسكنوا بالقرب من تلك الأماكن، ويمارسوا طقوسهم في الاحتفال بأعيادهم الدينية، وأن يقيموا في الضفة الغربية مع احتفاظهم بجنسيتهم الإسرائيلية.

ولكن القيادات الضعيفة، وتشرذم الفصائل السياسية وتشظيها أدت إلى التقليل من احتمالية التوصل إلى نتائج عبر المفاوضات الثنائية، وفضلاً عن ذلك، فقد قادت سياسة إسرائيل إلى عدم تمكين محمود عباس من الظهور بمظهر قوي، وحصلت القوى المتطرفة في كلا الجانبين على الدعم والتأييد، رغم أنها لا تعترف بحق كل من إسرائيل، وفلسطين بالوجود، ولذا فمن المحتمل أن أفضل السيناريوهات المستقبلية سيقود المزاج العام لدى الجانبين إلى الدعوة للفصل بين الطرفين، على مبدأ "نحن هنا، وهم هناك"، ولقد أدى ذلك التوجه ضمناً إلى التشجيع على الفصل،

بدل السعي وراء تحقيق المُصالحة، وقد أصبحت هذه استراتيجية مقبولةً في كثير من الدوائر السياسية لمعسكر السلام الإسرائيلي، وفي تلك الأثناء، ازداد إحباط نظرائهم من الفلسطينيين، بسبب ذلك النهج الجديد في إدارة الصراع، الذي يؤجل مسألة قيام الدولة، وينتقص من مشروعية حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتُظهر كثير من استطلاعات الرأي التي أُجريت مؤخراً، أن الرأي العام يدعم حل الدولتين من جهة، بينما يُساند الاستراتيجيات العقابية من جهة أخرى، وسيؤدي هذا التوجه إلى نواقص وعيوب فنية، ونفسية في العمل المرتبط بتحقيق السلام، وبالرغم من المساهمة التي قدمها ناشطو السلام في مجال التأثير على الرأي العام من أجل مساندة حل الدولتين، إلا أنهم لم يكونوا قادرين على تجاوز الدعوات إلى الانتقام والرد، أو التقليل منها على الأقل.

ويخشى الجانبان الآن سياسة ”فَرَقْ تَسُدْ“، ولا يمكن التوصل إلى إجماع سياسي من الطرفين الإسرائيلي، والفلسطيني، ولا يمكن للأطراف المتفاوضة أن تتوصل إلى أي حل دون وجود دعم إقليمي فاعل، من مثل إعطاء دفعة قوية لمبادرة السلام التي جددت جامعة الدول العربية طرحها في عام ٢٠٠٧، وقيام أعضاء اللجنة الرباعية بالتدخل الفاعل أيضاً بقيادة الإدارة الأمريكية، ويبدو أن ”القوة الناعمة“ تُعتبر بمثابة أولوية عند الرئيس الأمريكي أوباما، ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، وعليه فإن هناك حاجة إلى ترجمة الدبلوماسية العامة إلى خطوات فعّالة، حيث ما زالت واشنطن تتحمل كلفة العنف إلى الآن، إلا أنها أضحت بحاجة ماسة إلى استثمار سياسة ”العصا والجزرة“ من أجل تذليل العقبات التي تقف في وجه التوصل إلى الحل، وعلى الرغم من صحة الفرضية التي ترى بعدم قدرة الولايات المتحدة على الحيلولة دون وقوع حرب، أو قيامها بفرض السلام على الأطراف المعنية بالصراع، إلا أنها مع ذلك تلعب دوراً حاسماً بهذا الاتجاه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن على اللاعبين الإقليميين مثل تركيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية أن يقوموا بتقديم المساعدة الكافية، ليس من أجل إقناع القيادتين الإسرائيلية، والفلسطينية بضرورة التوصل إلى اتفاق فحسب، بل من أجل التعامل مع جذور المشكلة من خلال استغلال دور الإعلام، وتشجيع المنظمات ذات التوجه السلمي على لعب دور رئيس في تغيير الرأي العام، وما زال الرؤساء الأمريكيون ومبعوثوهم - على سبيل المثال - يتحدثون إلى الوزراء، وأفراد الأجهزة الأمنية من خلف الأبواب المغلقة، لكنهم لا يقدمون أي جهد في التعامل مع الشعوب بشكل مباشر، ولا يقدمون الدعم إلى القيادات المحلية التي تؤمن بسياسة السلام، ولديها استعدادٌ لدفع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعزيمة، وفعالية، وجرأة، كما يفعل اللوبي اليهودي ممثلاً بمجلس العلاقات الإسرائيلية الأمريكية (AIPAC)، وقد

يكون من الصعوبة بمكان خفض قيمة المساعدات التي يُقدمها الكونغرس الأمريكي لإسرائيل، ولكن لا يوجد ما يمنع واشنطن من ربط تلك الأموال بالسياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بسياسة بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وتخصيص نسبة مئوية من تلك المساعدات لغايات الإنفاق على أنشطة بناء السلام التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

لقد مهد انتخاب أوباما رئيساً للولايات المتحدة الطريق أمام مفهوم التغيير، وتُعتبر مواصفات (معايير) كلينتون للعملية السلمية تعبيراً واقعياً عن الرؤية التي تلاقي الإجماع من المحافظين، والبراغماتيين، هذا وقد كانت القائمة الأوسع للخيارات البديلة المتاحة، التي تم اقتراحها عقب الانتخابات الأمريكية مباشرة، مُفرطة في التفاؤل، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأثر السلبي الذي تركته حرب إسرائيل على غزة، وما تلاها من تشكيل حكومة إسرائيلية بقيادة نتنياهو^(٤١)، وفي نهاية المطاف، فإنه لا بدّ عند تطبيق صياغة المعايير النهائية لعملية السلام من تشجيع النخب، والرأي العام على دعم هذه المعايير ومساندتها، حتى إن كان تطبيقها محصوراً بقضايا بسيطة، مثل تأجيل قضايا البلدة القديمة في القدس، ومواقعها المقدسة، وتأجيل النقاش المُفصل حول اللاجئين حتى مرحلة لاحقة، وإذا لم تستطع الحكومات حل العقبات الشائكة، فلعله من الأفضل أن تطرح تلك القضايا للاستفتاء الشعبي في وقتٍ متزامنٍ على الجانبين، ويمكنُ النظر إلى خيار ”سوريا أولاً“ على أنه حيلة، وتضليل، وانحرافٍ باتجاه نتيجة محسومة تقوم بها الإدارة الجديدة، وباقي العالم كي يستدرجوا الصراع الأساسي طويل الأمد إلى نهايته.

وتُبرز تحديات صنع السلام ومصاعبه في السياق الديمقراطي تناقضاً ظاهرياً: فمن جهة قد صمدت فرضية عدم قيام الأنظمة الديمقراطية الراسخة بشن حروب ضد بعضها، على المدى القصير، وبالمقابل فيبدو أن الحُكام الأقوياء (وربما السلطويين منهم) أيضاً هم فقط المؤهلون بشكل أفضل لتحقيق السلام، وغالباً ما ينصاع السياسة الإسرائيليون إلى رأي الجمهور حول إعادة كامل الأراضي المحتلة، أو حتى عمليات التبادل المتفق عليها بين الطرفين، ولم يبادروا بالتصدي لذلك، وعادة ما يرضخ القادة الضعاف إلى رأي الجمهور بدون أن يتمكنوا من فهم الفرق بين السؤالين التاليين عند طرحهما على أحد المواطنين الإسرائيليين: ”هل أنت مُستعدٌ للتوصل إلى السلام بالانسحاب من الأراضي المحتلة؟“ و”هل ستدعم اتفاقية يتم التوصل إليها عبر المفاوضات، وتوقع عليها حكومتك؟“ وينسحب الأمر نفسه على اللاجئ

(٤١) شاي فيلدمان، وخليل الشقاعي، «خيارات السياسات: إدارة أوباما، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي» ميدل إيست ريفرنغ، جامعة برندايس، مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ / عدد ٣٢.

الفلسطيني: فعندما تسأله عن إجابته حول ما سيقوم به إن طلبَ إليه التخلي عن حقه في العودة، ستكون إجابته أكثر سلبية مما لو ذكرت "ثاني أفضل" الخيارات، مثل إعادة التوطين في مكان آخر، والتعويضات.

وتُشدد طبيعة الاحتلال المفسدة على أهمية إدماج مبادئ حقوق الإنسان في عملية السلام، مما يضمن حلاً أكثر إنصافاً واستدامة، مقارنةً بالنتائج الهشة المفروضة من الآخرين، ولا يمكن التوصل إلى العدالة المطلقة، ولكن من الأهمية بمكان إدراك أن توافر الحد الأدنى من الاعتراف باحتياجات الطرفين من شأنه أن يضمن حلاً مستداماً.

وأصبح الساسة يُجمون بشكل مُتزايد عن الانخراط في مبادرات السلام، والعدالة إلا ما ندر، عندما تدفعهم أهدافهم الانتخابية، ومكاسبهم الشخصية، ففي إسرائيل مثلاً، أثر كثير من الساسة تأجيل أية إجراءات حازمة بالانسحاب من الأراضي المحتلة، بدلاً من الدخول في مواجهة مع المستوطنين، والقوى السياسية خلفهم، وتجاهلوا التبعات طويلة الأمد، التي ستحول بلدهم إلى دولة ثنائية القومية، أما على الجانب الفلسطيني، فيبدو أن البقاء في السلطة هو الشغل الشاغل للقيادة الفلسطينية وهاجسها، ويبدو من المستحيل للطرفين خلال هذه المرحلة أن يأتي الإقرار بطبيعة العلاقة الداخلية بين السلام، والعدالة من مبادرةٍ تطرحها القيادات وتصل إلى القواعد الشعبية، ومع ذلك، فإن القوة العسكرية هي التي سوف تكسب المعركة وتحقق المكاسب، إلا أنها لن تتمكن أبداً من اكتساب القدرة على إملاء سلام مُستقر، ويجب إدانة العنف الموجه ضد الأهداف المدنية، وتصنيفها بأنها جرائم ضد الإنسانية، وعقبة كأداء في طريق العملية السلمية، سواء اتخذت شكل التفجيرات الانتحارية، أو الاغتيالات، أو إطلاق الصواريخ، أو الأضرار غير المباشرة الناتجة عن القصف العنيف غير المبرر، ومن خلال صياغة مطالب مبنية على المبادئ الدولية المقبولة، يمكننا أن نُعزز إمكانية الوصول إلى مستوى أعلى من الشرعية الدولية، وربما على مستوى كل مجتمع أيضاً، ومن شأن القبول بإنسانية "الآخر" وكرامته، حتى لو كان على مستوى الإعلان فقط، أن يخلق مناخاً مواتياً لمفاوضات أكثر نجاحاً^(٤٢).

إن المُفاوض الأمريكي جورج ميتشل، الذي عينه الرئيس أوباما، يؤمنُ بحقيقة بدهية تلخصها مقولته التالية: "لا يوجد شيء اسمه صراع لا يمكن أن ينتهي"، مع التحذير بأن حل الصراع هنا يعتمد على الأشخاص، ذلك أن الصراع في أساسه هو من صنع الإنسان، وهذا هو عين الصواب، وفي الوقت الذي دعا فيه ميتشل

(٤٢) محمد أبو نمر، وايدي كاوفمان، سبق ذكره، ص ٢٩٤.

إلى تجميد فوري للتوسع الاستيطاني اليهودي، ووقف التفجيرات الانتحارية كافة، خَلَصَ إلى القول في تقريره الصادر عام ٢٠٠١ بأنه لا يمكن التوصل إلى حل طويل الأمد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من دون تحقيق الأمن، والعدالة لكلا الجانبين، ويُعتبر احترام حقوق الإنسان من الجميع أفضل ضمان لتحقيق السلام الدائم، وعلى الرغم من صعوبة صنع السلام في الأنظمة الديمقراطية التي تُعاني من المشاكل، فإن أفضل ضمان يُمكنُ الحصول عليه عند التوصل إلى اتفاق يتمثل في ترسيخ الديمقراطيات على الجانبين وتأسيسها من أجل تحقيق السلام الدائم.

الفصل الخامس

محمد ياغي

اتفاقات أوصلو: النص، والنوايا، ومسألة السلام

٥ . اتفاقات أوسلو: النص، والنوايا، ومسألة السلام

المقدمة:

وَقَّعت منظمة التحرير الفلسطينية (PLO)، وإسرائيل على اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣ بغية تحقيق أهداف قصيرة المدى، وقد تبني تلك الاتفاقية رئيس المنظمة ياسر عرفات؛ لأنه أراد أن يُنهي عِزلةَ منظمته، وأن يحافظ على أهميته الشخصية، وصلته الوثيقة بالموضوع، كما أن بعض المخاوف بدأت تداخله من القيادة الفلسطينية الجديدة التي أخذ نجمها يبرز في سماء الأراضي المحتلة، بينما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بالتوقيع على الاتفاق كي يُنهي الانتفاضة، لكنه تجاهل مطالب الوفد الفلسطيني في واشنطن، من أجل إعفاء إسرائيل من الكلفة الباهظة التي تتكبدها نتيجةً لاحتلالها المباشر للأراضي الفلسطينية.

وبعدما حقق الطرفان أهدافهما قصيرة الأجل، عادا إلى مواقفهم السابقة، حيث طالبت المنظمة بدولة فلسطينية على كافة الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بينما استمرت إسرائيل في مطالبتها بالحصول على أجزاء من تلك الأراضي، ويُشير التاريخ الذي سبق التوقيع على اتفاقات أوسلو إلى طول المدة التي قضاها عرفات وهو يلهث وراء الحصول على الاعتراف الأمريكي، والإسرائيلي، ولم يحصل عليه في نهاية المطاف.

لقد كانت أوسلو فرصةً عرفات كي يحقق إنجازَه المنشود بالحصول على الاعتراف الدولي، ولكن جاء هذا الاعتراف على حساب حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وعلى العكس مما هو معروف لدى الجميع، فإن اتفاقات أوسلو لم تكن مبنيةً على فكرة بناء الثقة بين الفلسطينيين، والإسرائيليين، من أجل إحراز تقدم في عملية السلام، ولقد صبَّت اتفاقات أوسلو في مصلحة الإسرائيليين بدون أدنى شك؛ لأنهم جعلوا من الأرض الفلسطينية أرضاً متنازعاً عليها، ولن يُجدي الأمر نفعاً سوى تقديم مزيد من التنازلات الفلسطينية كي يتم تحقيق الإنجاز المطلوب لإنهاء الصراع، ولكن لم يكن لدى منظمة التحرير الفلسطينية النية في تقديم مزيد من التنازلات عدا قبولها المبدئي بوجود إسرائيل على ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية، وعلى الرغم من الدور المحوري الذي لعبته حماس، وحكومة بينيامين نتنياهو في وضع العراقيل أمام عملية السلام، إلا أن الأسباب الرئيسة وراء فشل اتفاق أوسلو تكمن في النوايا الأولية لكل من منظمة التحرير الفلسطينية، وحزب العمل الإسرائيلي.

وقد حصلت كثير من الأحداث منذ عام ١٩٩٣، عانى خلالها الفلسطينيون

من الانقسام الداخلي فيما بينهم، وأصبحت سوريا، وإيران لاعبتين رئيسيتين في الصراع، وأصبح لقضايا القدس، واللجئين، والأمن أبعاد إقليمية جعلت من أوصلو نموذجاً غير مُجد.

١٠٥ للتاريخ أهميته

حاول ياسر عرفات أن يحفظ موقعه في العملية السلمية منذ عام ١٩٧٣، عندما عقدت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي السابق مؤتمر جنيف للسلام في أعقاب حرب أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٣، وواجهت منظمة التحرير الفلسطينية حينها أربع عقبات وقفت عائقاً أمام انضمامها إلى العملية السلمية، أولاًها، إجماع الأحزاب الإسرائيلية على حرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم، وثانيها، تصنيف إسرائيل، والولايات المتحدة منظمة التحرير على أنها منظمة إرهابية، لا يمكن عقد معاهدات سلام معها، وثالثها، عدم قدرة البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على استيعاب أي حديث عن الدخول في المفاوضات، نظراً لأن أهدافه تنادي بتحرير كل فلسطين، وضمان حق العودة للجئين، ورابعها، تحريم العرب التفاوض مع إسرائيل، وبخاصة عقب انعقاد القمة العربية في الخرطوم بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧^(١).

وحاول عرفات على مرّ السنين تجاوز تلك العقبات الأربع، فأدخلت منظمة التحرير أول تغيير على برنامجها السياسي عام ١٩٧٤ باقتراح البند الذي يسمح بإقامة سلطة وطنية فلسطينية (PA) على أية أراض يتم تحريرها^(٢)، وفي عام ١٩٧٧، جعل المجلس الوطني الفلسطيني (PNC) "الاتصال مع القوى اليهودية التي تتفق والمصالح الفلسطينية" أمراً مشروعاً، ونتيجة لذلك، طلبت منظمة التحرير الفلسطينية من عدد من ممثليها أن يتواصلوا مع الإسرائيليين الذين يتبنون مفهوم السلام والتعايش، وتم خلال تلك الفترة اغتيال ستة من ممثلي المنظمة، الذين كان لهم دور في المفاوضات السرية، لكن إسرائيل لم يكن لديها أدنى نية للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ونقل عن رئيس وزراء إسرائيل ميناخم بيغن قوله: أنه حتى

(١) أعلن القادة والزعماء العرب عن «لاءاتهم الثلاثة» في قمته التي عُقدت في الخرطوم في سبتمبر/أيلول بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. وكانت هذه «اللاءات الثلاثة كما يلي: لا سلام مع إسرائيل، ولا اعتراف بإسرائيل، ولا مصالحة مع إسرائيل.

(٢) وافق المجلس الوطني الفلسطيني في يونيو (حزيران) عام ١٩٧٤ على برنامج النقاط العشر الذي دعا إلى تأسيس سلطة وطنية على أية قطعة أرض فلسطينية.

لوقبلت منظمة التحرير بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، الصادر عن مجلس الأمن، واعترفت بإسرائيل فلن يدخل في مفاوضات معها أبداً.

وخلال ثمانينات القرن العشرين، انهمكت المنظمة بالحفاظ على بقائها، وكيانها، وأرسل عرفات إشاراتٍ على الملاءمة لتشيران إلى استعداده للتوصل إلى حل سلمي مع إسرائيل بعدما طردت منظمة التحرير من لبنان عقب الغزو الإسرائيلي في يونيو (حزيران) عام ١٩٨٢، وفي عام ١٩٨٣، قام عرفات بالانشقاق عن سوريا، وتحالف مع مصر التي كانت تعاني حينها من عزلة عربية، فرضتها عليها الدول العربية في أعقاب قيام أنور السادات بزيارة إسرائيل عام ١٩٧٧، ثم قام عرفات في عام ١٩٨٥ بالتوقيع على اتفاق عمّان مع الملك حسين، الذي يُخول الأردن صلاحيات التفاوض مع إسرائيل نيابة عن الفلسطينيين، وعلى الرغم من استعداد عرفات للدخول في مفاوضات سلام، إلا أن إسرائيل لم تُعر ذلك كبير اهتمام.

لقد جلبت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ كثيراً من الأمل والخوف لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الحدث، ومن جهة أخرى تسببت صور الأطفال الفلسطينيين وهم يقاومون الاحتلال بكسب تعاطف العالم معهم، وحفزت العرب على تقديم الدعم، ورفعت من كلفة الاحتلال التي تتكبدها إسرائيل، كما دعم القرار الاستراتيجي الذي اتخذته الأردن - ويقضي بفك الارتباط القانوني، والإداري مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ - المحاولات الفلسطينية للوصول إلى حق تقرير مصيرهم بأنفسهم، وزاد استمرار الانتفاضة من الأصوات التي تعالت في إسرائيل منادية بإنهاء الاحتلال، وأثبتت السياسة الإسرائيلية التي أوقعت العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني، وقامت بالاعتقالات الجماعية بأنها سياسة غير مجدية.

ومن جانب آخر، فقد تمك منظمة التحرير الفلسطينية الخوف، حيث أصبحت قيادات من داخل الأراضي المحتلة معروفة للعالم لأول مرة في تاريخها، وبدأت وسائل الإعلام بالتركيز على قادة مثل: فيصل الحسيني، وسري نسيبة، وحنان عشراوي، وشعر عرفات بالتهديد، مع أن أعضاء اللجنة المركزية لفتح، والمجلس الثوري لحركة فتح أيضاً هم جميعاً من فلسطينيي الشتات، وقرر أن يتولى هو شخصياً الموافقة على البيانات الشهرية الصادرة عن القيادة الفلسطينية الموحدة من تونس، كي يدعي أنه يسيطر كلياً على الانتفاضة.

وبدأ عرفات يشعر بالتوتر الشديد، نتيجة الإجراءات التي اتخذتها حماس، فقد فضّلت منذ البداية أن تعمل وحدها، وألّفت قيادة موازية خلال الانتفاضة، وتزايدت شعبيتها بشكل سريع؛ لأن قياداتها كانت تعيش، وتقيم في الأراضي الفلسطينية، على العكس من قيادات فتح، ثم لأنها تمتلك شبكة واسعة من العلاقات، التي جعلتها قادرة

على تقديم مزيد من الخدمات الاجتماعية، ولذا كان على فتح أن تواجه - وللمرة الأولى منذ تأسيسها عام ١٩٦٥ - منافساً قوياً، يرفض الانضواء تحت قيادتها. وقد جعلت الانتفاضة من تغيير البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية أمراً أكثر سهولة، فقد عقد المجلس الوطني الفلسطيني مؤتمره التاسع عشر في الجزائر عام ١٩٨٨، بناءً على رسالة تلقاها من القيادة الفلسطينية الموحدة، وقبل رسمياً مبدأ حل الدولتين^(٣).

وفي ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٨٨، أرسل عرفات رسالة سرية إلى الإدارة الأمريكية عبر الحكومة السويدية يعلن فيها أن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة للتفاوض على تسوية سلمية شاملة مع إسرائيل ضمن القانون الدولي، وبناءً على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، و٣٣٨^(٤)، وسمح وزير الخارجية الأمريكي حينها، جورج شولتز، بإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنه شدد على أن الحوار هو مجرد خطوة على طريق إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل^(٥)، إلا أن إسرائيل كان لها مخططات أخرى، ففي يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٩، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين الفلسطينيين إلى إنهاء الانتفاضة، ووعده بالسماح لسكان الضفة الغربية، وغزة بانتخاب ممثلهم للتفاوض مع إسرائيل، وإدارة شؤون حياتهم اليومية^(٦).

واستمرت المحادثات بين الولايات المتحدة (مثلها سفيرها في تونس روبرت بيليترو)، ومنظمة التحرير الفلسطينية على مستوى منخفض من التمثيل، إلا أنها توقفت في يونيو (حزيران) عام ١٩٩٠، عندما قامت جبهة التحرير الفلسطينية، إحدى الجماعات المنضوية تحت لواء منظمة التحرير بشن غارة على إسرائيل، وبعد شهرين من ذلك التاريخ، وقف عرفات إلى جانب الرئيس العراقي صدام حسين خلال غزوه للكويت، فقد اعتقد عرفات أن صدام لن ينسحب من الكويت إلا عندما تنسحب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ودعت واشنطن إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ لأنها اعتقدت أنه قد آن الأوان لمكافأة معسكر الاعتدال العربي، الذي انضم إلى التحالف الأمريكي ضد العراق، ولكن حُرمت منظمة التحرير الفلسطينية من حق تمثيل الفلسطينيين في ذلك المؤتمر، وأصرّت إسرائيل على أن يتم تمثيل الفلسطينيين من خلال الوفد الأردني

(٣) مدوح نوفل، ليلة انتخاب الرئيس (رام الله: دار الشروق للنشر، والتوزيع، ٢٠٠٥) ص ١٥.

(٤) ويليام بي كواند، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي، (كاليفورنيا: معهد بروكغ، ومطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٣) ص ٤٩٢.

(٥) نفس المصدر السابق، ص ٤٩٤.

(٦) مارك تيسلر، تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، (انديانا: مطبعة جامعة انديانا، ١٩٩٤)، ص ٢٢٨.

المُشارك، ورفضت السماح بأي مشاركة لفلسطينيي الشتات، أو القدس الشرقية. وعاشت منظمة التحرير الفلسطينية حينها في عزلة إقليمية، ودولية شبه تامة، وبسبب موقف عرفات خلال حرب الخليج، أوقفت دول الخليج العربي مساعداتها المالية التي تقدمها لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفضت استقباله، وقامت الكويت بطرد ٤٠٠ ألف فلسطيني إلى الأردن إضافة إلى أن دول الخليج قامت بتقديم الدعم المالي، والسياسي لحماس؛ لأنها عارضت احتلال الكويت. وسرعان ما أثبتت الأحداث أن الوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر مدريد لم يكن قادراً على اتخاذ القرارات من دون الحصول على توجيهات من منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أمر عرفات أعضاء الوفد بأن يأتوا إلى تونس غير مرة، ومن ثم يعودون إلى واشنطن، وكل ذلك من أجل أن يظهر مدى اعتماد الوفد عليه وعلى منظمة التحرير، وفوق ذلك، فقد أصدر أوامره للوفد بتبني موقف متشدد في المفاوضات عندما تقدم الولايات المتحدة مقترحات عملية لإحراز التقدم على المسار الفلسطيني.

ومن جانب آخر، أصبحت إسرائيل بقيادة رابين مقتنعة بصعوبة التوصل إلى اتفاق مع الوفد الفلسطيني في واشنطن، حيث أصر الوفد على وضع جدول زمني لانسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية، وغزة، والقدس الشرقية، وتجميد بناء المستوطنات، وفرض السيطرة الفلسطينية على المستوطنات القائمة في أراضي الضفة الغربية، وكان الفريق الفلسطيني عازماً على أن يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية نتيجة نهائية للمفاوضات، والحصول على ضمانات أمريكية لأي اتفاقية مع إسرائيل، أما مبعث القلق الإسرائيلي الرئيسية فإنها تكمن في تنامي القوة العسكرية لحماس، واستمرار الانتفاضة، وزيادة كلفة الاحتلال.

وعلى ضوء ذلك، بدأت المفاوضات السرية بين إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو أوائل عام ١٩٩٣، وانتهت في أغسطس (آب) من العام نفسه، فقد أراد عرفات أن يكون له دور وتأثير، وكان بحاجة إلى الحصول على الاعتراف من إسرائيل، والولايات المتحدة، وسعى وراء وضع حد لعزلة منظمة التحرير الفلسطينية، بينما أرادت إسرائيل إنهاء الانتفاضة، وإضعاف حماس، وتخليص نفسها من الكلفة المالية، والعسكرية، والأخلاقية الباهظة لاحتلالها، والتغلب على الموقف المتصلب للوفد الفلسطيني.

٢٠٥ نصّ متناقض

اعتاد الخبراء القول بأن اتفاقات أوسلو قد كانت قائمة على بناء الثقة بين الطرفين، من أجل تشجيعهما على إحراز تقدم في قضايا الصراع الرئيسية، وبخاصة الحدود، والقدس، والمستوطنات، واللاجئين، والأمن، وقد ظهر هذا الطرح ليقدم تفسيراً لما وقع بين إسرائيل، ومنظمة التحرير، عقب فشل قمة كامب ديفيد في يوليو (تموز) عام ٢٠٠٠. واندلاع الانتفاضة الثانية، غير أن الواقع يقول غير ذلك، فقد تم التوصل إلى اتفاقات أوسلو على عجل، وبسرية، كي تفي بالحاجات الملحة حينها لكل من إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية^(٧)، ولربما يفسر هذا الأمر كيفية حلّ صراع عمره مئة عام عبر مكالمة هاتفية امتدت سبع ساعات فقط^(٨)، بدون وساطة طرف ثالث^(٩)، وبدون حضور المستشارين القانونيين القادرين على مراجعة الوثائق المعنية^(١٠).

إن أوسلو تمثل النهاية السعيدة لعزلة منظمة التحرير الفلسطينية، وإيدانها بعودتها الكاملة إلى المسرح السياسي، وبعد أن حققت هذا الإنجاز تطلعت إلى مزيد من المطالب، فكانت خطواتها التالية المطالبة بحق تقرير المصير، أما لإسرائيل فإن أوسلو تعني نهاية الانتفاضة الأولى، والتنصل من قيود عملية السلام التي انطلقت من مدريد، والانسحاب من مسؤوليتها تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وكانت الخطوة التالية لإسرائيل تعتمد على نص اتفاقية أوسلو، التي كانت تمثل مشكلة رئيسة للفلسطينيين في الوقت نفسه؛ وذلك للأسباب الآتية:

١. وردت كلمة ”انسحاب“ فقط عند الإشارة إلى غزة، وأريحا، بينما وردت كلمة ”إعادة انتشار“ عند الإشارة إلى الضفة الغربية.

٢. لم تكن هناك أية إشارة إلى تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، والقدس.

(٧) لقد جاءت اتفاقات أوسلو مفاجئةً للولايات المتحدة، والكثير من الدول العربية. ويستذكر مبعوث السلام الأمريكي إلى الشرق الأوسط دينيس روس في كتابه «السلام المفقود» كيف اضطّر هو لإقناع وزير الخارجية وارن كريستوفر كي يقوم بدعم اتفاقات أوسلو عندما أعلمه بأمرها شمعون بيريز أواخر أغسطس/ آب عام ١٩٩٣. ويستذكر محمود عباس أيضاً في كتابه «الطريق إلى أوسلو» أن مصر، وتونس هما البلدان الوحيدان اللذان كان لديهما علمٌ بمحادثات أوسلو.

(٨) لقد تم التوصل إلى اتفاقات أوسلو بشكل نهائي خلال مكالمة هاتفية امتدت سبع ساعات بين محمود عباس في تونس، وشمعون بيريز في ستوكهولم.

(٩) كان الدور الترويجي دوراً مقصوراً على تقديم الدعم اللوجستي، والترتيبات الإدارية فقط.

(١٠) لم يراجع القانونيون تلك الاتفاقيات سوى المستشار القانوني المصري، طاهر شاش، في الليلة التي سبقت التوقيع على الاتفاقات بأحرفها الأولى في أوسلو.

٣. لم يرد ما يشير إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم نهايةً للصراع، بل ورد بدل ذلك أن المفاوضات سوف تقود "إلى تسوية دائمة على أساس قرارَي الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، و٣٣٨^(١١)، ولم يرد في النص مبدأ الأرض مقابل السلام، علماً أنه أحد المبادئ التي نص عليها مؤتمر مدريد للسلام.
٤. لم يرد تحديداً أو رسمً لحدود القدس.
٥. لم يكن هناك بندٌ حول إمكانية لجوء الطرفين إلى التحكيم في حال الاختلاف، أو الفشل في التوصل إلى اتفاقٍ حول مسائل الوضع النهائي.
٦. لم تكن هناك آلية، أو ضماناتٍ للتنفيذ.
٧. حملت رسائل الاعتراف المتبادل منظمة التحرير المسؤولية الكاملة عن أمن الجنود، والمستوطنين الإسرائيليين^(١٢).

ونتيجة لتلك البنود فإن منظمة التحرير الفلسطينية قبلها اتفاقات أوسلو وقد حوّلت الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ من أراضٍ محتلة إلى أراضٍ مُتنازع عليها، وهكذا، فلا يمكن ضمان حصول تقدم في عملية السلام إلا من خلال التوصل إلى حلٍ وسط، يقدم التنازلات كي يكون مقبولاً لإسرائيل، وبالفعل فقد حصل التنازل في ضمائر الفلسطينيين وعقولهم، عندما أعلنوا موافقتهم على التخلي عن ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية، ولذا لم يكن عرفات قادراً للإفصاح عن الأهداف الكاملة لاتفاقات أوسلو أمام الشعب الفلسطيني؛ نظراً لأنه آمن بأن لهم الحق في أراضي الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة كافة.

كما أُجبرت نصوص اتفاقات أوسلو منظمة التحرير الفلسطينية لتصبح مرهونة لنوايا إسرائيل الطبية، إلا أن الأخيرة كانت حرة في بناء ما ترغب من المستوطنات، وعزل القدس عن أراضي الضفة الغربية، وأن تقرر حجم "إعادة الانتشار"؛ لأنها كانت في حلٍ من الالتزام بقضايا المستوطنات، والأراضي المحتلة، والعملية السلمية. وما لبثت كل من منظمة التحرير، وإسرائيل أن اختلفتا، بأسرع مما كان متوقفاً، بشأن مجموعة كبيرة من القضايا، فمنذ اليوم الأول للتوقيع على الاتفاقية في البيت الأبيض، اتضح لمنظمة التحرير الفلسطينية أن وثيقة إعلان المبادئ حملت اسم "الوفد الأردني الفلسطيني المشترك" بدلاً من اسم منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تم تأخير مراسم حفل التوقيع إلى أن اتفقت إسرائيل، ومنظمة التحرير على إجراء

(١١) المادة رقم ١ من إعلان المبادئ.

(١٢) في الخطاب / الرسالة التي اعترف بإسرائيل فيها، ألزم ياسر عرفات منظمة التحرير الفلسطينية «بتحمل المسؤولية لعناصر المنظمة وأفرادها كي تضمن امتثالهم، والحيولة دون وقوع مخالفات، وتأييد المخالفين.» ٩ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٣.

بعض التعديلات^(١٣)، وتلا ذلك حدوث تنافر حول مدى الانسحاب من أريحا، حيث لم يورد النص مساحةً محددةً لها، فقد تكون "أريحا" المدينة، التي تبلغ مساحتها ١٧ كلم^٢، أو منطقة أريحا، التي تبلغ مساحتها ٦٨ كلم^٢، أو قضاء أريحا، الذي يبلغ ١٧٠ كلم^٢، وأصرّت إسرائيل على أنها لن تنسحب من منطقة تبلغ مساحتها ٢٧ كلم^٢، ولكن أصرت منظمة التحرير على ضرورة انسحاب إسرائيل من منطقة القضاء كافة، ووافق رابين على الانسحاب من منطقة مساحتها ٥٥ كلم^٢، ولكنه أخفق في الحصول على موافقة حكومته آنذاك، وقد كان الخلاف حول أريحا هو السبب وراء حدوث الفضيحة الدبلوماسية في القاهرة يوم الرابع من مايو (أيار) عام ١٩٩٤، ففي الوقت الذي كان العالم بأسره يُشاهدُ مراسم حفل التوقيع على اتفاق الحكم الذاتي في غزة، وأريحا، رفض عرفات التوقيع على خارطة أريحا، مما سبب حرجاً هائلاً للرئيس المصري حسني مبارك الذي أصبح منذ ذلك التاريخ "متردداً في لعب دور قيادي، أو توجيهي في المفاوضات"^(١٤).

وقد اختلف الطرفان أيضاً فيما يخص معبر أريحا، حيث أراد عرفات بسط السيادة على مبنى القادمين، ورفع العلم الفلسطيني بدايةً منطقة المعبر، وأن يكون استقبال المسافرين القادمين عبر المعبر من مسؤولية موظفي الحدود الفلسطينيين، وبدون وجود الأمن الإسرائيلي، ولكن إسرائيل أصرت على أن المعبر يعني لها مسألة أمنية تفوق جميع الاعتبارات الأخرى، ونتيجة لذلك، فقد أصبح الفلسطينيون يواجهون إجراءات معقدة عند دخولهم المعبر، فكانوا مضطرين إلى الخضوع لتفتيش السلطة الفلسطينية وإجراءاتها لاستعراض سيادتها الشكلية، ثم إجراءات الاستخبارات الأمنية الإسرائيلية، كونهم هم من يمسك زمام الأمور فعلياً.

وكان إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في القدس نقطة أخرى أثارت الخلاف بين الطرفين، فقد تم وضع مراكز الاقتراع في خمسة مراكز للبريد فقط، لا تتعدى الطاقة الاستيعابية لكل منها سوى ٥٣٦٧ ناخباً^(١٥)، وقد وأورد مركز كارتر للسلام، الذي راقب الانتخابات الفلسطينية الأولى، تقارير حول قيام الجنود الإسرائيليين باستخدام كاميرات الفيديو لتصوير الفلسطينيين الذين شاركوا في الانتخابات، مما ساهم في انتشار مخاوف بأن إسرائيل سوف تقوم بسحب بطاقات الهوية من المقدسيين، الأمر الذي سيمنعهم من العيش، أو العمل في مدينة القدس،

(١٣) مقابلة مع محمود عباس، «عباس يكشف النقاب عن تفاصيل المفاوضات السرية في أوسلو، وكامب ديفيد»، صحيفة الحياة الجديدة، ٣ يونيو (حزيران) ٢٠٠٨.

(١٤) دينيس روس، السلام المفقود: التفاصيل الداخلية لمعركة السلام في الشرق الأوسط، (نيويورك: فارار، وشتراوس، وغيره، ٢٠٠٤) ص ١٣٦.

(١٥) اللجنة المركزية الفلسطينية للانتخابات. المعلومات متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=15>

ونتيجة لذلك، لم يشارك في الانتخابات سوى بضعة آلاف من بين ١٢٠ ألف ناخبٍ مُسجل في القدس، وفوق ذلك، أصرت إسرائيل على جعل صناديق الاقتراع تدير على شكل صناديق البريد، بحيث يضطر الناخبون إلى وضع أوراق الاقتراع بشكل أفقي بدلاً من عمودي، جرياً على الأسلوب المتبع عادةً في الانتخابات، وقد أرادت من خلال تلك الإجراءات إرسال رسالة واضحة للجميع أنها هي الحاكم الحقيقي في القدس^(١٦).

وقد جعل الاتفاق المؤقت في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٩٥ (أوسلو ٢) من الضفة الغربية متاهةً مستحيلةً من الأراضي الفلسطينية، والإسرائيلية المتشابكة، والمتداخلة مع بعضها، وباستثناء القدس التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، فقد تم تقسيم الأراضي المحتلة إلى ثلاث مناطق هي: المنطقة (أ) تقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، والمنطقة (ب)، تكون فيها السيطرة للفلسطينيين على الشؤون المدنية فقط، فيما تحتفظ إسرائيل بسيطرتها على القضايا الأمنية، والمنطقة (ج)، وفيها تفرض إسرائيل سيطرتها على الشؤون المدنية والعسكرية معاً، وبالرغم من ذلك، فإن الاتفاقية لم ترم على ذكر النسبة المئوية من الأراضي التي من المفترض أن تقوم إسرائيل بتسليمها إلى السلطة الفلسطينية في كل مرحلة من المراحل، ولم تنص أيضاً على مساحة الأراضي التي سيتم نقل السيطرة عليها إلى السلطة الفلسطينية حين انتهاء الاتفاق المؤقت، كما تضمنت الاتفاقية السماح بفتح ممر آمن بين الضفة الغربية، وغزة، لكنها منحت إسرائيل حق إغلاقه في أي وقت لأسباب أمنية، إضافة إلى أن الاتفاقية منحت إسرائيل الحق في الانسحاب من المدن، والبلدات الفلسطينية المكتظة، مع احتفاظها بمعظم الأراضي، وعندما بدأت مفاوضات كامب ديفيد، لم تكن السلطة الفلسطينية تسيطر إلا على ١٩٪ من الضفة الغربية فقط، وعلى الرغم من أن عرفات قد فسّر الاتفاق المؤقت بأنه سيعطي الفلسطينيين السيطرة على ٩٠٪ من الضفة الغربية مع حلول مايو (أيار) عام ١٩٩٩، إلا أن إسرائيل لم تضع في حساباتها شيء من هذا؛ لأن وجهة نظرها ترى أن "الاتفاق المؤقت قد طلب منها تسليم ٥١٪ من الضفة الغربية حداً أدنى مع اقتراب موعد انتهاء المزيد من عمليات إعادة الانتشار"^(١٧).

وعلى النقيض من الاعتقاد السائد، الذي يرى أن من مصلحة إسرائيل ترك الشؤون المدنية للسلطة الفلسطينية، فقد تمكنت إسرائيل بموجب الاتفاق المؤقت من الاحتفاظ بسيطرتها على تنقلات الفلسطينيين، وسفرهم، واقتصادهم، وصادراتهم،

(١٦) جيمي كارتر، فلسطين: سلام، لا فصلاً عنصرياً. (نيويورك: سايمون أند شوستر ليميتد، ٢٠٠٧) ص ١٤٤.

(١٧) روس، ص ٣٦٣.

وإراداتهم، وشؤونهم المالية، وحصتهم من المياه، والطاقة، ووسائل نقلهم، واتصالاتهم، وقضاياهم المرتبطة بشؤون العمل، والرعاية الاجتماعية، وقد رافق سيطرة إسرائيل على حياة الفلسطينيين برنامج "كبار الشخصيات" الذي ساعد في دعم الفساد بين رجال السلطة الفلسطينية، وعمل على تغذيتها، ولم يجعل الاتفاق المؤقت الفلسطينيين يشعرون بأن لديهم حكماً ذاتياً فعلاً، بل شعروا بأن السلطة الفلسطينية كانت مجرد وكيل لضمان أمن إسرائيل وحمايته، مما ولد مشاعر من الازدراء، والعدائية تجاه تلك السلطة.

٣٠٥ عاملان مهمان: حماس، وفتح، وفتحها

لم تكن النصوص الناقصة هي المصدر الوحيد الذي شكل تهديداً لمستقبل اتفاقات أوسلو، ولكن جاء التهديد أيضاً من المتشددين الفلسطينيين، والإسرائيليين الذين عقدوا العزم على إفشال الاتفاق، فقد جاءت عملية أوسلو في الوقت الذي شهد زيادة في شعبية حماس، ففي ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٩٢، قامت إسرائيل بترحيل ٤١٥ من قادة الحركة إلى جنوب لبنان بعد اختطاف جندي إسرائيلي وإعدامه، وعادت قضية الإبعاد تلك بأثار إيجابية على حماس، إذ حصلت على تغطية إعلامية كبيرة، أثارت انتباه الفلسطينيين، والعرب، والعالم، وأصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٧٩٩، الذي يطالب بالعودة الفورية لجميع المبعدين، وكان بعض أعضاء حركة حماس مقتنعين بأن أهم أهداف حركة فتح من عقد سلام مع إسرائيل هو النيل من حركتهم وإضعافها^(١٨).

وفي فبراير (شباط) عام ١٩٩٤، قام أحد المستوطنين الإسرائيليين المتشددين، واسمه باروخ غولدشتاين، من مستوطنة كريات أربع، بقتل تسعة وعشرين فلسطينياً، وجرح مئة آخرين في الحرم الإبراهيمي الشريف أثناء تأديتهم صلاة الفجر، ولم تتخذ إسرائيل قرارها المتوقع بإخلاء ٤٠٠ مستوطن عن الخليل، بل أصدرت أوامرها إلى قواتها بإطلاق النار على الفلسطينيين الذين تظاهروا عقب الحدث المفجع، مما تسبب بمقتل اثني عشر فلسطينياً^(١٩).

واستغلت حماس الحادث كي تطلق سلسلة من الهجمات الانتحارية ضد أهداف

(١٨) عزام التميمي، فصول حماس غير المكتوبة، (لندن: هيرست، وشركاه، ٢٠٠٧) ص ١٩٣.

(١٩) أخبار ال بي بي سي، «مستوطن يهودي يقتل ٣٠ في مقام ديني مقدس»، ٢٥ فبراير (شباط) عام ١٩٩٤. المعلومات متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي:

http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/february/25/newsid_4167000/4167929.stm

إسرائيلية، ففي المدة الواقعة بين إبريل (نيسان) ونوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٩٤، أعلنت كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، مسؤوليتها عن هجمات في العفولة، والخضيرة، وتل أبيب، ومستوطنة نتساريم في غزة، التي تسببت بمقتل أربعين، وجرح العشرات، وفي أكتوبر من العام نفسه، قامت حماس باختطاف جندي إسرائيلي، وطالبت بعملية تبادل للأسرى، ولكن قُتل الجندي الأسير، وخاطفياً في عملية تحرير فاشلة، وعلى الرغم من قيام قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية باعتقال ٢٠٠ من ناشطي حماس، وتزويدها إسرائيل بمعلومات عن مكان احتجاز الجندي المُختطف - في بيت نابالا تحديداً، وهي بلدة تعتبرها إسرائيل جزءاً من القدس - فقد أدت الحادثة إلى زيادة مستوى التوتر بين إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، وقد نقلَ عن رابين قوله لكريستوفر: "على عرفات أن يختار بين التوصل إلى السلام مع إسرائيل، أو التوصل إلى سلام مع حماس"^(٢٠).

وردت السلطة الفلسطينية باعتقال المئات من قادة حماس وناشطيها في غزة، مع أن القوى الأمنية الفلسطينية لم ترغب بأن تظهر على أنها دموية في يد إسرائيل، وفي ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٩٤، اصطدمت القوات الأمنية الفلسطينية مع الآلاف من متظاهري حماس خارج مسجد فلسطين في غزة، مما أدى إلى مقتل ١٣ شخصاً، وجرح ٢٠٠ آخرين^(٢١)، وأصبح عرفات كالمستجير من الرمضاء بالنار ووقع (بين المطرقة والسندان)، وذلك في سعيه لإقناع قادة حماس بوقف هجماتهم، والمشاركة في أول انتخابات تشريعية، ورئاسية، وقد قامت السلطة الفلسطينية بالتنسيق مع إسرائيل من أجل السماح لبعض أعضاء حركة حماس بمغادرة الضفة الغربية، وقطاع غزة كي يتمكنوا من اللقاء بهم في الخارج، لمناقشة مسألة المشاركة في الانتخابات، لكن مسؤولي حماس رفضوا الاقتراح الذي تقدم به عرفات، حيث اعتبروا أن الانتخابات جاءت "نتاجاً لاتفاق أوسلو، وهو عبارة عن مشروع صهيوني"^(٢٢).

وساعد المتطرفون من كلا الجانبين في أن يصبح بنيامين نتنياهو الرئيس التالي لوزراء إسرائيل، عندما قام طالب في كلية القانون من جامعة بار إيلان - وهو أحد المتطرفين من الجناح اليميني، ويدعى إيغال عامير - باغتيال إسحق رابين أثناء مهرجان خطابي للسلام في تل أبيب في الرابع من نوفمبر (تشرين الثاني) عام

(٢٠) مجلة نيوزويك، «جائزة مُصرجة بالدماء»، ٢٤ أكتوبر، ١٩٩٤. المقال متاح على الانترنت على العنوان التالي:

<<http://www.newsweek.com/id/108603/page>>

(٢١) غال لوفت، الأداء العسكري الفلسطيني، وانتفاضة عام ٢٠٠٠، ميدل إيست ريفيو أوف انترناشونال أفيرز، المجلد ٤، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٠٠.

(٢٢) التيميمي، ص ١٩٣.

١٩٩٥، وانشغل شمعون بيريز الذي خلف رابين مدة ستة أشهر في إظهار صورته على أنه زعيم قوي، فبمجرد تلقيه معلومات عن مكان اختباء يحي عياش مهندس التفجيرات الانتحارية في إسرائيل، أصدر أوامره باغتياله عندما كان مختبئاً في غزة، وكان بإمكان بيريز التنسيق مع السلطة الفلسطينية لاعتقاله بدلاً من اغتياله، وردت حماس على ذلك العمل بسلسلة من الهجمات الانتحارية في فبراير (شباط)، ومارس (آذار) أودت بحياة واحد وستين إسرائيلياً في القدس، وعسقلان (أشكيلون)، وتل أبيب، إضافة إلى ذلك، فإن عملية "عناقيد الغضب" التي شنّها بيريز ضد حزب الله في أبريل (نيسان) عام ١٩٩٦ قد انتهت بقيام إسرائيل بقصف ملجأ قانا، الذي وفرته قوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان للاجئين اللبنانيين الفارين من الحرب، مما أدى إلى مقتل ١٠٦، وجرح ١١٦ آخرين، ونتيجة لذلك، فقد خسر بيريز أصوات العرب في الانتخابات التي تلت تلك العملية على الرغم من جهود السلطة الفلسطينية في العمل على كسبهم لصالحه، وكانت عبارة نتنياهو المفضلة خلال حملته الانتخابية في يونيو (حزيران) عام ١٩٩٦ تؤكد على أن اتفاقات أوسلو هي التي جلبت الإرهاب لإسرائيل، وأظهر عزمه على إلغاء الاتفاق، وفوق ذلك، أظهرت حملته الإعلانية صورة عرفات مركبة على صور الباصات المفجرة، وبرك من الدماء.

وقام نتنياهو، عقب انتخابه بثلاثة أشهر، بحفر نفق أثري تحت الحرم القدسي الشريف، مما أشعل فتيل المواجهة العسكرية الأولى بين قوات الأمن الفلسطينية، والجنود الإسرائيليين، وقد قُتل سبعون فلسطينياً بين جندي ومدني، مقابل ستة عشر جندياً إسرائيلياً^(٢٣)، ثم أصر نتنياهو على تنفيذ اتفاق الخليل الذي مهد له بيريز في مارس (آذار) عام ١٩٩٦، وسرى العمل به عام ١٩٩٧، حيث تم بموجبه تقسيم المدينة إلى منطقتين: الأولى تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، بينما والثانية تحت السيادة الإسرائيلية رغم أن أكثر من ٦٠ ألف فلسطيني يسكنون في تلك المنطقة، واستخدم الجيش الإسرائيلي كامل قوته من أجل تأمين احتياجات المستوطنين الذين منعوا بدورهم الفلسطينيين من ممارسة نشاطهم التجاري، وأجبروهم على سلوك طرق أخرى للوصول إلى عائلاتهم، وأعلن نتنياهو في مارس (آذار) عام ١٩٩٧ القيام ببناء مستوطنة جديدة تضم ٣٥٠٠ وحدة سكنية في جبل أبو غنيم، مما خلق أزمة أخرى مع السلطة الفلسطينية.

واستمرت السلطة الفلسطينية في حملتها على حماس رغم إجراءات نتنياهو المستفزة لها، فقد تم اعتقال المئات من أعضاء حماس، بما فيهم قادة من أمثال محمود الزهار، وعبد العزيز الرنتيسي، وحتى مؤسس حماس الشيخ أحمد ياسين قد

(٢٣) آدم كيلر، «نتنياهو، والفلسطينيين» نيو بوليتيكس، المجلد ٦، العدد ٢ (سلسلة جديدة) شتاء عام ١٩٩٧.

مُنِع من التحرك بحرية، ولكن لم يكن أي شيء قادراً على دفع نتياهو نحو السلام، فقد كان تحالفه يضم أحزاباً من أقصى اليمين، تعتقد أن كل فلسطين التاريخية هي أرض إسرائيل.

وفي أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩٨، عقدت الولايات المتحدة قمة ”وأي ريفير“ بين نتياهو، وعرفات، وضغطت على نتياهو خلال ثمانية أيام من المفاوضات كي يقبل بتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار، التي حان موعدها في سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٩٧، وبعد جهد وافق نتياهو على تسليم ١٣٪ من الضفة الغربية، التي تشمل مناطق (أ)، و(ب)، كما وافق على إطلاق سراح ٧٥٠ سجيناً، ومع ذلك، لم يف نتياهو بكل وعده؛ فقد كان نصف الذين أطلق سراحهم من قضايا إجرامية، ولم يكونوا من المعتقلين السياسيين، ولم تتم إعادة الانتشار إلا في ٢٪ من المنطقة (ج)؛ لأن نتياهو، ووزراء حكومته كانوا ينظرون إلى القيادة الفلسطينية على أنها عصابة إجرامية لا تستحق الاحترام، وخلال قمة وأي ريفير، أخبر وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، أرئيل شارون، نظيرته الأمريكية، مادلين أولبرايت، أن الفلسطينيين ”هم عصابة من قطاع الطرق“، وأضاف بأن ”البعض منهم قتلة أيضاً“^(٢٤).

٤٠٥ مغامرات باراك، وعرفات

عند انتخاب إيهود باراك رئيساً لوزراء إسرائيل في يونيو (حزيران) عام ١٩٩٩، كانت فترة تنفيذ الاتفاق المؤقت قد مرت بالفعل دون أن تشهد انعقاد اجتماع – لو واحد – لمناقشة قضايا الوضع النهائي، وشعر كثير من الناس بالتفاؤل لوجود باراك، الذي خاض حملته الانتخابية على أساس دعم السلام، وضمت حكومته حزب ميريتس الذي يدعم عملية السلام ويدعو لها، ولكن سرعان ما ارتكب باراك ثلاثة أخطاء، أثارت حفيظة الفلسطينيين، وريبتهم، وأول تلك الأخطاء، تجاهل باراك المسار الفلسطيني مدة تسعة أشهر، وانصب تركيزه على السعي وراء السلام مع سوريا، ولم يُعاود الالتفات إلى الفلسطينيين إلا بعد أن أدرك أنه لا يستطيع تحمل دفع الثمن الباهظ للسلام مع سوريا، وثانيها، رفض باراك في بداية الأمر الاستمرار بتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار، وأصرَّ على أن لا تقوم إسرائيل بإعطاء المزيد من الأراضي للفلسطينيين قبل التوصل إلى اتفاق نهائي، كما رفض الالتزام

(٢٤) مادلين أولبرايت، سيدتي وزيرة الخارجية، (نيويورك: ميراماكس بوكس، ٢٠٠٣) ص ٣١٣.

بتنفيذ مرحلة ثالثة من إعادة الانتشار كما نصت عليه الاتفاقات المؤقتة حتى عندما نفذ الالتزامات الإسرائيلية بضغط من الولايات المتحدة، وفوق ذلك، فقد أخلف بالوعد الذي قطعته عرفات بشأن تسليم ثلاث قرى بالقرب من القدس إلى السلطة الفلسطينية أثناء المرحلة الثانية من إعادة الانتشار^(٢٥)، وأخيراً، أصر باراك على عقد قمة في واشنطن من أجل وضع حد للصراع مع الفلسطينيين، ولكنه رفض القيام بأي تحضيرات جدية لتلك القمة.

كانت قمة كامب ديفيد بمثابة لحظة انكشاف الحقيقة لكلا الطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحضيرات كانت سيئة، وأن الأطراف المتنازعة كانت بصدد البحث عن حلول للقضايا الجوهرية للمرة الأولى في تاريخ الصراع، فقد كانت توقعات باراك من القمة، وآماله المعقودة عليها مرتفعة جداً وبشكل غير واقعي، وبالمقابل، فإن توقعات عرفات كانت متدنية جداً، وشعر أنه كان مجبراً على حضور القمة؛ لأنه لا ينوي إغضاب الأمريكيين، وسعى للحصول على ضمانات أمريكية، كي لا يتم توجيه اللوم إليه في حال فشلت القمة، وتطلع إلى أن يتم تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار.

لم يفهم باراك طبيعة الخطوط الحمراء والمطالب الراهنة عند الفلسطينيين بسبب غياب التحضيرات الحقيقية، أو الاتصالات الجدية حول القضايا الجوهرية الرئيسة قبل انعقاد القمة، ومن أهم المطالب والقضايا ما يأتي:

أولاً: تُعتبر القدس، أو البلدة القديمة على وجه الخصوص، قلب فلسطين، ولذا فإن تسويق أي اتفاق نهائي عند الفلسطينيين، والعرب، والمسلمين يتطلب من منظمة التحرير الفلسطينية أن تبرهن للجميع أنها قد أعادت القدس ومقدساتها إلى السيادة الفلسطينية.

ثانياً: اعتقد الفلسطينيون أنه يجب على إسرائيل أن تعترف بأنها مسؤولة عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وعليها أن تعترف بحقهم في العودة، بغض النظر عن المكان الذي سيعودون إليه.

ثالثاً: اعتبر الفلسطينيون أن لهم الحق في الحصول على كامل أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومع إمكانية حصول بعض الترتيبات لتبادل الأراضي، من أجل التغلب على مشكلة المستوطنات، إلا أن ذلك لا يمنع في نهاية الأمر السلطة الفلسطينية من المطالبة بكامل الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.

واعتقد عرفات أن إسرائيل ستكون مستعدةً للانسحاب من الأراضي الفلسطينية كما فعلت مع مصر، والأردن، ولبنان عندما أعادت أراضيهم المحتلة، ولكن اتفاقات

(٢٥) من الجدير ذكره أن باراك لم يعترف بدايةً بأنه قد قطع وعداً من هذا القبيل لعرفات، غير أن الأخير أصر على أن باراك قد أعطاه هذا الوعد فعلاً.

أوسلو أحببت تطلعاته عندما جعلت قضية الأراضي التي ستنسحب إسرائيل منها مسألة خاضعة للتفاوض.

وليس من الصعوبة بمكان أن يفهم المرء لماذا حُكِمَ على قمة كامب ديفيد بالفشل، فقد اقترحت اتفاقيات أوسلو مدة ثلاث سنوات كي يتم التفاوض على مسائل الوضع النهائي، ولكن أرادت قمة كامب ديفيد أن تحل تلك المسائل في أسبوعين فقط! ولم يكن لدى كل طرف فهم كبير لاحتياجات الطرف الآخر، ولا إدراك لطبيعة القرارات الصعبة المطلوبة في هذا الإطار، وما هو أسوأ من ذلك كله، قدوم الطرفين إلى القمة في الوقت الذي لم يتم فيه تنفيذ الاتفاق المؤقت السابق.

لم يجر خلال قمة كامب ديفيد مناقشة المبادئ التي ستوجه النتائج التي سوف تتمخض عن اتفاقية محتملة، إذا تم التوصل إليها، واستمرت المفاوضات بدلاً من ذلك بين جذب، وشد، كأسلوب العرض والطلب في السوق، فبدأ باراك بعرض ٧٦٪ من الضفة الغربية، ثم انتقل إلى مرحلة طرح ٩٢٪ بالإضافة إلى ١٪ في عملية تبادل للأراضي، والسيطرة الكاملة على غور الأردن مدة ١٢ عاماً^(٢٦)، واستعد أن يترك لمنظمة التحرير السيطرة على الأطراف الخارجية لمدينة القدس، ثم زاد على ذلك بالاستعداد لإعطاء السيادة الكاملة على الأحياء المسلمة، والمسيحية في البلدة القديمة، والسيادة على سبعة من الأحياء الغربية التسعة، واقترح الوصاية على المقدسات، ومن ضمنها الحرم القدسي الشريف، وأما عن مشكلة اللاجئين، فقال باراك: إنه سوف يكون هناك حل يرضي الطرفين بهذا الخصوص^(٢٧).

وعرض الفلسطينيون خرائط تعطي إسرائيل الحق في ضم ٢٪ فقط من الضفة الغربية، بعد أن لامهم الأمريكيون على رفضهم العرض الإسرائيلي، وتشبث الفلسطينيون بموقفهم المتصلب حيال مسألة القدس، حيث أرادوا ممارسة السيادة الكاملة على الأحياء المسلمة، والمسيحية، والأرمنية، وعلى المواقع المقدسة باستثناء حائط المبكى، ولم يكن في نية عرفات أن يصبح أول زعيم عربي، ومسلم يتخلى عن الحرم القدسي الشريف عبر التاريخ، فقد قال لكلينتون: ”لا يمكنني أن أقوم بخيانة شعبي، هل تريد أن تحضر جنازتي؟ إنني أفضل الموت على أن أوافق على بسط السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف“^(٢٨).

ومختصر القول، فإن قمة كامب ديفيد قد فشلت؛ لأن باراك اعتقد أن اتفاقيات أوسلو تعطيه الحق بالاحتفاظ بأجزاء من الأراضي المحتلة، ولم يكن عرفات بصدد

(٢٦) يُشكل غور الأردن ١٠,٥٪ من مساحة الضفة الغربية.

(٢٧) روس، ص ٦٨٩.

(٢٨) تشارلز اندرلين، أحلام مبعثرة: فشل عملية السلام في الشرق الأوسط، ١٩٩٥-٢٠٠٢، (نيويورك: مطبعة أذر، ٢٠٠٣) ص ٢٥٣.

التنازل، حتى وإن كانت نصوص الاتفاق تجعل من الأراضي المحتلة أراضي مُتَنَازَعاً عليها.

ولدى عودته من قمة كامب ديفيد، شن باراك حملةً على الفلسطينيين، وادعى أنهم سبب الفشل، فقال: ” لم نتمكن من تحقيق النجاح لأننا لم نجد لنا شريكاً على الطرف الآخر،“ وأضاف أيضاً، ”لقد استنفدنا كافة الإمكانيات كي نُنهي هذا الصراع“، ثم أردف مُهدداً ”ولجيراننا الفلسطينيين، أقول لهم اليوم: نحن لا نسعى وراء الصراع، ولكن إذا ما تجرأ أحدكم وأراد أن يختبرنا، فسوف ننتصر“^(٢٩)، ولم يكن عرفات ليخضع لتهديدات باراك، وعندما سمح لأريئيل شارون بزيارة الحرم القدسي يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠٠، ألهب عرفات مشاعر الفلسطينيين عندما خاطبهم قائلاً: ”سنزحف إلى القدس ونقدم الملايين من الشهداء“.

وعندما اندلعت الانتفاضة الثانية، كان الشعب الفلسطيني قد وصل بالفعل إلى مرحلة اليأس، فقد توسعت المستوطنات الإسرائيلية بنسبة ٥٢٪ خلال فترة اتفاقات أوسلو، وارتفعت أعداد المستوطنين بواقع ٦٣٪، وقامت إسرائيل ببناء ٦٥ ألف وحدة سكنية جديدة للمستوطنين، وأزلت ٥٧٨ منزلاً في القدس، واقتلعت ٨٣ ألف شجرة، وشقت ٣٤ طريقاً تفافياً جديداً^(٣٠).

وعندما اندلعت الانتفاضة، قام عرفات بقطع التنسيق الأمني مع إسرائيل، وغض الطرف عن نشاطات حماس، ونتيجة لذلك، فقد عرفات السيطرة على الانتفاضة، ولم تمر سوى بضعة شهور حتى بدأت فتح تتنافس مع حماس على القيام بالعمليات العسكرية في إسرائيل، كي تحافظ على شعبيتها في الشارع الفلسطيني، ولعل المحاولة الأبرز لحل هذا الصراع جاءت عبر المقترح الذي تقدم به الرئيس كلينتون خلال الأشهر الأخيرة من فترة رئاسته الثانية، لكنها كانت متأخرة جداً بعد أن سبق السيف العذل، فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن شارون سيفوز في الانتخابات، ولم يكن عرفات قادراً على إيقاف القتال، وبما أن الظروف كانت ضده، حرص على وضع ثمانية وعشرين تحفظاً على مقترح الرئيس كلينتون، ليبدو كأنه رفض قبول المقترح.

وأسدل الستار على اتفاق أوسلو عندما انتخب شارون رئيساً للوزراء في مارس (آذار) عام ٢٠٠١، الذي قام - وهو خصمٌ لعرفات - باجتياح لبنان عام ١٩٨٢، من أجل تدمير السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير، وعاود احتلال المناطق (أ) من الضفة الغربية في مارس (آذار) عام ٢٠٠٢، وفرض حصاراً على عرفات في المقاطعة وسط رام الله، وبقي كذلك حتى وفاته، كما قام شارون ببناء جدار (حاجز)

(٢٩) تصريح إيهود باراك لدى عودته من قمة كامب ديفيد، ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٠.

(٣٠) صحيفة الحياة الجديدة، ٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٣.

الفصل الأمني على الأراضي الفلسطينية، وقام بالانسحاب أحادي الجانب من غزة في عام ٢٠٠٥، على الرغم من التزام السلطة الفلسطينية بخارطة الطريق، واعتبر أن الرئيس محمود عباس "غير مهم، وغير ذي صلة" تماماً كسلفه ياسر عرفات، وقد بدا واضحاً أن استراتيجية شارون تقضي بفرض حل أحادي الجانب على الفلسطينيين، ومن دون تفاوض.

٥.٥ الوقائع الجديدة تتطلب نهجاً جديداً أيضاً

لو آمن الفلسطينيون، والإسرائيليون عند توقيعهما على اتفاقات أوسلو بأن النتيجة النهائية ستكون عبارة عن حل وسط لقضايا الوضع النهائي، لتمكنا من التوصل إلى اتفاقية، ولتمكنا من حل الصراع الدائر بينهما، ولكن لم تكن عملية أوسلو السلمية سوى نتاج لمأزق وجد الطرفان نفسيهما فيه، حيث أرادت منظمة التحرير الفلسطينية أن تُنهى عزلتها، فيما كانت إسرائيل تبحث عن من ينوب عنها في خوض حربها ضد حماس، ويُنهى الانتفاضة، ويُخلصها من مسؤولياتها اليومية حيال الفلسطينيين، وبمجرد أن حصلت منظمة التحرير، وإسرائيل على مرادهما من الاتفاق، عاد الطرفان إلى مواقفهما الأولية. فقد أرادت إسرائيل أن تضم أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، فيما أرادت منظمة التحرير الحصول على دولة على الأراضي المحتلة.

ولعل ذلك هو السبب وراء استمرار إسرائيل ببناء المستوطنات، وتوسعة القائم منها، وشق طرق التفافية جديدة، كما قامت بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، وحاصرتها بالمستوطنات اليهودية، وأغلقتها في وجه الفلسطينيين، ولم تُظهر إسرائيل أية نية في منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وأجبرتهم على أن يعتمدوا بشكل أكبر على مساعداتها، ولم تكن مهتمة بمراعاة الجدول الزمني الذي نصت عليه الاتفاقات، حيث انتهت الاتفاقية المؤقتة قبل أن تتم المرحلة الثانية من عملية إعادة الانتشار.

وكان تطبيق اتفاقات أوسلو مرهوناً بتقلبات السياسة الداخلية في إسرائيل بحيث اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية أن تبدأ المفاوضات من نقطة الصفر، كلما جاءت حكومة إسرائيلية جديدة، وتحتم عليها أن تتكيف ومزاج كل زعيم إسرائيلي جديد.

ولم تقم منظمة التحرير الفلسطينية بتوضيح اتفاقات أوسلو لشعبها، ولم تمهد الطريق لهم كي يتقبلوا التنازلات الضرورية، كما لم تقم بإخبارهم أن التسوية النهائية ستطوي على تنازلات بشأن الأراضي، والقدس، والللاجئين، وعلى الرغم

من الاتفاق المؤقت، ورسائل الاعتراف المتبادلة، إلا أن منظمة التحرير اضطرت إلى اللجوء للعنف غير مرة كي تحصل على تنازلات من إسرائيل، أو كي تحملها على الحد من مخالفتها التي ترتكبها، وكذلك، قامت منظمة التحرير بتشكيل سلطة فاسدة استغلت المزايا التي حصلت عليها من خلال علاقتها بإسرائيل، ونتيجة لذلك، فلم ير الفلسطينيون في عملية أو سلو خطوة إلى الأمام على طريق تحقيق الأزدهار، بل وجدوا فيها مشروعاً استثمارياً لمجموعة صغيرة من المسؤولين^(٣١).

لقد حصلت تغيرات كبيرة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، وسواء أكان ذلك التغيير إلى الأفضل، أم إلى الأسوأ، فقد أصبح من المستحيل العودة إلى نهج أو سلو وطريقته في حل الصراع، وببساطة فإن الوضع يبدو على النحو التالي: ينقسم الفلسطينيون اليوم إلى معسكرين رئيسيين، هما حركتا: فتح وحماس، اللتان تتنازعان شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني، ولم تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عباس من الحفاظ على وجودها في الضفة الغربية إلا بصعوبة، على الرغم من الدعم المالي الضخم الذي يقدمه المجتمع الدولي، وقد خسرت أيضاً دعم غالبية الشعب الفلسطيني وتأييده في الضفة الغربية، والشتات، بينما خسرت سيادتها على غزة فعلياً.

وفي المقابل، فإن حماس تُسيطر اليوم على غزة بعد فوزها الكاسح في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ٢٠٠٦، كما تحظى بالدعم، والتأييد بين فلسطينيي الشتات، ولكنها لا تمتلك تمثيلاً لها في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تعتمد على المقاومة المسلحة، وتُصرِّح بأنها سوف تكون مُستعدة للتوصل إلى هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل، بدلاً من التوصل إلى معاهدة سلام قد تضع حداً للصراع، ونظراً لأن حركتي فتح وحماس يختلفان اختلافاً جوهرياً في رؤيتهما واستراتيجياتهما، فسوف يستمر التنافر، والتنافس بينهما، ولن يطول أمد أي اتفاق قد تتوصل الحركتان إليه، إلا عندما يتسنى لإحدهما فرض هيمنتها على كامل السياسة الفلسطينية.

ومما يزيد تلك من المشاكل والصعوبات هو استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية، وتوسعة القديمة منها، وبناء الجدار الفاصل، الذي يُقام داخل الحدود المفترضة للدولة الفلسطينية المستقبلية، كما تقوم إسرائيل بتمكين المتشددين من خلال فرضها الحصار الاقتصادي على غزة.

وقد اشتربت إسرائيل مسبقاً إحراز التقدم في المسائل الأمنية كي تقدم تنازلات بشأن قضايا الوضع النهائي، ولذلك فإن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالوفاء بذلك الشرط يصبح ضرباً من المستحيل، بسبب التناقض بين الأمن، والاحتلال،

(٣١) في فبراير (شباط) عام ٢٠٠٦، صرَّح مدعي عام السلطة الفلسطينية أنه تم إهدار ما بين ٧٠٠ مليون دولار، ومليار دولار أمريكي نتيجة للسرقة، أو ضعف الأداء.

والقتال الضاري، وثمان سنواتٍ من العنف، وقد جربت إسرائيل هذا النهج منذ بداية الانتفاضة الثانية، لكنها لم تلاق النجاح في مساعيها تلك، وأصبح الصراع مع إسرائيل مرتبطاً - على مر السنين - بالتطورات والمستجدات الإقليمية أيضاً. لقد جعل نفوذ إيران المتزايد في الشرق الأوسط، وجهد سوريا من أجل استعادة أراضيها التي احتلتها إسرائيل، من حماس، وحزب الله لاعبين مهمين في اللعبة الإقليمية الكبرى، وقد يكون من المستحيل اليوم إحراز التقدم في العملية السلمية دون التوصل إلى نوع من الاتفاق مع إيران، وسوريا، وهكذا، أصبحت الفرضية التي قامت على أساسها اتفاقات أوسلو فرضية باطلة، وهي تفترض بأن المفاوضات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل قد تؤدي إلى التوصل للسلام، مع العلم بأن الأيام التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تستطيع فيها الادعاء بأنها تمثل الفلسطينيين كافة قد ولت وانتهى مفعولها، لأنها تفتقر إلى التفويض الذي يخولها صلاحيات التوقيع على اتفاقٍ مع إسرائيل، ولا تمتلك القدرة على تنفيذ مثل ذلك الاتفاق.

إذا أخذنا تلك الوقائع بعين الاعتبار، فإن السلام يحتاج إلى صياغة إطار جديد للمفاوضات، تقوم من خلاله الدول العربية مجتمعة بالتفاوض مع إسرائيل من أجل حل القضية الفلسطينية، بوصفها جزءاً من الصراع الأوسع الدائر بين إسرائيل من جانب، وسوريا، ولبنان، والفلسطينيين من جانبٍ آخر، وسيضمن ذلك الترتيب التوصل إلى اتفاقية شاملة، ودائمة، وقابلة للحياة، وتحظى بدعم الجهات الفاعلة، وبذلك ستحقق الدول العربية مصالح حيوية إذا توصلت إلى حل للصراع مع إسرائيل، فقد أدى تزايد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وتنامي قوة حماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان إلى جعل القادة العرب أكثر عرضة للضغوط الداخلية، التي تثيرها الحركات الإسلامية باستخدام الصراع مع إسرائيل من أجل تحقيق طموحاتها السياسية.

وستحل الدول العربية بموجب هذا النهج الجديد مكان الفلسطينيين الذين يُعانون الضعف، والانقسام، وسيقوم العرب في هذه الحال بالتفاوض الجماعي مع إسرائيل من خلال جامعة الدول العربية، من أجل التوصل إلى حل من شأنه أن يتضمن تفاصيل الترتيبات الأمنية التي تعني جميع الأطراف، كما يمكن لاتفاقية مع الدول العربية حول القدس، واللجئين أن تكون أكثر قوة، وأطول أمداً من تلك التي من الممكن التوصل إليها مع الفلسطينيين فقط، وذلك بسبب الأبعاد الإقليمية لكلا القضيتين، وقد يضع مثل هذا الاتفاق كلا من حماس، وحزب الله في موقف الدفاع، مما يجعل خياراتهما تنحصر بمحاولة إفشال الاتفاقية، ومواجهة الدول العربية كافة بما فيها الدول الحليفة لهما، أو بالتعايش معها، ومن ثم يتحولان إلى حزبين

سياسيين.

وستحصد إسرائيل من جانبها منافع عديدة، إذ ستحصل على ترتيبات أمنية تؤدي إلى بناء الثقة، والتطبيع مع الدول العربية كافة، كما أنها ستستفيد من التعديلات على الحدود، وتبادل الأراضي بموجب هذا النهج الجديد من التفاوض، وربما ستكون أكبر العقبات، وأكثرها خطورة في هذا الإطار، هي حمل الفلسطينيين على التضحية باستقلالهم، والقبول بالوصاية العربية عليهم، ولكن يمكن لجامعة الدول العربية عندئذ أن تُطمئنهم إلى أنهم سوف يحصلون على حقهم في تقرير المصير بعدما يتم التوصل إلى اتفاقية مع إسرائيل.

الفصل السادس

فاتن عُصن

إسرائيل ولبنان: علاقة مُتقلبة

٥٦ إسرائيل ولبنان: علاقة مُتقلبة

المقدمة

يرى كثير من المراقبين أن لبنان يمثل شوكة في حلقِ إسرائيل، على الرغم من أنه لم يُشارك إلا في الحرب العربية الإسرائيلية، التي دارت رحاها عام ١٩٤٨، وفي الوقت الذي كانت فيه مصر وإسرائيل منهماكتين في إجراء مفاوضات كامب ديفيد، كان المقاتلون اللبنانيون، والفلسطينيون، والعرب يشنون هجماتهم على إسرائيل، انطلاقاً من جنوب لبنان، مما حمل إسرائيل على القيام بغزو لبنان، وإنشاء منطقة أمنية عازلة في أراضيها، وبعد ثلاثين عاماً من ذلك الغزو، مازالت إسرائيل تحتل أجزاء من لبنان، ولم تتوقف الهجمات ضدها على الرغم من تضاول أعدادها عما كانت عليه سابقاً.

إن العلاقات الإسرائيلية اللبنانية لم تكن مستقرة وهادئة، رغم تاريخها الحافل، حيث كان للطرفين تجارب في المفاوضات المباشرة، وغير المباشرة، كما توصلا أيضاً إلى التوقيع على "تفاهم" يحدد الخطوات التي يمكن للطرفين القيام بها في إطار هذا الصراع، وأصبح لبنان في عام ٢٠٠٢ أول دولة من بين الدول العربية المُجاورة لإسرائيل تنهي ملف الأسرى مع إسرائيل.

إن الهدف من هذا الفصل، الذي يقع في أربعة أقسام، هو إجراء تقييم ناقد للعلاقة بين إسرائيل ولبنان، واستخراج الدروس والعبر المستفادة، وتقديم التوصيات التي من الممكن أن تكون مفيدة في المستقبل.

القسم الأول يحدد النقاط الرئيسية في المفاوضات بين الطرفين خلال الثمانينات من القرن الماضي، في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان، كما يعرض لحيثيات المفاوضات التي جرت بين الطرفين في مدريد وواشنطن. أما القسم الثاني فيناقش العقبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاقية عبر المفاوضات بين البلدين، وتركز على معرفة أسباب الفشل في التوصل إلى السلام، كما يخص هذا الفصل وصفاً لمشكلة عدم اعتبار لبنان شريكاً حقيقياً للسلام، وعدم مراعاة أهمية النفوذ السوري، وتأثيره على أي اتفاقية بين لبنان وإسرائيل. أما القسم الثالث فيستعرض مستقبل البلدين من خلال التركيز على الشروط الضرورية، والكافية، التي يجب توافرها من أجل التوصل إلى اتفاقية للسلام، بينما تقدم خلاصة الفصل بعض الدروس، والعبر المستفادة في هذا السياق.

١٠٦ هل هي عملية سلام فعلاً؟

كانت المفاوضات بين إسرائيل ولبنان قليلة ومتفرقة، على العكس من محاولات إسرائيل في التفاوض مع سوريا والأردن، فقد بدأت أول مفاوضات رسمية بين الطرفين مباشرة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وفي أعقاب اغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميل، تم انتخاب أخيه أمين الجميل في الحادي والعشرين من سبتمبر (أيلول) عام ١٩٨٢، وتم تشكيل حكومة جديدة بعد سبعة عشر يوماً، برئاسة شفيق الوزان، وتعيين الدكتور إليي سالم وزيراً للخارجية، وقد كان الهدف الرئيس لتلك الحكومة هو حمل إسرائيل على الانسحاب الكلي من لبنان، بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ٤٢٥، و٥٠٩ الصادرين عن مجلس الأمن، أو بعبارة أخرى، الانسحاب الفوري، وغير المشروط من كامل الأراضي اللبنانية.

لقد كان لبنان قلقاً بشكل كبير بسبب احتلال إسرائيل لأراضيها، ونظراً لأنه معروف عن إسرائيل قيامها بخلق واقع جديد على الأرض للتفاوض انطلاقاً منه فيما بعد^(١)، ومع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الكبيرة التي واجهت لبنان، وسقوطه في أتون حرب أهلية اشتركت فيها سوريا، والمنظمات الفلسطينية، والقوات الإسرائيلية، إلا أن النقاشات بينه وبين إسرائيل، قد بدأت بوساطة أمريكية، حيث تمكنت فرق التفاوض من التوصل إلى اتفاق في مايو (أيار) عام ١٩٨٣، الذي أصبح يُعرف فيما بعد باسم "اتفاق ١٧ أيار"، ويتضمن بعض المحطات المضيئة على الرغم من أنه محكوم عليه بالفشل منذ البداية، فقد كان من المفترض أن يؤدي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، وإنهاء حالة الحرب القائمة بين البلدين، ووضع الترتيبات الأمنية، وتنفيذها.

وكانت أغلب بنود الاتفاق تصب في صالح لبنان، حيث ركزت ضمناً على انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل عام، ومن بيروت بشكل خاص، ولكن كثيراً من الغموض قد شاب تفاصيل الاتفاق، وقد وافقت الحكومة اللبنانية على فتح مكاتب ارتباط يرأسها مسؤولون حكوميون في أراضي الدولتين، طمعاً في تأمين انسحاب إسرائيلي من أراضيها، مما أضفى على الاتفاق صبغة سياسية دفعت البعض إلى القول بأن تلك الصبغة تُعتبر خطوة تَكْرُسُ حُكْمَ الواقع نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ووافق الجانبان على أن يحترم كل طرف سيادة الآخر، وذلك يعني اعتراف لبنان ضمناً بحق إسرائيل في الوجود على أرض، مازال كثير من العرب ينظرون

(١) إليي سالم، العنف، والدبلوماسية في لبنان: سنوات الاضطراب ١٩٨٢-١٩٨٨، (لندن: آي بي توروس للنشر، ١٩٩٥) ص ٢٦.

إليها على أنها أرض فلسطينية، وفضلاً عن ذلك، فقد وافقت الحكومة اللبنانية على تحديد نوع الأسلحة التي يمكن للقوات المسلحة اللبنانية اقتنائها في جنوب لبنان وليس ذلك فحسب، بل حتى عدد تلك القطع التي يمكن تخزينها، ونشرها هناك. وفي المقابل فإن الاتفاق لم يذكر فرض قيود مشابهة على تسليح إسرائيل في مناطقها الشمالية، وفي واقع الأمر فإن إسرائيل قد طالبت بالحصول على "سيادة داخل السيادة"، إذ إنه ومن الواضح أن الموافقة على مثل تلك الشروط أظهرت لبنان الطرف الأضعف في الاتفاق، وإلا فلماذا تقبل أي دولة بأن تفرض عليها جارتها التدابير الأمنية داخل حدودها؟!

إن إسرائيل ولبنان قد دخلتا المفاوضات بمنظورين مختلفين إزاء نوع الاتفاقية الواجب التوصل إليها، فقد أرادت إسرائيل التوصل إلى معاهدة سلام، فيما أراد لبنان التوصل إلى ترتيبات أمنية تضمن انسحاب إسرائيل من كامل أراضيه، كما كانت إسرائيل تأمل من توقيع معاهدة سلام مع لبنان بأن تصيب "أربعة" عصفير بحجر واحد، أي أنها تريد أن تحقق أربعة أهداف مرة واحدة، وهي:

أولاً: إن من شأن التوصل إلى تلك المعاهدة أن يُعطي تطمينات قوية لشعب إسرائيل في الداخل بأن مغامرته في لبنان عادت عليها بمكاسب كبيرة، من مثل ضمان أمن حدودها الشمالية بشكل دائم على الرغم من الكلفة الباهظة لتلك المغامرة.

ثانياً: يمكن لمثل تلك الاتفاقية أن تسجل نصراً لها على سوريا في ساحتها الخلفية، حيث سيكون لها اليد الطولى في لبنان، وستستخدم النفوذ الناتج عن الاتفاقية في إضعاف الدور الإقليمي لسوريا، من أجل حملها على تغيير موقفها من ضرورة التوصل إلى اتفاقية شاملة للسلام بين إسرائيل والعالم العربي، كما أن تلك الاتفاقية سوف تضمن انسحاب سوريا من لبنان بعدما تقوم إسرائيل بسحب قواتها أيضاً.

ثالثاً: إن التوصل إلى معاهدة السلام، وترتيب الإجراءات الأمنية سوف يمنع منظمة التحرير الفلسطينية من استخدام الأراضي اللبنانية قاعدة لشن الهجمات ضد إسرائيل، ثم في النهاية سوف تتمكن إسرائيل من إغلاق ملف لبنان.

لكن إسرائيل لم تتمكن من تأمين التوصل إلى معاهدة مع لبنان، ولم تُظهر سوريا أية بوادر تشير إلى قبولها بالاتفاقية ناهيك عن سحب قواتها العسكرية، ولذا لم يتبق حينها أي دافع لإسرائيل كي تقوم بالوفاء بوعودها التي قطعته في الاتفاقية، والتخلي عن الأراضي اللبنانية التي احتلتها مؤخراً، وعليه، فقد أرسلت رسالة إلى الوفد الأمريكي على الفور لتُعلمه أنها لن تبدأ انسحابها من لبنان حتى يقوم السوريون، والفلسطينيون بالانسحاب أولاً، على الرغم من أنها كانت قد طرحت

الإشكالية نفسها خلال المفاوضات، ورفضتها لبنان رفضاً قاطعاً^(٢)، وقد لعبت سوريا دوراً كبيراً في إفشال الاتفاق، فمنذ البداية رفض الرئيس السوري حافظ الأسد الاتفاق من حيث المبدأ، كما رفض لقاء الرئيس اللبناني ووزير خارجيته بعدما تم التوقيع على الاتفاق، وكان يريد منهما الإعراب عن استعدادهما لنقض الاتفاقية أو تعديلها، وأدركت سوريا - من خلال التمرس خلف موقفها وتمسكها به - أن بإمكانها إفشال الإجماع الذي حظي به الاتفاق في بدايته، ومارس الأمريكيون ضغوطاً على الرئيس اللبناني أمين الجميل كي يجد سبلاً جديدة لإقناع الرئيس الأسد القبول بالاتفاق، ولكن لم يحالفه الحظ، وبدأت كثير من الدول التي ساندت الاتفاق في البداية، مثل المغرب، بمهاجمته قائلة: إنه يضر بالمصالح القومية اللبنانية، كما قامت المعارضة اللبنانية - حليف سوريا - بحشد الرأي العام ضد الاتفاق، فتشكلت "جبهة الخلاص الوطني" التي تضم رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق سليمان فرنجية، ورئيس الوزراء الأسبق رشيد كرامي، وزعيم حركة أمل، نبيه بري، ووليد جنبلاط، زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي، من أجل تعطيل الاتفاق وإخراجه عن مساره^(٣)، ورافق هذه المعارضة حملة قصفٍ مدفعيٍ قوي أدى إلى انتشار أعمال العنف.

وما كان للمعارضة أن تنجح ويقوى عودها لو كان القادة اللبنانيون يعتقدون أن الاتفاق سينجحُ فعلاً في جعل إسرائيل تنسحب من الأراضي اللبنانية، حيث كان الاعتقاد السائد لدى كثير من اللبنانيين المناصرين للاتفاق والمعارضين بعدم جدوى المفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة للسلام؛ نظراً لأن إسرائيل ما كانت لتنسحب قبل قيام سوريا بالانسحاب أولاً، ولم تؤثر هذه المشاعر على التخفيف من دعم الاتفاق وتأييده فحسب، بل أقلت بظلال من الشك حول جدوى الدبلوماسية، وقدرتها على الحل، بل زاد الرأي القائل بأنه ليست هي الأداة الفضلى لمجابهة العدوان الإسرائيلي.

لقد أدى سقوط اتفاق ١٧ أيار إلى بزوغ فجر سياسة "تحرير لبنان"؛ أي دفع إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية بالنضال والمقاومة، ومع أن هذه السياسة قد بدأت قبل عام ١٩٨٣ من خلال الهجمات الانتحارية التي قام بها أعضاء من الحزبين؛ الشيوعي والقومي الاجتماعي السوري، فقد تبني حزب الله هذه السياسة فيما بعد وطورها، وهو الحزب الذي لم يكن قد أنشئ قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، واحتلال الجنوب.

ولذا فقد سقط اتفاق ١٧ أيار بفعل المخاوف، ومباعت القلق التي انتابت كلاً من

(٢) سالم، العنف، والدبلوماسية في لبنان: سنوات الاضطراب ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٩٢.

(٣) المصدر نفسه من المصدر نفسه، ص ١١٤.

إسرائيل، وسوريا، وبسبب غياب إجماع وطني حقيقي في لبنان الذي مزقته الحرب، وسوف تُلقى هذه القضايا بظلالها على السلسلة التالية من المفاوضات التي ستجري في مؤتمر مدريد بين إسرائيل ولبنان في ذلك الوقت.

وبدأت المفاوضات منذ اليوم الأول، وكل طرف لديه فكرة مختلفة تماماً عن معايير المفاوضات وسقفها، فقد كانت إسرائيل تُفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة سلام، أما لبنان فتسعى إلى تطبيق قراري الأمم المتحدة رقم ٤٢٥، ٥٠٩، وعلى هذا الأساس فقط، كانت المفاوضات في طريقها لتعيد السيناريو ذاته، الذي حدث في اتفاق ١٧ أيار، وعلى مدى اثنين وعشرين شهراً من المفاوضات، حاولت إسرائيل ربط الانسحاب السوري من لبنان بانسحابها منه، بالإضافة إلى ذلك، فقد أرادت من لبنان أن يقبل بوجودها في جنوبه على أنه ليس "احتلالاً"، مما يعني اعتراف لبنان بأن حزب الله منظمة إرهابية، وليس مقاومة، وكانت تحركات إسرائيل وتكتيكاتها مثيرة للاهتمام؛ نظراً لعدم جلاء أهدافها ووضوحها، فهل كان فريق التفاوض الإسرائيلي يعتقد بأن نظيره اللبناني، ومن ورائه الحكومة اللبنانية، سوف يقومون بالتوقيع على ما ستُفضي إليه المفاوضات؟ أم أنها كانت مجرد حركة للمماطلة، والمواربة؟

لقد كانت المفاوضات بين إسرائيل ولبنان تختلف عن نظيراتها في المسارات الأخرى، إذ تمحورت أولاً حول القرار رقم ٢٤٢ الذي يدعو إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام" بين إسرائيل والعرب، وبخاصة الأردن، وسوريا، والفلسطينيين، وبما أن لبنان لم يُشارك في حرب عام ١٩٦٧، فلم يكن ذلك القرار ذا صلة بمسارته التفاوضية، ولم تتأثر المصالح اللبنانية بالقرارين رقم ٤٢٥، ٥٠٩ اللذين يدعوان إلى انسحاب إسرائيل الفوري، وغير المشروط من الأراضي اللبنانية، وثانياً، فقد أُتيح للطرفين مزيد من المرونة في مفاوضاتهما؛ لأنه لم يكن هناك أية مستوطنات إسرائيلية في لبنان، الذي شرع بمفاوضاته مع إسرائيل وقد خرج للتو من حرب أهلية استمرت خمسة عشر عاماً، وانتهت بحل مفروض على جميع الأطراف، وكان من النتائج الجانبية للاتفاق الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية وضع لبنان تحت الوصاية السورية، وإضفاء الصبغة الشرعية على الوجود السوري فيه، وربط قرارات سياسته؛ الخارجية والداخلية بالقرارات السورية، ونتيجة لذلك، لم يكن اللبنانيون يملكون الحرية الكافية في اتخاذ القرارات المستقلة خلال المفاوضات مثل بقية الدول العربية، ولم يحدث التغيير الحقيقي في ترابط العلاقة بين المسارين اللبناني والسوري، إلا بعد الإعلان عن توصل الإسرائيليين والفلسطينيين إلى اتفاق أوسلو، وتلقى كل من لبنان، وسوريا دعوتين منفصلتين للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في بادئ الأمر، وقد تمكن لبنان أيضاً من ضمان التزام الولايات المتحدة

بشأن المفاوضات، وإدراج موضوع القرار رقم ٤٢٥ على الأجندة الخاصة لمسودة الاتفاقية، ومع ذلك فإنه لم يفصل مساره التفاوضي عن المسار السوري، وأصر على التنسيق مع سوريا في إطار مسارات التفاوض عقب انسلاخ الفلسطينيين عن باقي الدول العربية في محاولة منهم للتوقيع على معاهدة ثنائية مع إسرائيل بدلا من انتظار التوصل إلى معاهدة سلام عربية إسرائيلية شاملة، وتشكلت في واقع الأمر لجنة ضمت وزير الخارجية، ورؤساء وفدي التفاوض اللبناني، والسوري كي تُعنى بالتنسيق في مجال المفاوضات، فلم تكن سوريا لتسمح للاعب عربي آخر أن يقوم بخطوات تُفضي إلى عزلها وتهديد مصالحها، وقد تجلى ذلك الأمر بوضوح عندما قدم لبنان أول مقترحاته التفاوضية بعد مرور ثمانية عشر شهرا من عمر المفاوضات، وبعد أن تمت صياغة مقترحه الخاص في سوريا^(٤)، وقد كان لهذه الحقيقة وقعا ظاهرا، وأثرا كبيرا على المفاوضات بين إسرائيل ولبنان، وكان الوفد الإسرائيلي المفاوضات يسأل - عند التفاوض حول أي مسألة - نظيره اللبناني إذا ما كانوا بحاجة للذهاب إلى "الغرفة الأخرى" ليحصلوا على رأي السوريين، أو ينالوا موافقتهم، وكان لهذا الأمر أثر كبير في تغيير ديناميكيات المفاوضات؛ لأن لبنان الذي لم يكن مستقلا في قراراته لم تكن غياب قدرته في التأثير على المقترحات أو تحديد مدخلاتها مُقنعة أيضا، ولذا فقد كان من الصعوبة بمكان التوصل إلى أي اتفاقية، نظرا لأن التقدم على المسار اللبناني كان مرهونا بتقدم المسار السوري، وكان لذلك الترابط بين المسارين أثر سلبي على الطرف الأضعف - وهو لبنان - حيث بدا وكأنه غائب عن طاولة المفاوضات، مما جعل بعض المحللين يرون أن لبنان هو الذي يدفع الثمن على الأرض من خلال الحروب مع إسرائيل، بينما تقول سوريا الجانب الدبلوماسي من الصراع^(٥)، وهكذا تحول الربط بين العمليتين السلميتين إلى ربط للمصيرين.

٢٠٦ عقبات التوصل إلى اتفاقية عن طريق المفاوضات

إذا نظرنا إلى الوراء، يمكننا أن نرى عقبتين رئيسيتين قد أثرتا على عملية السلام بين إسرائيل ولبنان: أولاهما عدم التعامل مع لبنان على أنه شريك كامل في العملية

(٤) جورج بقاصيني، الجولة الضائعة: قصة المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية من مدريد إلى واشنطن: محاضر، ووثائق (بيروت: التوزيع: الفرات للنشر، والتوزيع، ٢٠٠١) ص ٩٩.

(٥) سمير فرنجية، «مفهوم وحدة المسارين بين لبنان وسوريا» استقلال الدولة اللبنانية، ومفاوضات السلام المحتملة: أعمال المؤتمر الوطني في ١٧-١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩ (انتالياس، لبنان: الحركة الثقافية، ٢٠٠٠) ص ١٥٧.

السلمية، بل تم التعاطي معه وكأنه حجر شطرنج يمكن إخراجِه من اللعبة عندما تحين الظروف الملائمة لذلك، وثانيهما، انهيار العملية السلمية بسبب استثناء سوريا من المفاوضات، وهي لاعبٌ أساسيٌّ، وبدونها لا يمكن التوصل إلى أي اتفاقيةٍ شاملةٍ للسلام في الشرق الأوسط عموماً، وفي لبنان خصوصاً.

١٠٢٠٦ لبنان ليس شريكاً بمعنى الكلمة

لم تتعامل إسرائيل مع لبنان على أنه شريك تفاوضي مكافئ خلال فترة المفاوضات كلها، وخلال ثمانينات القرن العشرين على وجه الخصوص، بل ”تعاملت معه على أنه طرف ضعيف وتابع، يخضع لهيمنتها السياسية، والمادية“^(٦)، ولذا فقد حاولت مراراً وتكراراً فرض معاهدةٍ على لبنان، لإخراجه من دائرة صراعها مع سوريا، والفلسطينيين.

وخلال المفاوضات التي جرت في ثمانينات القرن الماضي، كان شغل إسرائيل الشاغل يتمثل في هاجسها الأمني على حدودها الشمالية، حيث أرادت التوصل إلى اتفاقيات تضمن لها سلامة حدودها حتى لو كان ذلك على حساب سيادة لبنان، ومع الأخذ بعين الاعتبار الظروف بالغة الحساسية التي كان يمر بها لبنان في ذلك الحين، بسبب الحرب الأهلية، وضعف الحكومة التي لم تكن تملك الشرعية، فإن فرض اتفاقية بالقوة كان مآله إلى خلق المزيد من عدم الاستقرار الداخلي، ولذا، فقد حُكم على ذلك النوع من الاتفاقيات بالفشل منذ البداية، لكن ذلك لم يثن إسرائيل عن عزمها في محاولة دفع لبنان باتجاه القبول بهذا الاتفاقية.

ومع مرور الوقت، حدث انقسامٌ بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ميناحم بيغن، ووزير دفاعه أرئيل شارون حول الحرب في لبنان، حيث بدأ بيغن في توجيه اللوم لنفسه على الخسائر، والأخطاء التي ارتكبت، بينما ازداد شارون عدوانيةً، وغداً أكثر تصميمًا، وإحاحاً للحصول على المزيد من التنازلات كي يبرر للشعب الإسرائيلي نجاح غزوه العسكري للبنان^(٧)، وعمدت إسرائيل إلى القيام بعدة محاولات لتخويف لبنان كي تحمله على القبول بالاتفاقية، بما في ذلك تهديدها بإشعال الفتنة المذهبية في المناطق التي تسيطر عليها، والتلويح بتقسيم البلاد، وفي الحقيقة فإن إسرائيل كانت تُبرز للمسؤولين اللبنانيين ”خراطط تظهر شكل لبنان في

(٦) روبرت غرومال، مفاوضات انسحاب القوات من لبنان: اتفاق ١٧ أيار عام ١٩٨٣ (واشنطن العاصمة: معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٢) ص ١٢.

(٧) سالم، العنف، والدبلوماسية في لبنان: سنوات الاضطراب ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٧٢.

المستقبل“^(٨) كلما اتخذ موقفاً ضد مقترحاتها.

وفوق ذلك، فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على لبنان خلال فترة المفاوضات، ونبهته إلى أنه سيواجه احتلالاً إسرائيلياً يشمل بيروت أيضاً، وليس بعض المناطق فقط، إذا لم يقدم تنازلات من أجل التوصل إلى الاتفاقية، واعتقدت الولايات المتحدة أن جميع الأطراف ستكون أحسن حالاً بوجود اتفاقية من أي نوع، حيث ستدعم تلك الاتفاقية مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة، وستمكنها من سحب قوات المارينز التابعة لها من لبنان، وستتمكن حكومة الجميل من تعزيز شرعيتها لحملها إسرائيل على الانسحاب، لتنعم بالسلام على حدودها الشمالية^(٩). لقد تقدم الفريق الإسرائيلي المفاوض خلال الجولة الثانية من المفاوضات التي تلت مؤتمر مدريد للسلام، باتفاق يشبه إلى حد كبير اتفاق ١٧ أيار على الرغم من فشله، وهو ما فاجأ الفريق اللبناني المفاوض بشكل كبير، وشعر لبنان مرة أخرى بأنه لا يُعامل بوصفه شريكاً مكافئاً، ثم قامت إسرائيل بالضغط عليه كي يُقدم تنازلات تتعارض ومصالحه، وغير قابلة للتطبيق في الوقت نفسه، فعلى سبيل المثال، أرادت إسرائيل من لبنان أن يقبل بوجودها في الجنوب، وأن يعلن أن حزب الله منظمة إرهابية، وعندما رفض قبول كثير من هذه التنازلات، شنت هجوماً داخل أراضيها، وفي أعقاب الهجوم على تلّال “الناعمة”، تصدى الفريق اللبناني المفاوض لنظيره الإسرائيلي، مستنكراً لجوءه إلى القوة من أجل الحصول على تنازلات في المفاوضات، وطالب أن تجري المفاوضات بين دولتين متكافئتين^(١٠).

وهكذا، فلم يكن لإسرائيل ولبنان أهداف مشتركة خلال مفاوضاتهما التي جرت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، فبينما كانت إسرائيل تسعى لتقديم معاهدة سلام إلى شعبها تضمن فيها أمن حدودها الشمالية، كان لبنان بحاجة إلى ترتيبات أمنية تفضي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضيها، ولعل مجابهة المرء لخصمه ليست بالضرورة الاستراتيجية الفضلى لحمله توقيع اتفاقية غير متوازنة لضمان تحقيق أهدافه، فقد لجأت إسرائيل إلى تكتيكات تفاوضية قاسية كي تدفع بلبنان إلى التوقيع على اتفاق ١٧ أيار، وذلك بأن جعلته يشعر بأنه لا يملك خيارات أخرى، غير أن الوثيقة الناتجة كانت “اتفاقية غير حكيمة“^(١١)، لأن مثل هذه الاتفاقات مألها إلى الفشل لا محالة؛ لأنها لا تراعي المصالح المشروعة

(٨) سالم، العنف، والدبلوماسية في لبنان: سنوات الاضطراب ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٤٩.

(٩) غرومال، مفاوضات سحب القوات من لبنان: اتفاق ١٧ أيار عام ١٩٨٣، ص ١٢.

(١٠) جورج بقاصيني، الجولة الضائعة: قصة المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية من مدريد إلى واشنطن: محاضر، ووثائق، ص ٤٤-٤٥.

(١١) روجر فيشر، وويليام أوري، الوصول إلى أخذ الموافقة: التفاوض على الاتفاقيات من دون الخضوع لرغبات الطرف الآخر، (نيويورك: بينغوين بوكس، ١٩٨١).

للأطراف كافة، وفوق ذلك، فإن تقديم التنازلات بشكلٍ مبالغ فيه من طرف دون آخر سيجعل من الصعوبة بمكان لأي حكومة كانت تسويقه شعبياً، وهذا ما حصل في الحالة اللبنانية، فلم يكن بوسع الحكومة تحمل تبعات اتفاق يتم تفسيره على أنه تنازل عن السلطات، والسيادة، وبخاصة إذا كانت إسرائيل هي الطرف الذي يُملّي الترتيبات الأمنية على لبنان، الذي لا يمتلك رئيساً تنفيذياً قوياً يمكنه ممارسة الضغط على الشعب، وعلى اللاعبين السياسيين الآخرين من أجل حملهم على القبول باتفاقية ما، على النقيض من جيران إسرائيل الآخرين.

٢٠٢٠٦ تجاهلُ سوريا

لقد قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسينجر ذات مرة: ”لا يمكنك أن تخوض حرباً في الشرق الأوسط بدون مصر، كما لا يمكنك أن تصنع السلام هناك بدون سوريا“، ومع ذلك، فقد دفعت إسرائيل لبنان خلال المفاوضات في الثمانينات من القرن الماضي، وخلال مؤتمر مدريد للسلام، كي يقوم بالتوقيع على اتفاقية تتعمد إبقاء سوريا في وضع الدفاع، مما جعلها ترد رداً نوعياً من خلال إخراج المفاوضات عن مسارها في كلتا العمليتين السلميتين معها ومع لبنان. وبعد التوقيع على اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية، هبّت سوريا مسرعةً كي تملأ الفراغ الذي تركته مصر ورائها لتصبح هي المُنافحة عن القضية العربية، ولذا أصبح لزاماً على أي قرار له ارتباط بالقضايا العربية، وبخاصة ما يتعلق منها بالتعامل مع إسرائيل، المرور عبر رؤيتها وسياساتها، وقد سارع حافظ الأسد إلى بيان موقفه بكل وضوح عندما بدأت المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، وأكد في رسالة بعث بها إلى أمين الجميل على أن دمشق إذا شعرت بأن الاتفاق المزمع عقده هو اتفاقٌ يصب في صالح إسرائيل، فسوف تُبقي على قواتها في لبنان حتى لا تكون إسرائيل هي صاحبة اليد الطولى هناك، وعليه، فقد تضمنت شروط الأسد من أجل دعم اتفاق إسرائيلي لبناني، ما يلي: ”لا تنازلات لبنانية، ولا خرق، أو انتقاص للسيادة اللبنانية، ولا إجراءات من شأنها تهديد أمن سوريا أو الدول العربية“^(١٢)، وبعبارةٍ أخرى، لم يرغب الأسد بأن تتم مساواته بالإسرائيليين، ولم يرد لسوريا أن تصبح معزولة عن القضايا الإقليمية في الوقت نفسه. إن لبنان قد عرف أن فرص الوصول إلى معاهدة دائمة ستكون ضئيلة إذا

(١٢) سالم، العنف، والدبلوماسية في لبنان: سنوات الاضطراب ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٧٦.

رفضت سوريا التفاوض مع إسرائيل^(١٣)، وتكمن مُعضلة لبنان في أن كُلاً من إسرائيل، وسوريا منهنكيتين في التنافس من أجل الهيمنة على المنطقة، وطالما طالبتا لبنان أن يُنفذ مطالبهما المستحيلة في أغلب الأحيان، وهو- في واقع الأمر - لم يكن له حرية الاختيار، وهكذا، فعندما أذعن لبنان ووقع على اتفاق ١٧ أيار الذي يطالبه بالاعتراف بإسرائيل، والسماح لها بأن تُلمي ترتيباتها الأمنية عليه، قامت سوريا بحشد حلفائها اللبنانيين، وقادة عرب آخرين كي يعلنوا رفضهم للاتفاق ومعارضتهم له.

وقامت إسرائيل قبل مؤتمّر مدريد للسلام وبعده بالضغظ، وحشد التأييد من أجل حلحلة عملية السلام الشائكة مع العرب، ودفعهم إلى التفاوض على اتفاقيات سلام ثنائية كل على حدة، وسعت مرة أخرى إلى التفاوض على معاهدة مع لبنان بمِعزَل عن سوريا، وحاولت كذلك أن تُغري لبنان بالتغريد خارج سرب الدول العربية الأخرى، والتفاوض بمفرده من خلال طمأنته بعدم وجود أية طموحات، أو خطط لها في الأراضي، أو المياه اللبنانية^(١٤)، وقد بدا لإسرائيل أن المسار اللبناني أسهل من باقي المسارات في إحراز تقدم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إسرائيل كانت مضطرة للتفاوض حول الأراضي والمياه مع جيرانها الآخرين، إلا أن دمشق قد قامت مرة أخرى بإخراج المفاوضات عن مسارها، وذلك عندما شعرت بتهديد مصالحها المحلية والإقليمية، وعندما قام الفلسطينيون بإجراء مفاوضات سرية قادت إلى توقيع أول اتفاقية ثنائية رسمية بينهم وبين إسرائيل، لم يكن للسوريين دور فيها، حينها شعرت سوريا بأن الإسرائيليين والفلسطينيين قد تجاهلوا وتجاوزوا دورها، كما شعرت أن إسرائيل ربما أعطت الأولوية للمسار الفلسطيني علي حساب مسارها الذي شهد بعض التقدم في المفاوضات واللقاءات، وما زاد الطين بلة هو قيام أشقاء سوريا العرب، أي الفلسطينيين، بالتفاوض على اتفائقتهم مع إسرائيل بدون استشارة حافظ الأسد، وهو الذي اعتقد أنه كان له سلطة ونفوذ عند الفلسطينيين، ونتيجة لذلك، قامت سوريا بربط مسارها في المفاوضات مع المسار اللبناني بشكل رسمي، وجعلت من الاستحالة التوصل إلى اتفاق على الجبهة اللبنانية بدون إحراز تقدم مع سوريا.

لقد أعلنت إسرائيل في عام ١٩٩٦ معارضتها للانسحاب من مرتفعات الجولان، مع استعادها "لمناقشة انسحاب من جنوب لبنان مع السلطات اللبنانية والسورية شريطة تفكيك خلايا حزب الله"^(١٥)، وقد كانت هذه محاولة إسرائيلية للتوصل إلى

(١٣) سالم، العنف، والدبلوماسية في لبنان: سنوات الاضطراب ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٥٥.

(١٤) جورج بقاصيني، الجولة الضائعة: قصة المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية من مدريد إلى واشنطن: محاضر، ووثائق، ص ٣٤.

(١٥) دوغلاس ستاركي، حدود النفوذ الأمريكي: مواصلة طريق سلام الشرق الأوسط حتى النهاية (المملكة المتحدة: إدوارد الغار المحدودة للنشر، ٢٠٠٧)، ص ٩٦.

تسوية مع لبنان قبل التوصل إلى تسوية مع سوريا، أو حتى قبل التوصل إلى تسوية مع بقية العرب، ثم قررت في عام ٢٠٠٠ الانسحاب الأحادي من لبنان، ورغم أن ذلك الانسحاب قد لقي دعماً شعبياً في حينه، إلا أن كثيراً من المسؤولين الإسرائيليين قد شككوا بعملية الانسحاب غير المشروط، فمع عدم وجود كلفة مجانية نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي، فمن المتوقع أن تحاول إسرائيل الحصول على شيء مقابل الانسحاب، ومقابل ذلك، اعتبر الشارع اللبناني والعربي أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان نصر لحزب الله وحلفائه في إيران وسوريا؛ لأن لبنان تمكن من إنجاز ما لم تستطع أية دولة عربية أخرى إنجازه، وهو دحر القوات الإسرائيلية دون الحاجة إلى تقديم أي تنازلات، ولكن استمر التوتر، واستمرت المناوشات في الجنوب إلى أن اندلعت الحرب عام ٢٠٠٦.

٣٠٦ العلاقات المستقبلية: الشروط الواجب توافرها من أجل التوصل إلى اتفاقية للسلام مقارنةً بالشروط الكافية لتحقيق ذلك

من المفيد أن نعقد مقارنةً بين الظروف التي يجب توافرها من أجل التوصل إلى معاهدة سلام محتملة بين البلدين، وتلك التي تكون كافية لتحقيق ذلك كي تظفر المفاوضات في المستقبل بالنجاح.

ترتبط الشروط الضرورية والكافية بالعلاقات بين العوامل والأحداث، ويُعدّ التعريف بتلك العوامل الكافية مجتمعةً ومنفردةً لجعل معاهدة السلام بين إسرائيل ولبنان ممكنةً أمراً وثيق الصلةً بالتّحليل الذي نسعى للوصول إليه، لكن حتى إن تمكنت تلك العوامل من ضمان التوصل إلى معاهدة سلام، فقد لا تكون هي العوامل الوحيدة في هذا السياق، وأما الشروط الضرورية، فهي تمثل العوامل الأساسية والجوهرية المطلوبة لإنجاح المفاوضات، وإذا كانت تلك العوامل تعد ضرورية من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام، فقد لا يكون مجرد وجودها كافياً لضمان التوصل إلى المعاهدة.

وسنبداً بالشروط الضرورية، فهناك عنصران جوهريان من الواجب توافرها من أجل التوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل ولبنان، وهما الترتيبات الأمنية، وترسيم الحدود. أما الترتيبات الأمنية، فهي متعددة ومتنوعة، فإسرائيل تريد - من وجهة نظرها - ضماناتٍ بعدم شن هجماتٍ ضدها انطلاقاً من جنوب لبنان، وإذا كان للسلام

أن يستتب في شمالها فيجب أن يتحقق لها أمران مهمان؛ أن يقوم الجيش اللبناني بتسيير دوريات في الجنوب، وضمان الأمن فيه، ويجب تفكيك الجناح العسكري لحزب الله، وبعد ذلك، يصبح الجيش اللبناني المؤسسة الوحيدة التي يُسمح لها بحمل السلاح، وأن يصبح استخدام القوة حكراً على الجيش اللبناني، كما يجب أن يكون قرار الدخول في الحرب في أيدي الحكومة اللبنانية فقط.

وفي المقابل، فإن لبنان يحتاج إلى الحصول على ضمانات من إسرائيل بأنها لن تنال من السيادة اللبنانية، ولن تقوم بمهاجمة الجماعات الموجودة داخل أراضيه، ولن تقوم بأي اغتياالات فيه، ولكن من أجل ضمان التوصل إلى مثل تلك الاتفاقية، فإن إسرائيل تشترط على لبنان معالجة قضية سلاح حزب الله، وهي قضية شائكة، فهناك من يرى بأن حزب الله لم يتلق أية حوافز تشجعه على وضع سلاحه، إلا أن الطريقة الفضلى لحل المشكلة هي أن تتمكن الحكومة من إقناع أنصار حزب الله، وآخرين في لبنان ممن يرون في حزب الله اللاعب الوحيد القادر على الدفاع عن لبنان، بقدرتها على الدفاع عن لبنان وحمايته من أي اعتداء خارجي، ولذا يتوجب على الحكومة اللبنانية اقتراح استراتيجية للدفاع الوطني على الشعب اللبناني في الوقت الذي عليها أن تتعامل أيضاً مع التحدي السياسي بالغ التعقيد، الذي تمثله مسألة نزع سلاح حزب الله^(١٦)، ويمكن إنجاز مثل تلك الاستراتيجية من خلال تقوية الجيش اللبناني، وربما أيضاً من خلال إدماج سلاح حزب الله وعناصره في الجيش، وإذا رفض حزب الله الاستراتيجية الدفاعية القابلة للتطبيق التي تتقدم بها الحكومة اللبنانية، فسوف يضع حلفاءه المحليين - مثل التيار الوطني الحر بزعامة الزعيم الماروني العماد ميشيل عون - في موقفٍ محرجٍ لا يُحسد عليه.

ومنذ انتشار خبر الرسالة التي وجهتها إيران إلى الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣^(١٧) - التي تناولت الدعم الإيراني لحزب الله^(١٨) - حرص التنظيم الشيعي على مد جسور التواصل مع الأحزاب السياسية اللبنانية، من أجل تعزيز شرعيته بوصفه حزباً لبنانياً، وتوسيع مسانده للجموعات الطائفية الأخرى، هكذا ومع استمرار التحالف بين الطائفتين الشيعية والمسيحية في الوقت الحاضر، فقد وافق حزب الله

(١٦) بول سالم، «لبنان: الاعتماد على قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٠١»، جلسة استماع خاصة بلجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

(١٧) غريغوري بيلز، «الفرصة التي ضاعت مع إيران» نيوزداي، (١٩ فبراير/شباط، ٢٠٠٦).

<http://www.newsday.com/news/nationworld/world/ny-woiran194633735feb19,0,7023960.story>

(١٨) غاي دينمور، «الولايات المتحدة ترفض عرض إيران لعقد محادثات حول برنامجها النووي» صحيفة الفاينانشال تايمز، (١٥ يوليو/تموز، ٢٠٠٣).

http://www.lexisnexis.com/proxy1.library.arizona.edu/us/Inacademic/results/docview/docview.do?docLinkId=true&risb=21_T5520933198&format=GnBFI&sort=BOOLEAN&startDocNo=1&resultsUrlKey=29_T5520939501&cisb=22_T5520939500&treeMax=true&treeWidth=0&csi=293847&docNo=4

في مذكرة التفاهم التي وقع عليها مع التيار الوطني الحر على إلقاء السلاح عند التوصل إلى بلورة استراتيجية دفاع وطنية.

ولم تثمر النقاشات التي درت حول التوصل إلى استراتيجية شاملة، متفق عليها حتى الآن، فهناك مشاكل مع أعضاء تحالف الأغلبية، الذين يصرون على ضرورة أن يعتمد لبنان على المجتمع والقانون الدوليين، من أجل حماية نفسه، وأن تسليح الجيش اللبناني هو أمر باهظ الكلفة، ومع أن هذه المخاوف مشروعة، ويمكن تفهمها، إلا أنها ربما لا تصلح أن تكون استراتيجية دفاع كافية لأي بلد كان، فما بالك ببلد مثل لبنان، الذي مر باثنين وعشرين عاماً من الاحتلال، وقد أضعفت حرب عام ٢٠٠٦ من حجة الأغلبية النيابية، فقرارات الأمم المتحدة المتعددة كانت غير فعالة، وغير قادرة على وقف إراقة الدماء؛ لأن الولايات المتحدة كانت تهدد دوماً بمعارضة أي قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار، وتقول: "حتى يحين الوقت المناسب" ولذا "فيجب أن يكون وجود جيش حديث يمكنه حماية البلد من العدوان الخارجي، والدفاع عن مجاله الجوي، وضمان أمن مياحه، وتسيير الدوريات على طول حدوده، من صميم استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان"^(١٩).

أما العنصر الثاني الذي يُعتبر ضرورياً من أجل التوصل إلى معاهدة سلام فهو ترسيم الحدود، ولن يحصل ذلك إلا بالتوصل إلى حل لمشكلة الأراضي المتنازع عليها في مزارع شبعا، وبلدة العجر، وتلال كفاركللا، والقرى السبعة، أما الأراضي المتبقية فلا تشكل مسألة تنازع، وخلاف بين البلدين؛ لأن الأخيرة لا تدعي ملكيتها لأي من تلك المناطق، ولا تطالب بها، وترتبط قضية حقوق المياه بمسألة ترسيم الحدود أيضاً، وقضية المياه غالباً ما تتصدر جدول أعمال المفاوضات، وبخاصة إذا عرفنا أن بعضاً من تلك البلدات تحتوي على مخزون كبير من المياه، في الوقت الذي تعاني فيه إسرائيل من عجز في توفيرها، ومع ذلك كله فيجب أن تتضمن أي مفاوضات مسألة ترسيم الحدود، كي يتم التوقيع على معاهدة السلام.

ومن جهة أخرى، ترتبط الشروط الكافية والواجب توافرها من أجل التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين بالعلاقات الإسرائيلية السورية، ونظيرتها الإيرانية الأمريكية، وإذا توصلت كل من إسرائيل وسوريا إلى اتفاقية، فسوف تميل دمشق إلى إعادة صياغة شكل علاقاتها مع إيران، وستقطع صلاتها بحزب الله تمهيداً لاستعادة مرتفعات الجولان، وحينها سيصبح من المتوقع أن تمنع مرور شحنات الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله، وهو ما سيؤدي إلى إضعاف الحزب، وتغيير سمات العلاقة بينه وبين سوريا، وفي هذه الحال، لن تسمح سوريا ببقاء لبنان منفلتاً، وستمارس

(١٩) بلال صعب، «إعادة النظر في نزع سلاح حزب الله»، ميدل إيست بوليس، المجلد ١٥، العدد ٣، خريف عام ٢٠٠٨، ص ١٠١.

ضغطاً عليه كي يقوم بالتوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل^(٢٠)، وسيواجه حزب الله الذي لديه تمثيل في البرلمان، والحكومة ضغوطاً خارجية في هذه الحال كي يتفاوض مع إسرائيل، وسيضطر إلى الاختيار بين مصيرين؛ إما الدخول في المفاوضات، وضمان مكانته بعد توقيع معاهدة السلام، أو مواجهة رفض سوريا، وكثير من الفصائل اللبنانية التي تعارض تلك الاتفاقية^(٢١).

إن تحسن العلاقات الإيرانية الأمريكية يمكن أن يؤثر على علاقات إيران بحزب الله، وهي التي ستؤثر بدورها على العلاقة بين إسرائيل ولبنان، وبالطبع فإن ذلك ممكن الحدوث إذا لم يعد لدى "إيران مصلحة في خوض حرب ساخنة ضد إسرائيل، مما سيؤدي إلى تغيير موقع حزب الله الاستراتيجي"^(٢٢)، وقد ركز عدد من الباحثين من أمثال هادي سماتي، وكينيث بولاك على التغيير الحاصل في ديناميكيات العلاقة بين حزب الله، وإيران، حيث غدا الحزب أكثر استقلالاً عن مرشده، ومعلمه^(٢٣)، وتشير هذه العلاقة إلى أنه بالرغم من استمرار تأثير إيران على تلميذها؛ أي حزب الله، ونفوذها لديه، فإنها لم تعد تملك منع الحزب من القيام بما يريد، ولم تعد تتمتع بصلاحيّة استخدام حق النقض (الفيتو) حيال ما يقوم به الحزب، إلى درجة أن مصالح الطرفين قد لا تتلقى في بعض الأحيان^(٢٤)، ولكن لو حصل فرضاً أن قامت إيران ومارست ضغوطاً على حزب الله كي يقوم بالتوقيع على معاهدة سلام، فمن المرجح أن يقوم كثير من الأشخاص داخل المجتمع اللبناني بالضغط على الحزب أيضاً كي يوافق على اتفاقية يتم إبرامها بين لبنان وإسرائيل.

٤٠٦ خلاصة واستنتاجات: الدروس، والعبر المُستفادة

في خطوة غير مسبوقه، قام العرب في عام ٢٠٠٢ بتبني المبادرة السعودية خلال قمة الجامعة العربية، التي عُقدت في بيروت، وطرحوا، للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، عرضاً للسلام الشامل من أجل تطبيع العلاقات بينهم

(٢٠) بول سالم، «محادثات السلام السورية الإسرائيلية، والصفقة السياسية في لبنان: مؤتمر عبر الهاتف مع الخبيرين من معهد كارنيغي مارينا أوتواوبي، وبول سالم» ٢١ مايو (أيار) ٢٠٠٨.

(٢١) بول سالم، «لبنان: الاعتماد على قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٠١»، جلسة استماع خاصة بلجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

(٢٢) روبرت غريس، وأندرو ميندلباوم، «فهم العلاقة بين إيران، وحزب الله» سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

http://www.usip.org/pubs/usipeace_briefings/2006/0922_iran_hezbollah.html

(٢٣) نفس المصدر السابق.

(٢٤) نفس المصدر السابق..

وبين إسرائيل، مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها بعد عام ١٩٦٧، وكذلك التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين، وقيام الدولة الفلسطينية، لكن رئيس وزراء إسرائيل حينها، أرئيل شارون قد تلقى تلك المبادرة ببرود، ولم تكن إدارة الرئيس بوش متحمسة للعرض أيضاً، أو مستعدة لتقديم الدعم، والتأييد له.

ومع انتخاب الرئيس باراك أوباما الذي خاض الانتخابات وفق برنامج سياسي يدعو إلى الحوار والانفتاح، فمن المتوقع قيام الإدارة الأمريكية الجديدة بفتح صفحة جديدة في سياساتها حيال الشرق الأوسط، مما سيمنح فرصة جديدة لعملية السلام، وقد كشفت إسرائيل النقاب مؤخراً عن عزمها بحث سبل التوصل إلى معاهدة عدم اعتداء مع لبنان^(٢٥)، وعليه، فقد تكون تلك فرصة سانحة للبنانيين والإسرائيليين كي يجددوا المحادثات فيما بينهم، ولكن حتى لا يعيد التاريخ نفسه، فيجب على الطرفين أن يستخلصوا العبر والدروس من التجربة السابقة ليضمنوا نجاح المفاوضات في المستقبل.

إن أهم درس يجب تعلمه في هذا السياق هو ضرورة معاملة لبنان على أنه شريك مكافئ وحقيقي، من أجل التوصل إلى السلام، فطالما استمر الإسرائيليون في النظر إلى لبنان على أنه حجر شطرنج في سياق صراعهما مع سوريا والفلسطينيين، فلن تكون هناك فرصة كبيرة لاستمرار أي اتفاقية سلام يتم التوصل إليها، وهو جانب حيوي من المفاوضات الناجحة تؤيدها تفاصيل ما حصل في اتفاق ١٧ أيار، ومفاوضات مؤتمر مدريد للسلام.

ويجب على اللبنانيين أن يوحدوا جبهتهم الداخلية، فلا يمكن التقليل من شأن الانقسامات الداخلية اللبنانية، ولا يمكن إنكار تأثيرها كذلك على أية مفاوضات مع إسرائيل، فكل ما على المرء فعله هو العودة إلى أحداث الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي كي يعرف أن غياب استراتيجية متناسقة ومتناسكة يؤثر على مزاج إسرائيل ومواقفها، كما أن قضية السيادة الكاملة هي التي أضعفت من قوة لبنان التفاوضية؛ لأن القرارات اللبنانية كافة تقع في قبضة سوريا، وبخاصة من خلال ربط مساري التفاوض اللبناني والسوري، وهكذا، يجب على لبنان أن يضع استراتيجية وطنية للدفاع، وكذلك أجندة للمفاوضات الشاملة من أجل أن يصبح جاهزاً، عندما يحين الوقت للدخول في مفاوضات مع إسرائيل.

إن إبعاد سوريا، وعدم إشراكها، وإبقائها مهمشة قد قصر عمر أي اتفاقية يمكن التوصل إليها بين لبنان وإسرائيل، وعليه، فإن الدرس الرابع الواجب تعلمه هنا هو ضرورة إشراك سوريا في العملية، كي لا تتسبب في إخراجها عن مسارها، أو

(٢٥) باراك ديفيد، (٢٠٠٨)، «إسرائيل تحضر لمعاهدة عدم اعتداء مع لبنان» صحيفة هآرتس ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٨، <http://www.haaretz.com/hasen/pages/1029933.html>

تعطيلها، ومع هذا كله، فقد يكون من الضرورة بمكان أن يتم التنسيق والتعاون بين البلدين، ولكن من دون أن يربط لبنان مصيره بالمصير السوري، ومن غير أن يتخذ من الأجنحة السورية أجنحة له أيضاً.

وإن أفضل استراتيجية يمكن للبنان اتباعها هي تلك المتمثلة في الدفع باتجاه طرح مبادرة عربية للسلام، وهكذا، ستكون سوريا جزءاً من عملية التفاوض، ولكن من دون أن تهيمن على تفاصيل الأجنحة اللبنانية، وفوق ذلك، سيكون من الأسهل على إسرائيل أن تنتزع التنازلات من الطرف الأضعف، وبخاصة عندما يتعلق الأمر باللبنانيين والفلسطينيين، إذا لم يتم تبني موقف عربي موسع من عملية السلام، ومن شأن الموقف العربي الموحد أن يساعد في حل العقبة الرئيسة التي يواجهها لبنان أيضاً، ألا وهي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وتختلف مباحث القلق، والمخاوف اللبنانية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين عن تلك الموجودة لدى الأردن وسوريا، ويرتبط وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بذكريات الحرب الأهلية الأليمة أولاً، فقد تلطخت أيادي الفلسطينيين واللبنانيين "بالدماء"، وهو ما زاد علاقاتهما، ومستقبلهما تعقيداً. وثانياً، فإن خصوصية السياسة، والديمقرافيا، والعلاقات الاجتماعية في لبنان تزيد من درجة تعقيد وجود اللاجئين الفلسطينيين في الحرب، والسلم؛ لأن أي خلل في البنية الطائفية سوف يقود إلى حرب أخرى، فكما تعني إسرائيل بالحفاظ على نفسها دولة "يهودية"، فكذلك يعني لبنان أيضاً بالبقاء دولة ذات "توازن طائفي" مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، فلو أراد لبنان توطين اللاجئين الفلسطينيين في أراضيه، لانتاب القلق كلاً من الشيعة، والمسيحيين؛ لأن ذلك سيؤدي إلى خلل في التوازن الطائفي، ليس لصالح المسلمين فحسب، بل لصالح السنة خصوصاً، وهذه هو السبب الذي حمل اتفاق الطائف على رفض توطين الفلسطينيين في لبنان، وهكذا، يظهر أن منح الفلسطينيين الجنسية اللبنانية يعد خطراً يهدد وجود لبنان بأكمله، وعليه، يجب أن يتوخى الحل المحتمل مستقبلاً مراعاة حساسية المخاوف الموجودة لدى الأطراف ذات العلاقة كافة، فعلى سبيل المثال، تطرح إحدى الأفكار توجهاً بمنح الجنسية للاجئين الفلسطينيين المتزوجين بلبنانيات، بينما ينتقل بقية اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية التي سترى النور في المستقبل.

الفصل السابع

رضوان زيادة

مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية:

مسار الفرص الضائعة

٥٧ مفاوضات السلام السورية - الإسرائيلية: مسار الفرص الضائعة

مقدمة

أثار إعلان استئناف المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل عبر الوساطة التركية آمانيات كبيرة بالوصول إلى اتفاق سلام، وقد رافق هذا الإعلان المتفوق عليه بين الطرفين - الذي احتاج عاماً كاملاً من المفاوضات غير المعلنة - جدل كبير داخل إسرائيل حول السلام مع سورية، ولا سيما أن بعض المحللين اعتبر إعلانها مجرد محاولة من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت للخروج من تهم الفساد التي لاحقته.

لقد ارتكزت الاستراتيجية السورية، منذ البداية، في التفاوض بشكل رئيسي للحصول على التزام أو تعهد إسرائيلي بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من يونيو لعام ١٩٦٧، وأمام هذا الهدف النهائي الاستراتيجي يمكن قراءة جميع التكتيكات السورية أو تنازلاتها في مجالات الأمن والمياه والتطبيع، فقد لجأت الدبلوماسية السورية إلى وسائل وأذرع طويلة وأخرى قصيرة للوصول إلى هدفها ذلك، سواءً عبر تحريك الجنوب اللبناني أو التلويح بورقة التطبيع مع العالم العربي بأكمله، أو توظيف الجماعات الفلسطينية الموجودة في دمشق، والتي تعارض اتفاق أوسلو، وفي الوقت نفسه أرادت عبر مفاوضاتها مع إسرائيل أن تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة، بوصفها القطب الوحيد المهيمن في العالم. إن هذا البحث يركّز بشكل رئيسي على الدروس المستفادة من مفاوضات السلام الثنائية التي عقدت بين سورية وإسرائيل، بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٠، حتى توقفها في مارس ٢٠٠٠، من أجل التوصل إلى تقديم تصور للحل الأمثل، الذي يجب اتباعه كي تُؤتي المفاوضات السورية - الإسرائيلية ثمارها الحقيقية، ويقع الفصل في ثلاثة أجزاء؛ الأول يتناول مسألة الصراع على الجولان عبر مفاوضات السلام، ويقدم تفصيلاً لمجرى المفاوضات الثنائية والدور الأميركي فيها، أما الثاني فيتناول مسألة الخلافات الشديدة حول الانسحاب الإسرائيلي، والفرصة الحقيقية التي ضيعها إيهود باراك، حيث كان العالم متفائلاً بقدمه بعد أن عطل نتنياهو كل المسارات السلمية، أما الجزء الأخير فيقدم عدداً من الدروس المستفادة.

١٠٧ عملية مدريد: الصراع على الجولان عبر مفاوضات السلام

بدأت المفاوضات الثنائية الجديدة بين سورية وإسرائيل حول الجولان في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، وذلك مع انطلاق مؤتمر مدريد للسلام، الذي يندرج في إطار السياسة السورية منذ عام ١٩٧٤، القائمة على قبول قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، وتحقيق (مبدأ الأرض مقابل السلام)، لكن الجديد الآن هو التوقيت الذي كان يسير في عكس صالح سورية، بحكم انهيار الاتحاد السوفيتي حليفها التقليدي، وامتلاك الولايات المتحدة زمام الأمور في منطقة الشرق الأوسط.

بدأت المحادثات الثنائية السورية الإسرائيلية في ٣ نوفمبر ١٩٩١، حيث جلس الوفد السوري - في مدريد - برئاسة موفق العلاف بمواجهة الوفد الإسرائيلي برئاسة يوسي بن أهارون، الذي يُوصف بأنه أكثر أعوان شامير تشدداً، وقد صرّح عقب افتتاح مؤتمر مدريد أنه «مسروراً لعدم ذكر بوش في خطابه مبدأ (الأرض في مقابل السلام)»^(١)، وكان يبدي تركيزه بضرورة الاعتراف بشرعية إسرائيل شرطاً أساسياً لتقدم عملية السلام وبناء الثقة، والتسليم بأن «إسرائيل نفذت الجزء المتعلق بالأرض في القرار (٢٤٢) بإعادة سيناء إلى مصر»، أما الموقف السوري الذي كان يمثله موفق العلاف رئيس الوفد فكان يستند على قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهكذا بدت الفجوة عميقة بين الطرفين، ولم يتحقق شيء سوى اللقاء بحد ذاته.

٢٠٧ ودیعة رابين والانسحاب من الجولان

شكل فوز حزب العمل برئاسة رابين في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٢ علامة فارقة في مسيرة مدريد، حيث وعد باستئناف المفاوضات على أرضية جديدة، لذلك انطلقت الجولة السادسة من المفاوضات التي استمرت شهراً تقريباً، من ٢٤ أغسطس حتى ٢٤ سبتمبر، وشملت ١٥ جلسة بين الوفدين السوري والإسرائيلي.

انعدت جلسات الجولة السادسة من المفاوضات في «مناخ جديد»، حسب تعبير رابين^(٢)، فقد افتتح رئيس الوفد الإسرائيلي الجديد رابينوفيتش الجلسة بخطاب

(١) هآرتس، (تل أبيب)، ٣١ / ١٠ / ١٩٩١.

(٢) الحياة، (لندن)، ٣١ / ٨ / ١٩٩٢ حيث صرح رابين للإذاعة الإسرائيلية أنه يحرص «على إبراز المناخ الجيد الذي يخيم في واشنطن خصوصاً مع السوريين».

من نوع جديد نصَّ على أن «إسرائيل تقبل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في كلِّ أقسامه وشروطه أساساً لمحاادثات السلام الراهنة، وترى أنه ينطبق، أيضاً، على مفاوضات السلام مع سورية»^(٣)، وفي ٣١ أغسطس ١٩٩٢ أقدم السوريون على خطوة جديدة، حيث قدّموا للإسرائيليين وثيقة من ست صفحات، تم إعدادها في دمشق بمشورة الأسد، وجرى الاتفاق على أن يتم تقديمها عندما تكون الأجواء مناسبة، وبخاصة عند الطرف الإسرائيلي، وهي الوثيقة التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم «أهداف ومبادئ الاتفاق بين سورية وإسرائيل» وتكشف بوضوح عن المرونة السورية على العكس مما كان يُقال في وسائل الإعلام عن التصلب أو التشدد السوري، فتقديم وثيقة تحوي نقاطاً محددة، تحدد بالضبط نقاط الاتفاق والاختلاف، يعني أنك عملياً قطعت نصف الشوط من المفاوضات، التي لم يبق بعدها إلا الاتفاق على التفاصيل - حيث يكمن الشيطان - وما أكثرها عند السوريين والإسرائيليين معاً، وعلى الرغم من أن نص الوثيقة السورية لم يُنشر حتى الآن^(٤) فإنه يمكن القول أنها تشتمل ست صفحات وتتضمن خمسة أقسام هي: الحقوق الفلسطينية، والمسار اللبناني، والمسار الأردني، وشمولية الحل، وأخيراً المسار السوري، كما تتحدث الوثيقة عن سلام سوري - إسرائيلي، لكنها تشترط التقدم على المسارات الأخرى لتحقيق هذا السلام، أي أنه يجب أن تحقق المسارات الأخرى تقدماً ملحوظاً يجعل إمكانية الحديث عن «اتفاقية السلام» بين سورية وإسرائيل ممكنة.

وقد افتتحت الجلسة الأولى من الجولة السابعة بورقة إسرائيلية، تذكر لأول مرة اصطلاح «الانسحاب» لكن دون أية إشارة إلى مدها^(٥)، فقد كان المسار السوري يستأثر باهتمام كريستوفر ومن خلفه كلينتون، انطلاقاً من أنه يمثل نقطة التحول في مسيرة السلام، وأن التقدم في المسار السوري - الإسرائيلي هو مفتاح التسوية العربية - الإسرائيلية، ويساعد على إعادة ترتيب الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط، ولذلك استأثر هذا المسار باهتمام أكبر لدى الجانبين عندما قام رابين بزيارة الولايات المتحدة في مارس ١٩٩٣، فطرح كلينتون عليه رؤيته قائلاً له بكل وضوح: «إن السلام مع سورية مفتاح التسوية» لكن رابين رأى أن السير بالتوازي بين المسارين الفلسطيني والسوري مهم، رغم أفضلية التعامل مع سورية حيث «يوجد زعيم قوي قادر على صنع القرار، بيد أن عقد صفقة مع سورية يتضمن تقديم تنازلات مؤلمة، والأسد غير راغب في قطع الشوط باتجاه تهيئة الرأي العام الإسرائيلي لقبولها» .

بدأ دنيس روس - الذي جرى تعيينه منسقاً خاصاً للشرق الأوسط - بجولة

(٣) Itamar Rabinovich, The Brink of Peace: The Israeli - Syrian Negotiations, P. 57

(٤) جرى توافق بين الوفدين السوري والإسرائيلي بعدم تسريب الورقة إلى وسائل الإعلام، انظر: Walid al-Moualem, Beyond the Brink of peace, P.3 مقال غير منشور للسفير وليد المعلم الذي أصبح وزيراً للخارجية فيما بعد.

(٥) Itamar Rabinovich, The Brink of Peace, P. 76

مكوكية بين دمشق وتل أبيب^(٦)، من أجل إحياء محادثات السلام التي كان الأسد قد قرر الاستمرار فيها، رغم وصولها إلى مأزق حقيقي، وأعلن أنه «سيستمر في التفاوض برغم عدم تحقيق أي نتائج»^(٧)، فاجتمع روس مع الأسد في اللاذقية، وأخبره بمضمون الرسالة التي يحملها له من رابين، وتتضمن عرضاً بالانسحاب من الجولان مقابل تلبية الاحتياجات الإسرائيلية، فأشار الأسد إلى «أنها رسالة مفيدة»، وطلب روس منه أن يوضح له كيف يفهم احتياجات رابين، فأجاب: «رابين يحتاج إلى السلام»، ثم عرض صيغة «سلام كامل مقابل انسحاب كامل» رداً على صيغة رابين «عمق الانسحاب يعكس عمق السلام»^(٨).

بدأت حكومة رابين تصعيداً عسكرياً غير مسبوق على الجنوب اللبناني في منتصف يوليو ١٩٩٣، حيث شنت القوات الإسرائيلية عملية أطلقت عليها اسم «تصفية الحسابات»، استمرت سبعة أيام، عقاباً على غارات حزب الله المتتابة على الشريط اللبناني المحتل، الذي تعتبره إسرائيل حزاماً أمنياً لحدودها، وقد شملت العملية مناطق كثيرة في الجنوب، ومع هذا التصعيد العسكري الإسرائيلي^(٩) استعجل كريستوفر زيارته للمنطقة، فقد شعر الأمريكيون أن هذه العملية ستعصف بعملية السلام، وستعيد المنطقة بأكملها إلى أجواء الحرب، لذلك ابتداءً كريستوفر زيارته إلى إسرائيل في ٢ أغسطس ليلتقي رابين، ولتبدأ أول فصول «الوديعة الرابينية» الشهيرة التي لم يُكشف عنها إلا بعد مرور سنوات، وهذا الاجتماع لم يحضره - إلى جانب رابين وكريستوفر - إلا كل من رابينوفيتش ونديس روس من أجل تدوين الملاحظات، ورابين الذي يعرف تماماً الرغبة الأمريكية في إنجاز تقدم على المسار السوري أكثر من رغبتها في تحقيق ذلك على المسارات الأخرى، قال في الاجتماع: «أفضل البدء أولاً مع سورية ولبنان بالتزامن، وقليل من التقدم المحدود مع الفلسطينيين»، وأضاف: «لا أريد المجازفة بالتعهد فيما يخص هضبة الجولان، وبعدها أخشى أن الأسد سيقول: إنه سينفذ حصته فقط، بعد أن يوافق الفلسطينيون»^(١٠)، ثم تساءل موجهاً الكلام إلى كريستوفر: «لنفترض أن مطالبهم قبلت، فهل سورية مستعدة للتوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل، إذا افترضنا أن مطلبها بالانسحاب التام سيتحقق؟ وهل سيكونون على استعداد لسلام حقيقي، يتضمن حدوداً مفتوحة وعلاقات دبلوماسية، نحن نقدم الأشياء الملموسة، وكما في الحالة المصرية، هناك عناصر للسلام، يجب

(٦) Dennis Ross, The Missing Peace: The Inside Story of the fight for Middle East Peace, p.107-108

(٧) الحياة، (لندن)، ١٩٩٣/٧/٩.

(٨) Dennis Ross, The Missing Peace .p.109

(٩) صبت القوات العسكرية الإسرائيلية خلال فترة الأسبوع من عملية «تصفية الحسابات» على الجنوب اللبناني ٢٢

ألف قذيفة وألف صاروخ جو-أرض.

(١٠) زئيف شيف، ملف «الجيب السري» في المحادثات السورية - الإسرائيلية، هارتس (تل أبيب)، ١٩٩٧/٨/٢٩.

أن نحصل عليها قبل إكمال الانسحاب، نريد سفارات وحدود مفتوحة، كما أننا بحاجة إلى خمس سنوات لإكمال الانسحاب، وهذا يتعلق أيضاً بالترتيبات الأمنية»، وأضاف: «ينبغي لي أن أعرف ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لنصب محطات إنذار، ولإرسال قوات إلى هضبة الجولان»، وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يُتَبرَّر فيها رابين احتمال إشغال محطات الإنذار في الجولان بخبراء أمريكيين^(١١)، وأصرَّ رابين على السرية المطلقة، وعلى أن ذلك يدخل في باب «الافتراضات»، فقال: «هذا الافتراض يمكنك عرضه عليهم، ولكن هذا افتراض من جانبك»^(١٢)، حيث كان يرغب من كريستوفر أن يقدم هذا العرض للأسد على أنه مطلب أمريكي، لا اختبار ردّة فعله، إضافة إلى أنه لا يريد أن يدخل في التزامات وتعهدات يقدمها مسبقاً للأسد دون أن يُبادلها بتنازلات مماثلة.

انتقل كريستوفر للقاء الأسد في ٤ أغسطس وهو يدرك تماماً أنه يحمل رسالة ثمينة، قد تُفضي لاتفاق محتمل بين سورية وإسرائيل، وبخاصة أنها تحقق للأسد ما يطمح إليه، وهو الانسحاب الكامل من الجولان، وأخبر كريستوفر الأسد قائلاً: «إن رابين أخبرني بأنه إذا أعطى الأسد ما يريده، فهل يستطيع الأسد التوجه بشكل حقيقي نحو السلام؟»، وعندها تساءل الأسد: «ما الذي يعنيه رابين بالانسحاب الكامل بالضبط؟ هل يعني الانسحاب إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧؟»، أجاب كريستوفر: «أنا أملك تعهداً بانسحاب كامل، بدون تحديد للخط»، وفي النهاية وافق الأسد واعتبر أن ذلك يُشكّل «خطوة إيجابية»، لكنها ليست كافية، فخط الانسحاب يجب أن يكون محددًا، ولذلك سأل ثانية: «هل لإسرائيل أية مطالب في أراضي الجولان السورية؟»، أجاب كريستوفر «لا، على حد علمي»، وأضاف بأنه سيعود إليه ويستوضحه حول خط الانسحاب، وبخاصة إذا كان خط ٤ يونيو، فأكد له الأسد على أن سورية جاهزة للدخول في العناصر الأخرى من الاتفاق مقابل ذلك وقبول المعادلة الأساسية، وهي «الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل»، أما الجدول الزمني فقد اقترح رابين ستة أشهر^(١٣) بدلاً من خمس سنوات، كما عارض الأسد تطبيع العلاقات السورية - الإسرائيلية قبل أن تسحب إسرائيل قواتها من الجولان انسحاباً كاملاً، وأكد على أنه يفضل استخدام تعبير «علاقات السلم الطبيعية» بدل «التطبيع»، وأنه لا يستطيع

(١١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وانظر: آفي شليم، الحائط الحديدي [م، س]، ص ٥٠٥٠٤.

(١٢) Itamar Rabinovich, The Brink of Peace, P.104. يستخدم رابينوفيتش كلمة افتراضي بشكل مفرط فهو يتحدث عن «مقاربة افتراضية» أو «صيغة افتراضية» وأحياناً «تقنية السؤال الافتراضي» الأمر الذي دفع أحد الباحثين للسخرية قائلاً «أخشى أن تكون المفاوضات كلها افتراضية». أما روس الذي كان حاضراً للقاء فإنه لا يشير إلى «افتراضية» طرح رابين بقدر ما يشير إلى أن رابين اشترط أن تلبى احتياجاته كي يلتزم بالانسحاب. Dennis Ross, The Missing Peace, p.11

(١٣) Walid al-Moualem, Beyond The Brink of peace, P.3-4

أن يفرض العلاقات التجارية والسياحية، لكنه لن يعيقهما. وسلّم بأن الترتيبات الأمنية المرضية ضرورية للطرفين، لكنها مصلحة متبادلة، والمياه مهمة كذلك لكلا الجانبين، وليس لأحدهما دون الآخر^(١٤)، وفي النهاية طلب كريستوفر من الأسد أن يُبقي وقائع هذا اللقاء في سرية تامة؛ لأن تعهد رابين بالانسحاب الكامل من الجولان سيسبب له معارضة داخلية، وهو حسّاس لأيّ تسريب بهذا الشأن من أيّ جانب، فتعهد له الأسد بذلك.

عاد كريستوفر ومعه روس إلى القدس ليخبرا رابين بالردّ الذي قاله الأسد، وهما مقتنعان أنه كان «رداً إيجابياً»، لكن رابين اعتبره «مخيباً للأمل»، إذ يرى أن الأسد كان راغباً في عرض سلام رسمي تعاقدي مقابل انسحاب كامل، إلا أن موافقته على شرط الأسد الرئيسي وهو الانسحاب من الجولان يجب أن يفرض على الأسد قبول الشروط التي حددها، ووافق عليها الأسد لكنه أتبعها وألحقها «بإذا» الشرطية و«لكن» الاستدراكية كما يذكر رابينوفيتش، حيث رفض الأسد منح رابين قدراً كبيراً من التطبيع مقابل انسحاب محدود، كما لم يقبل أيضاً المدى الزمني ذي الخمس سنوات وعرض بديلاً عنه مدة ستة أشهر لتطبيق الاتفاق، أما النقطة الوحيدة التي اعتبرها رابين إيجابية في رد الأسد، فكانت مسألة الارتباط بين المسارات، رغم أن الأسد ألمح إلى أن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق يجب أن يرتبط بتقدم حقيقي على المسار الفلسطيني^(١٥)، وقد كان رابين راغباً في أن يوافق الأسد على الرزمة كاملة، فإذا فعل ذلك فإنه سيقاتل من أجلها ومن أجل تحقيقها كما يذكر الباحث الإسرائيلي زئيف شيف^(١٦).

ثم عاد كريستوفر وروس إلى الأسد حاملين رد رابين، وقد أنصت الأسد بانتباه، وتفهم تماماً رغبة رابين في عدم نقل عرضه المتعلق بالانسحاب إلى السوريين، وتعهد بكتمان التعهد بشكل كامل، لأن فضحه أو كشفه سوف يضر بمصالح سورية القومية، واستوضح مرة أخرى عن خط الانسحاب، لكنه لم يجد جواباً، فاعتبر أن «التعهد الإسرائيلي» بالانسحاب الكامل يُعد خطوة ضرورية يمكن البناء عليها، لكن

(١٤) بريغمان أهرن وجيهان الطهري، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً، [م، س]، ص ٣٠٦.

(١٥) Itamar Rabinovich, The Brink of Peace, P.106.

هذه نقطة مهمة ذكرها رابينوفيتش وأغلها روس الذي كرر أن الأسد كان مستعداً للتوصل إلى اتفاق بغض النظر عن الفلسطينيين، وأنه "كان مهيباً للتفاوض على الاتفاق الخاص به منذ البداية، وما كان ليتردد في ترك الفلسطينيين، وإنما ليس اللبنايين"

Dennis Ross, The Missing Peace, p.111.

(١٦) زئيف شيف، ملف «الجيب السري» في المحادثات السورية - الإسرائيلية، هآرتس، (تل أبيب)، ٢٩/٨/١٩٩٧.

Itamar Rabinovich, The Brink of Peace, P.107.

(١٨) بدأت اللقاءات بين المسؤولين الفلسطينيين في منظمة التحرير والمسؤولين الإسرائيليين التي أفضت إلى اتفاق أوسلو في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ أي بعد افتتاح مؤتمر مدريد بأيام قليلة.

رابين قرر بعد هذا الرد السوري أن يُعطي بيريز الضوء الأخضر ليصل بمفاوضات أوصلو إلى نهايتها^(١٧)، تلك المفاوضات التي بدأت منذ وقتٍ مبكرٍ نسبياً^(١٨) وبذلك مرّت أولى الفرص الضائعة للاتفاق^(١٩).

وحافظ الأسد على سرّية «التعهد» الإسرائيلي بشكل كامل، أملاً منه في إنجاح المفاوضات، وعدم إحراج رابين أمام الرأي العام الإسرائيلي، وهي على العموم عادة الأسد التي لم يخرج عليها في الالتزام بتعهداته كاملة، ولم يكشف عنها إلا حين وظفها سياسياً في المفاوضات مع باراك، وبعد أن كان الإسرائيليون قد كشفوا عنها أولاً، وقد رغّب رابين في أن يتمّ التعامل مع خطوته على أنها صفقة متكاملة يجب على الأسد أن يقبلها كلها أو يرفضها كلها، لذلك لم يعتبر السوريون أنفسهم قد أضاعوا فرصة، وإنما اعتبروا أن ذلك يشكّل خطوة مهمة وحاسمة باتجاه الاتفاق على البنود الأخرى للاتفاق، لكن استعجال رابين في الوصول إلى أوصلو فاجأ السوريين^(٢٠) وأدخل المفاوضات في فترةٍ من السبات، وكانت بحاجة إلى تدخلات أمريكية وإقليمية عديدة من أجل إعادة استئنافها.

ومن أجل احتواء غضب الأسد من اتفاق أوصلو، قام الرئيس كلينتون بلقائه في جنيف في ١٦ يناير، ثم التقى كريستوفر براين في ٢٨ نيسان في القدس، وقد عرض عليه رابين «صفقة سلام»، أملاً نقلها إلى الأسد في محطته القادمة^(٢١)، وقد تضمنت الخطة مراحل ثلاث: الأولى، تشمل انسحاب إسرائيلي محدود خلال تسعة أشهر بعد التوقيع على اتفاقية السلام، ولن يؤثر ذلك على أية مستوطنة إسرائيلية، لكنه يشمل قرية درزية واحدة، وعلى سورية مقابل ذلك أن تبدأ عمليات التطبيع، والمرحلة الثانية، تتضمن انسحاباً إضافياً محدوداً ضمن فترة تمتد من ١٨ شهراً إلى ٢٤ شهراً، أما المرحلة الثالثة فتتضمن انسحاباً نهائياً إلى خط يُتفق عليه^(٢٢)، فذهب كريستوفر للقاء الأسد وعرض عليه اقتراح رابين، فسأله الأسد بدايةً: هل يعني الانسحاب الكامل الذي عرضه رابين في المرحلة الثالثة من خطة العودة إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧؟^(٢٣)، وهل تطالب إسرائيل بأيّ من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، ولم يستطع كريستوفر إعطاء التوضيحات المطلوبة، لكنه قال: «إنه يعتقد أن رابين يقصد الانسحاب إلى الحدود الدولية بين سورية وفلسطين حسب الاتفاق البريطاني - الفرنسي الذي أبرم عام ١٩٢٣»، فأضاف الأسد: «لا وجود لعملية سلام

Helen Cobban, Syria and the peace: A good chance Missed (Carlisle, strategic studies Institute, U.S. Army (١٩) War College July 7, 1997), P.23-25

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٢٣-٢٤.

(٢١) Daniel Pipes, Syria Beyond the peace process, P.75

(٢٢) Itamar Rabinovich, The Brink of Peace, P.140

(٢٣) Dennis Ross, The Missing Peace, p.145؛ أيضاً: Itamar Rabinovich, The Brink of Peace, P.140-141

بين سورية وإسرائيل ما لم يلتزم رابين بالانسحاب إلى خط يونيو ١٩٦٧، وإن كل ما تم في العملية سوف يُلغى؛ لأن سورية لن تتخلى عن شبر واحد من أرضها»^(٢٤)، وغادر كريستوفر دمشق حاملاً ردّ الأسد وسط تكتم شديد، وقد توجه إلى إسرائيل لمعرفة الحدود النهائية لخط الانسحاب كما شدّد عليه الرئيس السوري، فنقل كريستوفر الردّ، حيث قال لرابين: «إن الأسد يصرُّ على خطوط الرابع من يونيو، وإذا لم يحصل علي ذلك فإنه على استعداد للتوقف عن المفاوضات» تم نقل الرسالة إلى رابين شخصياً وأصرَّ على عدم إطلاع وزير خارجيته شمعون بيريز على مضمونها قائلاً «إنه موضوع حساس»، وشعر لدى سماعه الرد السوري أن الأسد - كما يقول رابينوفيتش - غير مهتم باتفاق حقيقي على أساس الأخذ والعطاء، ولذلك جاء ردّ رابين سلبياً وبخاصة عندما سمع بقية الرد السوري على مقترحاته.

بعد قبول الأردن وإسرائيل إعلان واشنطن في ٢٥ يوليو ١٩٩٤، حضر كريستوفر إلى المنطقة والتقى بالأسد ورابين، وطلب في اجتماعه مع رابين ردّه على الاقتراح السوري، بأن يكون الانسحاب الإسرائيلي حتى خطوط الرابع من يونيو، ووافق رابين على شرط الأسد، لكنه اشترط تحقيق ذلك بالالتزام بتحقيق متطلباته، وذكر كريستوفر بمقولته «إن الرجوع إلى خط ٤ يونيو ليس سوى واحد من أربعة، أما الثلاثة الأخرى، فهي؛ التطبيع بين الدولتين، والانسحاب الذي يجب أن يتم خلال خمس سنوات، بعد التثبيت من أن يتم التطبيع بشكل جيد مقابل الانسحاب من الأرض، ومقابل ترتيبات أمنية كاملة، ثم يتأكد الإسرائيليون من أن الرئيس الأسد لن يستعمل الأرض المُعادة في هجوم جديد عليهم»^(٢٥)، فأجابه كريستوفر الذي أعجب برده الإيجابي جداً: «إن من الأمور الحيوية عندي أن أتمكن من القول بأن الأسد إذا ردّ بالإيجاب على شروطك، فإن بوسعي أن أقول له الشروط بوضوح نهائي، ولكن هذا ليس تعهداً»، وصدّق رابين ما قاله كريستوفر وأضاف «إن الإسرائيليين لن يعلنوا عن ذلك قبل تلبية جميع مطالباتهم»، فقال كريستوفر: «الأمر موجود في جيبي، وهو ليس موضوعاً على الطاولة»^(٢٦).

وبناء على هذه المناقشات جرى إطلاق اسم (ملف الجيب) على هذه المحادثات المتعلقة بخط ٤ يونيو، واشترط رابين على كريستوفر والأسد أن يبقى هذا سراً، وذلك لمنع الانتقادات والاحتجاجات المتزايدة من معارضيهِ داخل إسرائيل، وعندما غادر كريستوفر للقاء الأسد في اليوم التالي أخبره بأن رابين يلتزم بالانسحاب الكامل إلى

(٢٤) باتريك سيل، قصة «الوديعة الرابينية»، لم تبدأ المفاوضات الأمنية إلا بعد الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب إلى حدود ٤ يونيو، الحياة، (لندن)، ٢٢ / ١١ / ١٩٩٨.

(٢٥) بريغمان أهرون وجيهان الطهري، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً [م، س]، ص ٣٠٧.

(٢٦) زيف شيف، «ملف الجيب» السري في المحادثات السورية - الإسرائيلية، هآرتس، (تل أبيب)، ٢٩ / ٨ / ١٩٩٧ وانظر نصاً حرفياً للحوار كما أورده روس الذي كان حاضراً للقاء: Dennis Ross, The Missing Peace, p. 147.

خط ٤ يونيو، إذا تم التوصل إلى تطبيع وترتيبات أمنية مناسبة، وقال: إن هذا التعهد بالانسحاب الكامل حتى خط ٤ يونيو ١٩٦٧ سيبقى محفوظاً على شكل «وديعة» في جيب الأمريكيين حتى يتم التوصل إلى اتفاق مقبول بشأن العناصر الأخرى من الاتفاقية، لكنه لم يقدم له هذا الالتزام على أنه رغبة أمريكية استنتجها من خلال كلام رابين، وإنما طرحها على أنها التزام من رابين نفسه، على العكس من رابينوفيتش، حيث يذكر أن الأسد أدرك عدم التزام رابين، وإنما يرغب في استمرار المفاوضات على أساس «التوضيح»^(٢٧)، وهو ما أكدّه السفير وليد المعلم فيما بعد، حين قال: «توصلنا إلى اتفاق بشأن خط الانسحاب الكامل إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧»^(٢٨)، وهذا ما دفع الأسد إلى فتح الطريق أمام مناقشة العناصر الأخرى للاتفاق السلمي التي يسميها رابين الأرجل الأربعة^(٢٩) حيث تقدم خطوة إلى الأمام، بعد الحصول على «الالتزام»، وليس قبله، بأي حال من الأحوال، وجرى نقل «الوديعة» وسط تكتم شديد، وهكذا يكون السوريون قد حصلوا، خلال فترة رابين، على تعهد بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

بعد انتهاء حفل التوقيع على معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية توجّه كلينتون إلى دمشق للقاء الأسد في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤، وأثناء اللقاء أكد كلينتون على التزام رابين كلياً بالانسحاب إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وكان يقرأ من ورقة تتضمن قائمة من النقاط للدخول في المفاوضات، فالنقطة الأولى تتحدث عن الانسحاب الكامل، حيث أكد على أن ذلك مازال وديعةً في جيب الأمريكيين، وأشار أن ذلك يجب أن يترافق مع اتفاق على قضايا التطبيع والترتيبات الأمنية.

وفعلاً تم الاتفاق على الصيغة النهائية للورقة التي تتضمن «أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية»، في ٢٢ مايو ١٩٩٥، بعد عدة جولات تفاوضية، شارك بها رئيساً الأركان السوري والإسرائيلي، إضافة إلى اجتماعات لخبراء عسكريين من الطرفين على مستوى أقل في واشنطن بهدف بحث الترتيبات الأمنية، وتم الإعلان في اليوم الثاني عن تحقيق إنجاز بين سورية وإسرائيل يقوم على التوصل إلى «مجموعة من نقاط تفاهم بينهما»، وتم الاتفاق على حفظ سرية هذه الورقة التي تم إيداعها لدى الأمريكيين، ولذلك فإن الصحافة الإسرائيلية راحت تتندر بإطلاق وصف «اللاورقة» على ورقة الترتيبات الأمنية^(٣٠)، وذلك للتأكيد على أنها ليست وثيقة رسمية، وإنما هي وسيلة دبلوماسية اتفق عليها الطرفان بمساعدة أمريكية، لدفع المفاوضات إلى

(٢٧) Dennis Ross, The Missing Peace, P.147

(٢٨) حوار مع السفير وليد المعلم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩ [م، س]، ص ٢٠.

(٢٩) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(٣٠) Helena Cobban, The Israeli-Syrian peace talks, P.67

الأمم، لكن «الوثيقة» المؤلفة حقيقةً من ورقة واحدة قد راعت ووازنت بين مطالب كلا الطرفين^(٣١).

٣٠٧ بيريز و«الشرق الأوسط الجديد»

منذ سبتمبر ١٩٩٥ أظهر بيريز استعداده مع فريقه لتطبيق مهاراتهم وخبراتهم للتفاوض مع السوريين، والوصول إلى اتفاق لم ينجح رابين في التوصل إليه حتى ذلك الوقت، ووافق رابين على المبادرة، وبدأ ينشئ علاقة جديدة مع خصمه اللدود بيريز ويطلع على بعض تفاصيل المفاوضات مع سورية، بعد أن كان بيريز يشكو من أن رابين يتكتم عليها، وفجأة وجد بيريز نفسه صاحب الرأي والقرار، ولذلك لم يأل جهداً في استثمار كل الفرص والإمكانات لتحقيق حلمه في بناء «الشرق الأوسط الجديد»^(٣٢)، الذي يمكن أن يتحقق - حسب رأيه - من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، المنبثقة عن صيغة مؤتمر مدريد، وهي تشكل تمهيداً حقيقياً وواقعياً له^(٣٣).

كان بيريز يرى أن قدرته على تحقيق إنجاز باهر، وبخاصة على الجبهة السورية، سيجعل منه زعيماً حقيقياً، ولذلك قرر أن يلقي بكل ثقله خلف المسار التفاوضي السوري - الإسرائيلي، وهو ما صادف هوى لدى الإدارة الأمريكية، التي كانت متلهفة لتحقيق مثل هذا الإنجاز قبل الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها عام ١٩٩٦، وكان من نتائج ذلك الاجتماع الذي عقده روس مع الأسد في ٤ ديسمبر ليشرح له وجهة نظر بيريز في التفاوض مع سورية، وليطلع على الرغبة الجديدة التي يبديها بيريز في التوصل إلى اتفاق قبل منتصف عام ١٩٩٦، وذلك من خلال الرسالة التي نقلها إلى الأسد، ووصفها بأنها تتضمن نقاطاً إيجابية.

وهكذا أعاد بيريز التزام رابين وتعهدته بالإنسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من يونيو بشرط تلبية احتياجات إسرائيل، وهو الشرط الذي وضعه رابين من قبل، أما الضمانات كما حددها بيريز فهي تقضي « بعدم تعرض سوريا لمياه الجولان التي تصب في بحيرة طبرية، وإقامة مشاريع إسرائيلية - سورية مشتركة» تجعل من الجولان «منطقة اقتصادية حرة»، كما اقترح السعي للحصول على «تمويل

(٣١) الحياة، (لندن)، ١٩٩٩/١١/٢٣ و انظر: يدعوت أحرنونوت، (تل أبيب)، ١٩٩٥/٦/٢٩ وهآرتس، (تل أبيب).

Helena Cobban, The Israeli-Syrian peace talks, P.68: راجع أيضا: ١٩٩٥/٦/٣٠.

(٣٢) (Shimon Peres with Arye Noar, The New Middle East (Longmead, Eng: Element Books, 1993).

Shimon Peres, Battling for peace: Memories, edited by David Landau (London: Weidenfeld and Nicolson, (٣٣)

.1995) P. 317

دولي لتحقيق ذلك»، فأجاب الأسد بهدوء: «لم نفكر مطلقاً في وقف تدفق مياه الجولان أو تلوين بحيرة طبرية»، ثم أكد على أن لسورية بأي حال حصة في البحيرة، وهي لن توقف المياه حتى في أسوأ الأوقات، غير أنه رفض في الوقت نفسه فكرة المشاريع المشتركة في الجولان، لأن الرأي العام السوري سيعتبرها إدامة للاحتلال بشكل أو بآخر ورمزاً للهيمنة الإسرائيلية^(٣٤)، وحاول أيضاً أن يقدم موقفاً متجاوباً مع معظم النقاط التي طرحها بيريز في «خطة النقاط العشر» لكنه كان متحفظاً على لقاء قمة يجمعه مع بيريز؛ لأن ذلك سيأتي بعد التوصل إلى اتفاق، فهو نتيجة له وليس سبباً له بأي حال من الأحوال، ثم عاد كريستوفر إلى إسرائيل في ١٥ ديسمبر لينقل ردّ الأسد الذي وجده بيريز بارداً.

إن ردّ الأسد الحذر ينبع بشكل رئيسي من إحباطه خلال سنوات التفاوض التي أضاعها رابين، في حين أنه - في الحقيقة - كان يتلاعب بالمسارات وفق ما يريد، ولم يكن يلتزم بتصريحاته فضلاً عن التزاماته، لكنه ترك الباب مفتوحاً لاستئناف المفاوضات التي بدأت في واشنطن في ٢٧ ديسمبر واستمرت مرحلتها الأولى ثلاثة أيام، ثم استؤنفت من جديد في الأسبوع الأول من يناير ١٩٩٦ مدة ثلاثة أيام أخرى، وقد عُقدت المفاوضات في (واي بلانتيشين) في ولاية ميرلاند. لكن بيريز عزم على إجراء انتخابات مسبقة في مايو، على العكس مما أخبر الأمريكيين والسوريين، إذ لحظ بطلاً في تقدم المفاوضات، والوقت ليس في صالحه؛ لأن حظوظه لكسب الانتخابات تتضاءل بشكل مستمر، وهو ما أزعج الأسد، الذي كان قد حصل على وعود وتعهدات سابقة نقلتها الإدارة الأمريكية له بأن بيريز يعتبر «أن السلام مع سورية أكثر أهمية من فوز حزب العمل في الانتخابات».

لقد استؤنفت الجولة الجديدة من المفاوضات - بجهود أمريكية حثيثة، وبخاصة كريستوفر - على وقع الهجوم الانتحاري الأول في القدس، فطلبت الإدارة الأمريكية من سورية إدانة صريحة وعلنية، غير أن ذلك لم يحدث، واستؤنفت المحادثات كالمعتاد، إلا أن استمرار العمليات الفدائية قد جعلت بيريز يعطي تعليماته للوفد بتعليق مفاوضات مع الوفد السوري والعودة إلى إسرائيل، وعلل ذلك بسبب عدم الإدانة السورية للهجمات الإرهابية التي استهدفت بشكل رئيسي إعاقة مسيرة السلام وتعطيلها، أما الوفد السوري فقد تلقى تعليمات بالعودة الفورية إلى دمشق وبأقصى سرعة، بعد ذلك أتى التصعيد الإسرائيلي في الجنوب اللبناني التي أسفرت عن ارتكاب مجزرة قانا، وأدت الوساطة الميريكية إلى الوصول إلى تفاهم نيسان ١٩٩٦، لكن بيريز خسر الانتخابات في مواجهة منافسه نتنياهو، مما أضعف فرصة

(٣٤) باتريك سيل، قصة «الوديعة الرابينية»، فوجي بيريز بالالتزام وتبناه ولكن نتنياهو هزمه وجمّد كل شيء، الحياة، (لندن)، ٢٤ / ١١ / ١٩٩٩.

جديدة للتوصل إلى اتفاق سلام .

٤٠٧ باراك والفرصة الأخيرة

كان لانتخابات إسرائيل العامة في مايو ١٩٩٩، نتائج مفصلية على مستقبل المسيرة السلمية، حيث كان فوز باراك على نتنياهو شبيه بفوز رابين على شامير، فقد توقفت عملية السلام نهائياً على المسار السوري خلال فترة نتنياهو، لذلك كان لفوز باراك دويٌّ لدى الإدارة الأمريكية في إمكانية استئناف عملية السلام مجدداً، وبعد سلسلة اتصالات ماراثونية بين الرئيس كلينتون والطرفين؛ السوري والإسرائيلي أوفد كلينتون إلى المنطقة - غير مرة - أولبرايت، وزيرة الخارجية الجديدة، وقد استطاعت في ٧ ديسمبر ١٩٩٩ أن تصل إلى صيغة عملية لاستئناف المفاوضات، فأعلن الرئيس كلينتون في مؤتمر صحفي استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية المتوقفة منذ فبراير ١٩٩٦ «من النقطة التي توقفت عندها»، وبدأت باجتماع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع في واشنطن.

واستؤنفت المفاوضات بإصرار سوري على أولوية الانسحاب الكامل من الجولان باعتباره أساساً لأي تقدم على أي مسار أخرى، وبالالتزام الإسرائيلي بتعهدات رابين وبيريز من بعده بالانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وعقدت المفاوضات في شيبيردتاون، حيث وصل كلا الوفدين، السوري والإسرائيلي معززين بطواقم من خبراء الأمن والمياه والقانون، وقد جرى الحفاظ على السرية المطلقة خلال المفاوضات، وألغى الرئيس كلينتون جميع ارتباطاته خلال أسبوع المفاوضات، لأنه كان «ينوي بذل كل جهد ممكن لتسهيل التوصل إلى اتفاق سلام»^(٣٥).

بدأ كلينتون جولة مفاوضات ثنائية مع باراك والوفد الإسرائيلي، وأصر خلاله على أن التقدم ممكن فقط، بعد أن يتعهد باراك بـ«الوديدة»، وغير ممكن بدون ذلك، إلا أن باراك رفض ذلك، واقترح أن يقول كلينتون: «إن المرحلة النهائية تتحدد بالوديدة»، وفي الوقت ذاته كانت الوزيرة أولبرايت تجتمع مع الشرع، وقد أصر الأخير على أن يتعهد باراك بشكل مباشر بالانسحاب إلى خط ٤ يونيو، وأن يبدأ فريق رسم الحدود العمل على الفور، وقد جرى تشكيل أربع لجان، هي: الحدود، والترتيبات الأمنية،

(٣٥) الحياة، (لندن)، ٤/١/٢٠٠٠.

والمياه، وعلاقات السلم العادية، لكن الخلافات ما لبثت أن تصاعدت حول أولويات عقد اللجان، ففي الوقت الذي كان السوريون يرون فيه ضرورة البدء بلجنة ترسيم الحدود، وأن أي تأخير في عقدها سوف ينسف المفاوضات من أصلها، ربط باراك عقد لجنة ترسيم الحدود بتحقيق تقدم على صعيد الترتيبات الأمنية، والمياه، وبخاصة احتفاظ إسرائيل بمياه بحيرة طبرية كاملة، وتحويلها إلى بحيرة إسرائيلية داخلية. عقدت لجنة علاقات السلم العادية، والترتيبات الأمنية أولى اجتماعاتها، أما أعضاء لجنة الحدود السورية فقد حضروا إلى القاعة ولم يجدوا أحداً من الوفد الإسرائيلي، فقاموا بشرح وجهة نظرهم للوسيط الأمريكي حول ترسيم خط ٤ يونيو، وذلك بواسطة الخرائط والتفاصيل والوقائع التاريخية والجغرافية، على أن يجري نقل هذه الرؤية إلى الإسرائيليين، وقد قبل السوريون بداية عقد اجتماعات لجنتي، الترتيبات الأمنية، وعلاقات السلم العادية، رغبة في استنفاد كل الجهود بغية إنجاح المفاوضات، كما قال الشرع^(٣٦)، وفي اليوم الرابع تواصلت «اللجنة الإسرائيلية» في منع انعقاد «لجنة ترسيم الحدود»، مما اضطر كلينتون إلى التدخل شخصياً للمرة الثالثة، وكان الشرع حانقاً جداً بسبب رفض باراك انعقاد لجنة الحدود، مما دفع الولايات المتحدة إلى تعديل دورها في المفاوضات والمشاركة فيها بطريقة جذرية، وقد أبدى الشرع مرونة وتفهماً واضحين، إذ أعلن أنه سيكون للإسرائيليين السيادة على البحيرة، وسيكون للسوريين السيادة على الأرض بأكملها، وبشأن الإنذار المبكر، فإن الشرع قد أكد على أن سورية لا تقبل بأي وجود إسرائيلي في جبل الشيخ، لكنها تقبل بالوجود الأمريكي، مدة خمس سنوات بعد الانسحاب الإسرائيلي، وفوجئ روس بمرونة الشرع، ووصفه بأنه مفاوض يملك القرار، ومنفتح على الحلول الخلاقة في الوقت نفسه أيضاً، لكن باراك بدا متشبثاً باستئناف المفاوضات مع لبنان ولم يحرك ساكناً لتمير قناعاته.

طلبت أولبرايت فيما بعد من فريق السلام الأمريكي أن يضع «وثيقة عمل»، تعكس ما توصلت إليه المفاوضات السورية - الإسرائيلية قبل تعليقها في أوائل ١٩٩٦، وليس ذلك فقط، بل أيضاً مناقشات أولبرايت مع باراك والشرع في شبيردزتاون، والمحادثات غير الرسمية خلال هذه الجولة، بقصد الوصول إلى تفاهم حول القضايا الأساسية لاتفاق سلام بين سورية وإسرائيل^(٣٧)، وبالفعل فقد أخذت وثيقة العمل الأمريكية كل الجهود السابقة، وكانت كفيلة بإطلاق المفاوضات من جديد عبر لقاء جمع كلينتون والشرع وباراك.

لم يجد السوريون جدية إسرائيلية في التعامل مع مسألة مهمة جداً عندهم، وهي

(٣٦) الحياة، (لندن)، ١/٦/٢٠٠٠.

(٣٧) الحياة، (لندن)، ١/٧/٢٠٠٠.

خط الرابع من حزيران، وانزعجوا من التكتيكات الإسرائيلية المضیعة للوقت، وهنا يتحدث أوري ساغي رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض بصراحة «عن أن الأمر كان يتعلق بحيلة تكتيكية يجب أن تستمر يومين، لكن السوريين اكتشفوا أن هذه اللجان لن تجتمع أبداً، لذلك عبّروا عن غضبهم» ويضيف إن «اجتماع شبيردزتاون ولد عدم الثقة بين الطرفين» ثم يقول: «أنا لا أعرف لماذا تنكر باراك لوعوده؟ هل يعود ذلك إلى تكتيك معين أم مناورة مفرطة؟ فإسرائيل لم تف بتعهداتها وهذه حقيقة ثابتة»^(٣٨)، وبسبب رفض إسرائيل الإقرار بمبدأ الانسحاب^(٣٩)، فإن الشرع استأذن الرئيس كلينتون قائلاً: «سيكون من الواجب عليّ أن أعود لإخبار قيادتي عن هذا الإخفاق»، وهنا شعر الأمريكيون بمدى عمق الأزمة.

لقد انتهت المفاوضات إلى أزمة عميقة، حيث فقد السوريون الثقة بالمفاوضات مع إسرائيل والأمريكيين أيضاً، إذ شعروا أن شرطهم في الانسحاب من الجولان حتى خط الرابع من يونيو - الذي تعهد به الأمريكيون منذ عام ١٩٩٤ - قد تم التنصل منه، ولذلك قرر الأسد على الفور وقف كل المفاوضات مع إسرائيل حتى حصوله على تعهد خطي من باراك بالانسحاب إلى خط ٤ يونيو.

كان كلينتون مصمماً على النجاح، فعقد اجتماعات مكثفة مع الوزيرة أولبرايت وفريق السلام الأمريكي، ثم مع كل من الشرع وباراك، كل على حدة، لكنه، في الحقيقة، لم يتمكن من إخراج المفاوضات من الأزمة التي دخلت فيها، وانتهت على أن يقدم كل طرف ملاحظات على الوثيقة الأمريكية، ويحملها إلى فريق السلام الأمريكي في واشنطن، بغية مقارنتها، وإعادة صياغتها بما يتناسب مع رؤية كل طرف، وفيما بعد فوجئ السوريون بنشر الوثيقة الأمريكية في صحيفة «هآرتس» وتذكر في مجال الحدود حدوداً دولية جديدة «متفقاً» عليها، وتصر سورية على خطوط ٤ يونيو، بينما تصر إسرائيل على ضرورة أخذ الاعتبارات الأمنية والحيوية الأخرى عند ترسيم الحدود، وهي لذلك تنشئ حدوداً جديدة مختلفة عن حدود عام ١٩٢٣، ولا تتطابق تماماً مع وضع ٤ يونيو، فنشر السوريون تعديلاتهم على الوثيقة الأمريكية في صحيفة «السفير» اللبنانية، التي أظهرت الإصرار السوري على الانسحاب الكامل من الأراضي السورية المحتلة حتى خط ٤ يونيو، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية منها^(٤٠)، كما أن التعديلات تذكر أن التوقيع على هذا الاتفاق سيتم بالتزامن مع توقيع لبنان وإسرائيل على اتفاق سلام بينهما، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين

Charles Enderlin, Le neve brise>, Histoire du >echeche du processus de pair au proche-orient 1995-2002, (٣٨)

. P.141-142. وانظر: مقابلة مع أوري ساغي، يديعوت أحرنوت، (تل أبيب)، ٢٤/٩/٢٠٠٤.

(٣٩) طلال سلمان، تقرير من دمشق: المفاوضات من الداخل، السفير، (بيروت)، ١٩/١/٢٠٠٠.

(٤٠) انظر: الثورة، (دمشق)، ١٤/١/٢٠٠٠.

اللسطينيين.

بعد فشل مفاوضات شبيردزتاون بشكل نهائي، اقترح كلينتون على الأسد عقد لقاء قمة في جنيف، وبالفعل تقرر عقده في ٢٦ مارس، أثناء عودة الرئيس كلينتون من رحلته إلى جنوب آسيا، قدم باراك لكلينتون نصاً مكتوباً كاملاً كي يستخدمه في لقاءه مع الأسد، وقال باراك: «إنه سيكون مقبولاً أن يرتجل الرئيس العبارات العمومية التي يستهل بها كلامه، لكن وصف احتياجات إسرائيل بأنها تتطلب كلاماً مكتوباً، فوافق كلينتون، على أمل أن ينجح في تحقيق الوصول إلى السلام على المسار السوري-الإسرائيلي، الذي استنزف كثيراً من وقته في ولايته الثانية.

كان العرض الإسرائيلي الجديد يقوم على الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة أكثر من كامل الجولان، أي ١٠١٪ من الأراضي، ولكن بدون أن يصل إلى بحيرة طبرية، فالأرض التي لن يتم الانسحاب منها والواقعة شمال شرق بحيرة طبرية، هي عبارة عن شريط عرضه ٤٠٠ متر بمحاذاة البحيرة، وشريط عرضه ثمانون ياردة بمحاذاة الضفة الشرقية لنهر الأردن، وهي التي سوف يتم تعويضها عن طريق تقديم تنازلات أخرى، ويجب أن يتم تقديم هذه الخريطة مع رزمة من المواقف الإسرائيلية التفصيلية الأخرى، كأن يكون الوجود الإسرائيلي في جبل الشيخ، على شكل وضع سبعة جنود مدة خمس سنوات، وإذا تمت مرحلة الحل النهائي، فيمكن الانسحاب في سنتين ونصف، بدلاً من ثلاث، وهذا المطلب غير قابل للتفاوض، فعلى الأسد أن يكون أمام خيارين، إما قبول الشروط التي يقدمها كلينتون له، أو رفض الاتفاق، ومن ثم اقتنع كلينتون أو بالأصح قبل على الفور حجة باراك، ولم يوفد أولبرايت إلى سورية للتحضير من أجل القمة، رغم إصرار أولبرايت على ذلك، لأنها لا تريد للرئيس أن يفشل، لكن باراك أصر على أن كلينتون وحده وب نفسه هو من عليه أن يقدم هذه النقاط للأسد.

توجه الأسد إلى جنيف للقاء كلينتون للمرة الثالثة في تاريخه، وهو مقتنع تماماً أنه جاء ليعقد اتفاق سلام، ولذلك اصطحب معه عدداً كبيراً من الخبراء^(٤١)، وقدم كلينتون عرضاً رسمياً لما كان الإسرائيليون مستعدين للقيام به، لكن اللقاء اتجه وبشكل سريع جداً إلى الفشل فجأة، إذ إن كلينتون بدأ يقرأ الصفحات الست التي أرسلها له باراك متضمنة العرض الإسرائيلي الجديد، وخلال دقائق، أي بعد قراءة عدة سطور ذكر كلينتون عبارة «الإسرائيليون مستعدون للانسحاب إلى حدود متفق عليها»، فانتفض الأسد فجأة، وقال: «أي حدود متفق عليها؟ هل الأمر لا يتعلق بخطّ الرابع من يونيو لعام ١٩٦٧؟»، ردّ كلينتون: «دعني أكمل.. سوف تحتفظ إسرائيل بالسيادة على طول بحيرة طبرية، وعلى شريط من الأراضي...»، وعلى الفور قاطعه

(٤١) الحياة، (لندن)، ٢٦/٣/٢٠٠٠.

الأسد قائلاً: «إن الإسرائيليين لا يريدون السلام، لهذا لا داعي للاستمرار»، وبعد فشل اللقاء، اقترح الشرع القيام بنشر بيان رسمي مشترك، إذ إن جدول أعمال القمة لم يكن يتضمن مؤتمراً صحفياً، فخشي أن يجري بعد ذلك تحميل سورية مسؤولية فشل القمة، لكن كلينتون اتصل برئيس الوزراء باراك عارضاً عليه اقتراح الشرع إصدار البيان، فرفض باراك ذلك^(٤٢)، وفي الحقيقة فإن باراك قد أضع فرصة حقيقية للوصول إلى السلام مع سورية خلال مفاوضات شبيردزتاون^(٤٣).

٥٠٧ الدروس المستفادة

دخلت منطقة الشرق الأوسط عقب الاجتياح الإسرائيلي الشامل للضفة الغربية ومحاصرة قطاع غزة في أبريل ٢٠٠٢ مرحلة جديدة مختلفة، قائمة على أساس القطعية مع مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد عام ١٩٩١، إذ لم يعد للاتفاقات الدولية الموقعة تلك الحصانة التي يجب مراعاتها، ويحتم على الأطراف الدولية حمايتها، ودخلت العلاقة السورية - الأمريكية مرحلة غير مسبوقة من التهديد والوعيد، ولا سيما بعد الاجتياح الأمريكي - البريطاني للأراضي العراقية في مارس ٢٠٠٣، وارتفعت نبرة الخطاب السياسي في دمشق بشكل لافت مع استمرار شارون في اجتياحه الدموي للمدن الفلسطينية، ورفضه كل المطالبات الأمريكية بإنهاء الاحتلال فوراً، فوجد الأسد أن الحديث عن السلام لا مبرر له، في ظل المجازر التي يرتكبها شارون يوماً بحق الفلسطينيين، ثم أشاد علناً بالعمليات «البطولية» في الأراضي الفلسطينية^(٤٤).

كما جرى تجاهل المطالب السورية المتعلقة بالجولان في خارطة الطريق، التي لم تأت على ذكر سورية أبداً، وفي أكتوبر ٢٠٠٣ قامت إسرائيل بشن غارة

(٤٢) انظر: تقرير مفصل من دمشق عن قمة جنيف، السفير، (بيروت)، ٢٨/٤/٢٠٠٠.

(٤٣) مقابلة مع إيلان مزراحي، نائب رئيس الموساد الإسرائيلي السابق، معارف، (تل أبيب)، ٣٠/٣/٢٠٠٣، وعكيفا أدار، هارتس، (تل أبيب)، ١٢/٨/٢٠٠٣، زئيف شيف، عبر دنيس روس، هارتس، (تل أبيب)، ٣٠/٧/٢٠٠٤، ومقابلة مع دنيس روس، يديعوت أحرنوت، (تل أبيب)، ٢/٧/٢٠٠٤

Clayton E. Swisher, The Truth about Camp David, p78-89.

(٤٤) - السفير، (بيروت)، ٨/٥/٢٠٠٢.

(٤٥) - انظر: زئيف شيف، ضد انزلاق المجابهة إلى الخارج، هارتس، (تل أبيب)، ١٠/١٠/٢٠٠٣.

Felicity Barringer , the Mideast turmoil :United Nations : Syria offers a resolution to condemn Israeli Raid , the New York times , October 6,2003 . Robert Fisk , Israel 's attack is a lethal step towards war in Middle East , The Independent , October 2003 . Richard W.Murphy , Raid against Syria sets Regrettable precedent , Council of Foreign Relations ,October8,2003.

استهدفت معسكراً مهجوراً للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، في منطقة عين صاحب قرب دمشق^(٤٥)، ويعد ذلك خرقاً واضحاً لاتفاقية فصل القوات، الموقعة بين سورية وإسرائيل عام ١٩٧٤، وعلى الرغم من عدم وقوع أضرار بشرية أو مادية حقيقية إلا أن الرسالة الإسرائيلية المطلوبة قد وصلت بشكل واضح، وهي أن لإسرائيل الحق في ملاحقة المنظمات الفلسطينية التي تصفها «بالإرهابية» أينما كانت، وتزعم أن لدمشق دوراً في العمليات الفدائية التي تجري داخلها؛ أي داخل إسرائيل - لذلك فإن على سورية أن تتحمل مسؤولياتها عن كل عملية تجري داخل إسرائيل، وبدا الموقف الأمريكي الداعم لهذه الغارة مخيباً لآمال دمشق التي لم تفلح دبلوماسيتها في استصدار قرار دولي يدين إسرائيل لانتهاكها الأجواء السورية^(٤٦)، لذلك يمكن القول بأن آفاق السلام السوري- الإسرائيلي ترتبط بمناخ دولي إقليمي أكثر من ارتباطه برغبات داخلية، فتأمين مناخ السلام يعتمد بشكل رئيسي على وجود جهود دولية أمريكية، وأخرى أوروبية وعربية، وتبدو المسألة أكثر تعقيداً، وتتطلب تحديات سورية داخلية وخارجية في إقناع الولايات المتحدة برغبتها الجادة في السلام، وإقناع إسرائيل بأن لها مصلحة حقيقية في هذا السلام أيضاً، وبدون ذلك يبقى خيار الحرب أكثر حضوراً من الناحية النظرية، لكنه الأكثر غياباً عملياً وواقعياً، وعليه فإن خيار اللاسلم واللاحرب الذي اختارته دمشق لعقود عدة سيقى خيارها الاستراتيجي الواقعي عقوداً أخرى، ما لم تنشأ تحديات استراتيجية داخلية أو خارجية تنقض هذا الخيار باتجاه السلام أو الحرب .

لقد دخل الطرفان؛ السوري والإسرائيلي في مفاوضات صعبة وشاقة على مدى عشر سنوات، ومن الخطأ الكبير القول بأنها لم تفض إلى شيء، فهي وإن لم يتم خلالها التوصل إلى اتفاق سلام في النهاية، إلا أنها وضعت الأسس العريضة للاتفاق، وحسمت في الوقت نفسه كثيرا من التفاصيل، بحيث تبدو الأمور واضحة للطرفين، ولا تتعدى المسألة سوى اتخاذ قرار سياسي يقضي أن يقبل كل طرف متطلبات الطرف الآخر، من أجل التوقيع النهائي على اتفاق السلام، ولذلك يمكن الوصول إلى عدد من الدروس المستفادة بهدف جعل الاتفاق ممكناً في المستقبل .

وأول هذه الدروس أن الاتفاق على التفاصيل خلال عشر سنوات من المفاوضات بين الطرفين قد ردم الهوة بينهما بشكل كبير، بحيث لم يبق سوى تحلي إدارتهما السياسيتين، وعلى أعلى مستوى، بالشجاعة لاتخاذ القرار النهائي المتعلق بالسلام، والمتضمن، بشكل محدد، القبول بشروط الطرف الآخر ودفع الثمن من أجل تحقيقها، أما الدرس الآخر فهو ضرورة عدم إهمال ما يسمى بـ (الدبلوماسية العامة)، فسوريا

(٤٦) وقد صرح الرئيس الأمريكي بوش علناً "كنا سنفعل الأمر ذاته"، الحياة، (لندن)، ٨/١٠/٢٠٠٣ .

Fred Goldstein , Bush hails Israel : attack on Syria , Workers World Newspaper , October 16,2003.

تصر باستمرار على عدم مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي، وإذا كان هذا مفهوماً بسبب الضغوط الداخلية، وحساسية الموضوع عربياً، فإن عدم الاعتراف بالاختلافات العميقة داخل المجتمع الإسرائيلي يجعل مهمته صعبة في الوصول إلى اتفاق سلام، فلا بد من أخذ ذلك بعين الاعتبار عند الدخول في مفاوضات مباشرة في المرحلة القادمة .

الدرس الآخر يتعلق بضرورة استبطان مقومات الحل على أساس أنها نهائية وليست مجالاً للتفاوض، وعلى الطرف الإسرائيلي بشكل أساسي أن يدرك المطلب الذي لا يحيد عنه النظام السوري، فهو لن يقبل بأقل من الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧، والتلاعب بهذا الموضوع وطرح بدائل سياسية وجغرافية مختلفة يزيد من عدم الثقة السورية بالطرف الإسرائيلي، مما يعقد الوصول إلى أي اتفاق، لذلك لا بد من قبول الرغبة السورية الكاملة بالانسحاب حتى خط ٤ يونيو ١٩٦٧، وفي المقابل يمكن تحقيق المتطلبات الإسرائيلية الأخرى فيما يتعلق بالأمن والمياه والتطبيع .

الدرس الآخر يتعلق بترابط المسارات، فلا يمكن الاستمرار بلعبة المسارات دون أن يكون هناك نية للتوصل إلى حل على مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى الطرف الإسرائيلي أن يدرك تماماً أنه بدون إحراز تقدم حقيقي على المسار الفلسطيني يصعب على صانع القرار السوري اتخاذ قرار بالمضي في معاهدة سلام، ولا يعود ذلك لاعتبارات أيديولوجية وقومية فقط، إنما لاعتبارات وحساسيات تتعلق بصورة النظام داخلياً وخارجياً.

في النهاية لا بد من الإشارة إلى ضرورة أن يغير الطرف السوري طريقة إدارته للمفاوضات خلال المرحلة القادمة، وبخاصة ما يتعلق بالانفتاح على المجتمع المدني وترك مساحة أكبر لمناقشة الموضوع بكل أبعاده داخلياً؛ لأن ذلك سيساعد في الوصول إلى اتفاق دائم مقبول شعبياً، وليس مفروضاً من الخارج وفق شروط الإرادة الدولية، وهذا بالتأكيد لن يتحقق بدون دخول النظام السوري في عملية تحول نحو الديمقراطية الحقيقية، التي تفضي في النهاية إلى إحقاق مبدأ التداول السلمي على السلطة، وهو ما يعطي الاتفاقية ديمومتها بدل أن تخلق لها عداء داخلياً كما حدث في مصر .

الخاتمة

حسن البراري

تغيير النموذج

الخاتمة: تغيير النموذج

ربما يمكننا - من خلال المناقشات التي وردت في الكتاب - اعتبار عملية السلام في الشرق الأوسط أكثر أنواع النزاعات عسبية على الحل في العالم بأسره، وكل محاولة كان مصيرها أن تتحطم على صخرة أحد اللاعبين، كما أن محاولات إسرائيل المتواصلة لخلق وقائع جديدة على الأرض بزيادة الاستيطان قد ألقى بظلال الشك على إمكانية نجاح مشروع حل الدولتين، وأفشلت أي احتمالية لتحقيقه، فضلاً عن قابليته للحياة.

غير أن معالم الحل النهائي هي على الأرجح ستكون مشابهة للاقتراحات التي وضعها الرئيس السابق بيل كلينتون، والتي باتت معروفة لجميع الأطراف، ومع ذلك يستمر النزاع، بسبب غياب عنصر القيادة عند المسؤولين، وهو أحد أهم أسباب استمرار النزاع، وقد علمتنا التجارب التاريخية أن قليلاً من القادة هم الذين استطاعوا أن يتحرروا من القيود السياسية المحلية والشعبية، وقدموا التنازلات المناسبة والضرورية لصنع السلام.

فمنذ عام ١٩٩٥م، وكل رؤساء وزراء إسرائيل - على سبيل المثال - يعملون بشكل رئيسي للمحافظة على مواقعهم السياسية، ولذا فإنهم يخافون من اتخاذ أي قرار باتجاه عملية السلام، لأن تلك القرارات تشكل لهم خطوطاً حمراء يصعب تجاوزها. فلو لم يكن الرئيس السادات يملك الشجاعة الكافية لزيارة القدس، لما كان مجرد التفكير في الأمر ممكناً، وكذلك ما كان للسياسة الإسرائيلية الداخلية أن تتغير. والأمر ينطبق على أسحق رابين والملك حسين، فقد تطلبت صناعة السلام أن يتجاوز كل من رابين والحسين المعوقات الداخلية في كل بلد من أجل التوصل إلى معاهدة سلام، واليوم للأسف لا يوجد مثل هؤلاء القادة.

كما أنه ومنذ البداية، فإن كل الأطراف اعتمدت على تدخل الولايات المتحدة ووساطتها ومباركتها؛ لأن ذلك كان ضرورياً للتوصل الناجح إلى أي معاهدة سلام دائمة في المنطقة، ومن ثم فإن إشراك الولايات المتحدة في صنع سلام في الشرق الأوسط هو مطلب سابق لتحقيق أي نجاح قادم، فتاريخ أميركا الطويل في دعم الإسرائيليين أقنعهم بأن هناك مصلحة للولايات المتحدة لطمأننتهم، وللتخفيف من الآثار المحتملة لعملية السلام عليهم.

غير أن تدخل الولايات المتحدة لم يكن إيجابياً دائماً، فكثير من المحليين يرون أن الدور الأميركي في عملية السلام وبخاصة خلال سنوات حكم الرئيس بوش هو جزء من المشكلة، ويصر عدد من الخبراء على أن فريق الرئيس كلينتون للسلام كان

منحازاً للمصالح الإسرائيلية، وقد أخفق في ممارسة الضغط اللازم عندما استدعت الحاجة لذلك^(١)، فلكي تأخذ كافة الأطراف تدخل الولايات المتحدة محمل الجد فإن على واشنطن ضرورة اتباع مقاربة متوازنة وليس مقاربة تعتمد على سياستي «إسرائيل أولاً» و«رفع اليد» اللتين ميزتا سياسة الرئيس بوش نحو عملية السلام، وربما يدرك الرئيس باراك أوباما ما يمكن تسميته بأزمة الثقة التي وسمت مصداقية واشنطن في الشرق الأوسط، وهو أمر أشار إليه أوباما في خطاب القاهره في الرابع من حزيران ٢٠٠٩، حيث طمأن فيه «العالم المسلم» على أن إدارته ملتزمة بعملية سلام إسرائيلية عربية شاملة وحقيقية، أما النقطة المركزية في سياسته فهي تنفيذ حل الدولتين وتجميد النشاطات الاستيطانية في إسرائيل.

يمكن القول أن عامل الوقت هو الأكثر تأثيراً في عملية السلام، لكنه أيضاً الأكثر إهمالاً لدى الأطراف كافة. فهناك حاجة لإقامة دولة فلسطينية بشكل سريع؛ لأن هذه هي الطريقة الحيوية الوحيدة لرسم الحدود بين إسرائيل وفلسطين، كما أن سياسة إسرائيل المستمرة في الاستيطان تقوض من فرص تحقيق حل الدولتين، ومن ثم فإن الرئيس أوباما محق في طلبه تجميد كامل النشاطات الاستيطانية، ولم يعد تبني الأسلوب التدريجي مفيداً مرة أخرى، فعلى الرغم من النجاحات الأولية له إلا أنه لم يساعد في عملية المصالحة، فمقاربة أوسلو التي هدفت لخلق زخم إضافي لعملية السلام وتمكين أطراف النزاع من إقناع الشعوب للقبول بالحل النهائي قد أخفقت من جديد. لأن المتشددین الذين يرفضون مبدأ السلام من الجانبين حصلوا على الوقت الكافي لتفريغ عملية السلام من مضمونها، ولانتزاع الثقة من بين أطراف الصراع. فنحن إذن بحاجة إلى مقاربة جديدة، فالمنطقة لا تحتل مزيداً من الفشل للمقاربة التدريجية، بل ربما من المفضل لكل الأطراف أن تقفز مباشرة إلى مواضيع الحل النهائي، وهناك ضرورة لوجود قادة لتحقيق ذلك، والحديث هنا عن قادة راغبين وقادرين على صنع المقايضات المطلوبة، وبسبب صعوبة الحل، فإن السلام سيكون صعب التحقيق إن لم يكن هناك تنازلات محددة، فصانعو السلام هم أيضاً بحاجة إلى استراتيجية تعالج ضعف السياسة الإسرائيلية الداخلية وتأثيرها السلبي على عملية السلام.

وعلى الرغم من أن المشكلة الفلسطينية هي القضية المركزية فإن الفائدة المرجوة من سلام شامل ودائم مع الأطراف الآخرين في المنطقة لا يمكن غض البصر عنها، فالعرب بدورهم تقدموا بمبادرة سلام جريئة عام ٢٠٠٢م، وهي مبادرة مازالت تنتظر رداً إسرائيلياً. وهي مبادرة لا تعطي زخماً للسلام فقط، وإنما يمكن

(١) مقابلة مع أرون ديفيد ميلر، واشنطن دي سي، ٢ أيلول ٢٠٠٨.

لها التخفيف من حدة التأثير السلبي لإيران وسوريا. فالولايات المتحدة يمكن لها أن تخلق مصلحة لطهران ودمشق في سلام محتمل مقابل أن تظهر كل منهما اعتدالاً في مواقفها تجاه المتشددین المصممين على تدمير عملية السلام. وهذا أمر مهم وبخاصة أن كلا الدولتين يمكن لهما الاستمرار في التأثير السلبي إذا ما تم تجاهلهما أو استفزازهما أو إساءة معاملتهما.

ومعالجة دور الأشخاص والحركات المؤثرة بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني هي أمور حيوية ومهمة، فصعود حماس أدى إلى اقتتالات فلسطينية داخلية، مما أضعف عوامل الاستقرار في النظام الفلسطيني، وهناك كثير من المعارضين يراهنون على أن تكون الخلافات الفلسطينية، وصعود اليمين في الحكومة الإسرائيلية سببين لإفشال رؤية أوباما الجديدة لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

وخلاصة القول أن هناك ضرورة لاستراتيجية دبلوماسية جامعة لتحقيق سلام إقليمي، فبالرغم من أن تحقيق نجاح كبير هو أمر ممكن، إلا أن التوصل إلى صفقة سلام يعتمد بشكل كبير على رغبة الولايات المتحدة في تبني مقاربة جماعية تعالج القضايا كافة، وتتعامل مع كل الأطراف في المنطقة.

